تأثير التحولات الدولية

لفترة ما بعد الحرب الباردة

على السياسات الخارجية للدول المغاربية



إعداد

باهى سمير

تأثير التحولات الدولية

لفترة ما بعد الحرب الباردة

تأثير التحولات الدولية

لفترة ما بعد الحرب الباردة
على السياسات الخارجية للدول المغاربية

إعداد

باهي سمير

الطبعة الأولى

2014م

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول: 0020103738822 الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾

وأنا أنهي هذه المذكرة استوقفني قول العماد الأصفهاني في مقدمة معجم الأدباء: "... إني رأيت أنه لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومه، إلا وقال في غده، لو كان هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو ترك هذا لكان أفضل، وهذا من عظيم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر...."

العماد الأصفهاني

تصوير

أحمد ياسين

إهــــــداء

✍ إلى الوالدين الكريمين...تقديرا واحتراما ووفاء لعطائهما

✍ إلى زوجتي العزيزة "منى" التي تحملت معي مشاق هذا العمل دون كلل على حساب بعض مسؤوليات الأسرة، وعن تشجيعها ومساندتها لي إلى غاية إتمامه.

✍ إلى قرة عيني "ياسين".

✍ الى أختي نعيمة التي وقفت إلى جانبي طيلة مشواري الدراسي و المدللة سليمة، إلى أخوي العزيزين مراد وهشام.

✍ إلى كل زملائي الذين تقاسموا معي مشواري الدراسي وخاصة في الدراسات العليا.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

باهي سمير

شكر وتقدير

إذا كان الشكر والثناء هو عرفان بالجميل والتقدير للذين كانوا نعم العون وكانوا بمثابة النواة إلي أخرجت هذه الدراسة إلى النور، فأبدأ شكري أولا للّه سبحانه وتعالى الذي بفضله أتممت هذا العمل المتواضع.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور بخوش مصطفى على كل جهوده ونصائحه المقدمة من اجل انجاز هذه الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر إلى كل أساتذتي المحترمين الذين تعاقبوا على تدريسي طيلة مشواري الدراسي ولم يبخلوا على بالبذل والعطاء والبيان وعلى رأسهم الأستاذ المحترم الدكتور عبد العظيم بن صغير الذي كان لي بمثابة السند الحقيقي من خلال كل جهوده الجبارة.

كما أتوجه بالشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل.

باهي سمير

خطة الدراسة

- مقدمة
- مدخل: ماهية السياسة الخارجية

الفصل الأول: التحولات في النظام الدولي وانعكاساتها على السياسات الخارجية للدول المغاربية

- **المبحث الأول: التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة**
- المطلب الأول: التغيرات الهيكلية للنظام الدولي
- المطلب الثاني: التغيرات القيمية للنظام الدولي
- **المبحث الثاني: أثر نهاية الحرب الباردة على المنطقة المغاربية**
- المطلب الأول: أوضاع المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة
- المطلب الثاني: السياسات الخارجية للدول المغاربية بعد الحرب الباردة
- خلاصة

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الليبية في ظل الثنائية القطبية

- **المبحث الأول: صناعة السياسة الخارجية الليبية**
- المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الليبية
- المطلب الثاني: البيئة المؤسساتية لصناعة السياسة الخارجية الليبية
- **المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الليبية في ظل الثنائية القطبية**
- المطلب الأول:العلاقات الليبية الغربي

مدخــــــــل

تصوير

أحمد ياسين

إن التحليل المنهجي والدقيق للسياسة الخارجية للدول يقتضي وضع وتحديد الحدود النظرية والمفاهيمية للدراسة، ذلك أن تحديد هذه الجوانب سيمكن الباحث من الوصول لنتائج أكثر دقة وعلمية.

ودراسة السياسة الخارجية الليبية من منظور تأثير النظام الدولي وتحولات ما بعد الحرب الباردة عليها، يقتضي منا دراسة وتحديد:

أولا: المقصود بمصطلح السياسة الخارجية بصفة عامة.

ثانيا: مختلف التوجهات النظرية التي حاولت دراسة وتحليل السياسة الخارجية، من خلال دراسة الاتجاهات النظرية التي تتخذ من العوامل الداخلية مستواها الأساسي للتحليل، والاتجاه النظري الذي ينطلق من النظام الدولي كوحدة تحليل أساسية نحو فهم السياسة الخارجية.

مدخل

ماهية السياسة الخارجية

قبل الحديث عن السياسة الخارجية الليبية، وحتى تكون الدراسة شاملة لجوانبها وحتى تكون هناك رؤية واضحة للدلالات والمفاهيم، لابد من التطرق بصورة مختصرة إلى مفهوم السياسة الخارجية بصفة عامة.

أولا- تعريف السياسة الخارجية:

تعددت تعريفات السياسة الخارجية باختلاف الخلفية الفكرية للمنظرين وزاوية النظر التي انطلق منها كل باحث في تحديد تلك التعريفات التي نورد منها ما يلي:

يرى "**مودلسكي**" بأن السياسة الخارجية هي **نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة : المدخلات والمخرجات.**[1]

الملاحظ من خلال هذا التعريف أنه استند إلى **مجال السياسة الخارجية** في كونها تعبر عن مجموع نشاطات المجتمعات على المستوى الخارجي التي تؤثر في مختلف سلوكيات الدول الأخرى ما يحقق في الأخير الغايات المرجوة لها وفقا لمقتضيات البيئة الدولية.

---

(1) George Modelski, A theory of foreign policy, New York : praeger.1962.pp.6-7

كما يمكن إيراد تعريف "**حامد ربيع**" في ذات الصدد حيث يرى أن السياسة الخارجية هي " **جميع صور النشاط حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية**". (1)

أما "**فيرنس وسنايدر**" (Furniss et Snyder) فيريا بأنها" **برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي**". (2)

حيث أن السياسة الخارجية وفقا لهذا التعريف هي منهج للعمل الذي تنتهجه الدولة إزاء قضية معينة، لكن هذا الأخيرة قد تتضمنه جل المواقف إن على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي أي أن هذا التعريف لم يضع الحدود الفاصلة بين السياسة الداخلية والخارجية فيما يخص المجال الذي تختص به كل من السياستين.

أما "**سيبوري**" (Seabury) فيرى أن السياسة الخارجية هي "**ممارسة الدولة للقوة والعنف وبسط النفوذ بقصد تحقيق الأهداف.**" (3)

---

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، ط02.القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998.ص :07.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) نفس المرجع.ص:08.

ركز هذا التعريف على **مسألة الأهداف** في السياسة الخارجية حيث بين "سيبوري" أن السياسة الخارجية هي مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأخرى ومشكلاتها الدولية باستعمال النفوذ والقوة حتى وان اقتضى الأمر العنف .

في نفس السياق يمكن إدراج تعريف **"كارل دوتش"** (K.Deutch) الذي يرى" **أن السياسة الخارجية لأي دولة تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها**"(1)

ومن الباحثين من ركز على **موضوع البيئة المؤسساتية** في السياسة الخارجية أي الجهة التي يخول لها الدستور تبني قرارات ذات الصلة بقضاياها على المستوى الخارجي وهذا ما أكد عليه "مارسيل ميرل" (Marcel Merle) حيث **أن" للحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية"**.(2)

كما أن هناك من الباحثين من ركز في تعريفه للسياسة الخارجية على المراحل التي يتم من خلالها صياغتها من ذلك نجد

---

(1) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق. بيروت: دار الرواد، 2002.ص:12.

(2) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (تر:حسن نافعة)، القاهرة:دار المستقبل العربي، 1986. ص:326.

"**محمد مويسي**" الذي يرى ان السياسة الخارجية لأي دولة هي رعاية لمصالحها خارج حدودها وذلك من خلال:

1. صياغة مصالح تلك الدولة في شكل أهداف قابلة للتحقيق مع الوضع الراهن بعين الاعتبار ما هو كائن وما يجب أن يتحقق.
2. تحديد محتوى ومضمون السياسة الخارجية (المصالح الحيوية والثانوية).
3. تنفيذ السياسة الخارجية.[1]

وقد اتجهت الدراسات في مجال السياسة الخارجية إلى عدم الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، لان هناك تشابها فيما يتعلق بالأجهزة والمؤسسات والوظائف التي تصنع السياستين، وأن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للسياسة الداخلية، كما برزت أهمية دراسة العامل القيادي والنسق العقيدي للقائمين على صناعة وصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. في مقابل ذلك نجد بعض المفكرين من يميز بين السياسة الداخلية والخارجية لكن يبقى هذا التمييز مَرنا بالنظر للواقع الذي يثبت أن هناك علاقة تأثير متبادل بين السياستين، ومن بين هؤلاء

الباحثين نجد "محمد السيد سليم" الذي حدد نقطتين أساسيتين في ذلك وهما:

---

(1) محمد مويسي، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج:1 بيروت دار البيارق، 1993. ص ص:22- 23.

• أن السياسة الخارجية تتسم بقدر كبير من عدم التيقن، كونها مرتبطة بباقي الأطراف في البيئة الدولية التي تتميز بدورها بعدم الاستقرار من جهة والغموض من جهة ثانية(نظرا لإمكانية حدوث أزمات).

• أن السياسة الخارجية لا تمس توزيع الموارد الاجتماعية داخل الدولة مباشرة على عكس السياسة الداخلية.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة الخارجية هي مجموعة الأنشطة والقرارات المرتبطة بسلوك الدولة الخارجي التي تتحقق من خلال مجموعة من الوسائل تضفي إلى تحقيق الأهداف المسطرة لتلك الدولة في المنظومة الدولية.

ثانيا-التفسير النظري للسياسة الخارجية:

تعددت الدراسات في حقل السياسة الخارجية وتباينت وجهات النظر بين مختلف الباحثين و الدارسين لها من أهمها محاولة البحث حول الأسباب التي تدفع الدول إلى تبني سياسات خارجية محددة ومختلفة والتي أفرزت اتجاهين، اعتبر الاتجاه الأول أن السياسة الخارجية للدول ما هي إلا نتاج التفاعلات في بيئتها الداخلية، بينما أكد الاتجاه الثاني أن تفاعلات النظام الدولي بكل وحداته ومحاولة الدول - كإحدى تلك الوحدات- إلى إيجاد مركز لها في النسق الدولي هو التفسير الوحيد لفهم سلوكيات الدول الخارجية.

---

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق.ص ص 30- 34.

أ. الاتجاه الذي يربط بين السياسة الخارجية للدول وبيئتها الداخلية:

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية لدولة ما، هي نتاج لبيئتها الداخلية، حيث أن العوامل الداخلية مثل العوامل السياسية، الإيديولوجية الاقتصادية، الشخصية الوطنية، النظام الحزبي، و البنية الاجتماعية والاقتصادية للدولة هي التي تحدد كيفية سلوكها تجاه بيئتها الخارجية:

"These innenpolitik theories argue that internal factors such as political and economic ideology, national character, partisan politics, or socioeconomic structure determine how countries behave toward the world beyond their borders [1]"

تندرج تحت هذا الاتجاه عدة مقتربات نظرا لتعدد مستويات التحليل التي تستند إليها لكن كلها تلتقي عند فرضية أساسية مفادها أن المنطق التفسيري للسياسة الخارجية هو نتاج للحركيات الداخلية للدولة، وفيما يلي عرض لأهم تلك المقتربات:

1. مقترب التحليل النفسي الإدراكي:

ظهر هذا المقترب وتطور على يد الباحث "سنايدر" (Snyder)، الذي اعتمد في تحليله للسياسة الخارجية على دراسة البيئة النفسية لصانعي القرار، بمعنى تفسير السلوك الخارجي

(1) Gideon Rose. "Neoclassical realism and theories of foreign policy". World politics. Vol:51.n 1.october 1998. P: 148.

للدول بناءا على كيفية إدراك صانعي القرار للمواقف المختلفة في الساحة الدولية" **سلوك الدول يتحدد بكيفية تحديد صناع القرار للموقف الدولي**"(1)

وقد لخص "سنايدر" منطلقات هذا المقترب في نموذج لصناعة القرار الخارجي و الذي يمكن من خلاله تحليل سلوك الدول الخارجي حيث يشمل:(2)

- **المحيط الخارجي (البيئة الخارجية)**: يشمل العوامل الخارجة عن نطاق الدولة أي التي لا تتسبب في تكوينها بشكل مباشر كأفعال وردود الفعل للدول الأخرى، وعموما تتشكل البيئة الخارجية من المحيط المادي الجغرافي ومن الدول.
- **المحيط الداخلي: (البيئة الداخلية)**: تتشكل من العوامل المادية والبشرية الداخلية للدولة.
- **البنية الاجتماعية والسلوكية**: يندرج تحتها:
  - نظام القيم في المجتمع و الأنماط المؤسسية الهامة.
  - كيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع.
- سمات التنظيمات الاجتماعية و صناعة وتكوين الرأي العام.

(1) Richard Snyder, H.w.bruck. Burton sapin."Decision making as an approach to the study of international politics" in Ed: Stanley Holfman, Contemporary theory in international relation. Ed: 5.U.S.A: Prentice Hill. 1965. P: 152z

(2) يوسف ناصيف حتي. النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي. 1985. ص ص: 178، 179.

الملاحظ أن العوامل المذكورة سابقا تندرج ضمن البيئة الداخلية للدولة إلا أن "سنايدر" قام بعزلها نظرا لأهميتها في التأثير على صناع القرار.

- .**عملية صناعة القرار**: ترتبط عملية صناعة القرار بثلاث عناصر هي:

- **مجال الصلاحيات**: حيث أن تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار.
- **الاتصالات والمعلومات**: حيث أن توافر كم هائل من المعلومات يتيح لصانع القرار الإحاطة بجوانب الموقف ومن ثم اختيار البدائل المناسبة أكثر.
- **الدوافع الشخصية**: يميز "سنايدر" بين :

  - **الدوافع الظاهرة**: وهي التي تمكننا من فهم أسباب تبني صانع القرار لقرار معين.
  - **الدوافع الدفينة**: وهي التي تتشكل كنتاج لخبرة الفرد في الحياة وعموما فإنها تتطلب دراسة عميقة لمختلف جوانب الفرد في حياته منذ طفولته مع التركيز على البيئة التي نشأ في ظلها وبالتالي إبراز مختلف العوامل التي أثرت في تكوينه.(1)

(1) نفس المرجع ، نفس الصفحة.

2.مقترب التحليل المؤسساتي:

يعتبر أصحاب هذا المقترب أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لا تتم من خلال الأفراد بل أنها عملية معقدة تشترك فيها كل الأجهزة السياسية أي المؤسسات المخولة لها ذلك في النظام السياسي.

في ذات السياق يرى "غراهام أليسون" (Graham Allison) أن الذي يصنع السياسة الحكومية ليس صانع القرار أو الفرد وإنما هي تراكم لمجموعة واسعة من الأجهزة والفواعل السياسيين[1].

- حدد "أليسون" ثلاث نماذج كمداخل تفسيرية لصناعة القرار الخارجي ومن ثم فهم سلوك الدول في السياسة الخارجية هي:

- **نموذج الفاعل العقلاني:**

يفسر هذا النموذج السياسة الخارجية انطلاقا من دراسة سلوكيات الدول إزاء موقف معين بغض النظر عن طبيعته، من خلال تحليل الأهداف التي وضعتها تلك الدول ومدى عقلانيتها في جعل الدول تتبنى سياسات خارجية محددة ومختلفة. حيث يستعمل هذا النموذج لفهم الأبعاد السابقة نظريات التفاوض على رأسها نظريات الألعاب و نظريات الردع النووي.

---

(1) نفس المرجع ، ص: 190.

- **نموذج العملية التنظيمية:**

ينطلق هذا النموذج في دراسته للسياسة الخارجية من فرضية أن القرار الخارجي تتباه مجموعة من الوحدات المكونة للدولة الممثلة في الهيئات والمؤسسات التي خول لها الدستور صلاحيات بشأن ذلك. حيث أن صناعة القرار الخارجي في الدول المتقدمة يكون كمحصلة لنشاط مستمر للمؤسسات من خلال "التنافس" بين هذه المؤسسات لاختيار البدائل الأنسب والتي تتوافق أصلا مع حجم الموارد المتاحة وطبيعة الأهداف المسطرة. فعلى خلاف النموذج السابق لا تعتبر الدولة كوحدة هي الفاعل الأساسي بل هو مجموع المؤسسات والهيئات المشكلة لها.[1]

. نموذج السياسة الحكومية:

يعتبر هذا المدخل أن المنطق الذي يمكن من خلاله تفسير سلوكيات الدول الخارجية إنما يُفهم بناءا على تحليل القرار الخارجي الذي لا تصنعه الدولة كوحدة أو مجموعة من المؤسسات المرتبطة ببعضها وإنما تصنعه قيادة جماعية أو صناع قرار عديدين لهم وجهات نظر مختلفة ومصالح متعددة قد تكون متناقضة في أحيان كثيرة. الأمر الذي يؤدي إلى عدم عقلانية القرار في السياسة الخارجية على اعتبار أن القرار الخارجي يكون نتاج لعمليات

(1) نفس المرجع، ص ص:188- 189.

تفاوض وتقديم التنازلات من كل الأطراف نظرا لتشابك مصالحها.[1]

ب.الاتجاه الذي يربط بين تأثير النظام الدولي و السياسة الخارجية:

شغل التحليل الواقعي للعلاقات الدولية حيزا هاما لهذا الاتجاه، حيث شهد تطورات هامة في تصورات الواقعيين حول طبيعة السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها بين الواقعيين الكلاسيكيين أمثال: مورغانتو، إدوارد هاليت كار...والواقعيين الجدد على رأسهم كينيث والتز. لكن الفرضية الأساسية التي يسلم بها جميع الواقعيين مؤداها أن النظام الدولي هو المحدد الأساسي لسلوكيات الدولة الخارجية في إطار تفاعل النظام والوحدة.

فالنسبة للواقعية الكلاسيكية، يعتقد "مورغانتو" (Morgenthau) أن بحث الدولة على تعظيم مكاسبها والتي تتحدد أساسا في البحث عن القوة هو المحرك الرئيسي لها على المستوى الدولي، وبالتالي فإن الميكانيزم الأساسي لتفعيل السياسة الخارجية لأي دولة يستند أساسا إلى ميزان القوة في المجتمع الدولي والذي يُفهم على ضوئه جميع السلوكيات الصادرة عن الوحدات الدولية.

---

(1) نفس المرجع ، ص: 191.

The balances of power constituting the fundamental explanation of the behavior of units.[1]

- لكن انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة شكل تحولا عميقا في المسلمات الفكرية النظرية التي سادت النظام الدولي على رأسها منطلقات المدرسة الواقعية حيث ظهر تياران أساسيان فيما أصبح يطلق عليه الواقعية الجديدة وهما الواقعية "الهجومية" والواقعية "الدفاعية" اللتان تجمعان على أن الدولة هي المعطى الأساسي كونها الكيان القادر على أن يكون له أهدافه و مصالحه « STATISM » أي أنها الفاعل الوحيد في السياسة الدولية[2]، فالنقطة الأهم التي تركز عليها الواقعية الجديدة هي أن الدول المستقلة ذات السيادة هي فاعل وحدوي (الدولة ككل واحد) وعقلاني يسعى إلى تحقيق أمنه الخارجي.

- حيث أن الواقعية الهجومية تفترض أن" الدول بمحددات دفاعية لكن طبيعة النظام الدولي دفعتها لتبني سياسات هجومية تدخلها في صراع مع الدول الأخرى:

States begin with a defensive motive, but are forced to think and sometimes act offensively because of the structure of the international system [3]

---

(1) Steve smith, theories of foreign policy: historical overview .international studies. Vol: 12.decembre 1986.p:15.

(2) Gideon Rose, ibid. p:149.

(3) Ibidem.

في هذا الإطار لا يصبح للعوامل الداخلية أية أهمية في تحريك السياسة الخارجية للدولة ذلك أن ضغوط البيئة الدولية تدفع الدول ذات الخصائص المشابهة في النظام الدولي تتصرف بطرق متماثلة.

- في المقابل يرى أصحاب الواقعية الدفاعية أن الفوضى الدولية "international anarchy" جعلت الأمن الدولي أولوية الدول ضمن سياق سياستها الخارجية الأمر الذي جعل منه متوافر ومن ثم كان اتجاه الدولة كفاعل وحيد الاستعداد للدفاع عن نفسها لمواجهة الأخطار والتهديدات التي قد تمثلها الدول المارقة.(1) وعليه فإن كل الدول تسعى إلى تحقيق أمنها الوطني في ظل فوضوية النظام الدولي، باعتبارها فواعل عقلانية عليها أن تعمل على ضمان أمنها من أي تهديد يمكن أن تطرحه البيئة الدولية من خلال تبني أحد الخياران في سياستها الخارجية:

- السعي نحو تحقيق قوتها انفراديا.
- السعي لبناء تحالفات شرط أن تلعب هذه الدولة دور المسيطر على هذا التحالف.(2)

تناولت الدراسة في هذا المدخل مفهوم السياسة الخارجية بصفة عامة، حيث أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من

---

(1) Ibid, p : 150

(2)Volker Rittberger, Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories. PP: 12-13. From internet site: **www.bepress.com/cgi/view content .cgi context forum & /pdf**

أجل تحقيق هدف محدد في المحيط الدولي، حيث أن السلوك الخارجي للدولة يكون نتيجة لتأثير عوامل كثيرة والتي تنبع بدورها من البيئة الداخلية للدولة كنتيجة لممارستها لسلطتها، كما تنشئ من خلال بيئتها الخارجية نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى.

هذا وحاولت نظريات السياسة الخارجية تقديم أُطر تفسيرية لتحليل السياسات الخارجية للدول انطلاقا من التركيز على مستويات محددة للتحليل، فركز البعض منها على متغيرات البيئة الداخلية مثل البنية المؤسساتية لصناعة القرار الخارجي والتي تمثلت أساسا في مقترب "غراهام أليسون" وركزت أخرى على دور العامل النفسي حيث ربط "سنايدر" تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدولة بدراسة الدوافع النفسية للقائد صانع القرار. بالمقابل ركزت اتجاهات نظرية أخرى على دور العامل أو المتغير الدولي وبالتحديد تأثير النظام الدولي على صناعة السياسة الخارجية، وقد سيطر على هذا الاتجاه أصحاب النظرية الواقعية والواقعية الجديدة.

الفصل الأول

التحولات في النظام الدولي وانعكاساتها على السياسات الخارجية للدول المغاربية

إن دراسة السياسة الخارجية لأية دولة، يتطلب وضع الحدود والمتغيرات المحيطة بعملية صناعة القرار بها، وقد اتفق الباحثون في مجال السياسة الخارجية على تحديد هذه المتغيرات في المتغيرات الداخلية، المتغيرات الدولية والمتغيرات النفسية. وبما أننا بصدد دراسة تأثير المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية، فإن هذا الأمر يتطلب منا محاولة تحديد أهم التحولات التي شهدها النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، خصوصا وان هذه الفترة قد أفرزت تغيرات جذرية في بنية النظام الدولي والعلاقات التي تربط بين وحداته حيث أن خروج العالم من نظام الثنائية إلى نظام الأحادية قد أحدث تغيرات كبيرة في طبيعة التفاعلات الدولية.

كما طرحت هذه التغيرات تحديات كبيرة على الدول خصوصا تلك التي كانت مستفيدة من الامتيازات التي منحها نظام الثنائية من حرية المناورة بين القطبين، لتجد نفسها أمام نظام دولي تميزه أحادية القيادة وأحادية القيم.

لذلك سنتطرق ضمن هذا الفصل إلى مبحثين أساسين نتناول في الأول أهم التحولات التي شهدها النظام الدولي بين التحولات التي مست هيكله والتغيرات في القيم والمفاهيم المطروحة. لنحاول في المبحث الثاني استقراء أهم التغيرات التي طرأت على المنطقة المغاربية داخليا وعلى صعيد سياستها الخارجية.

المبحث الأول

التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة

شهد النظام الدولي تغييرات كثيرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين على المستوى الهيكلي للنظام الدولي في حد ذاته وعلى المستوى القيمي من خلال التحولات الجذرية التي سادت النسق الدولي.

المطلب الأول

التغيرات الهيكلية للنظام الدولي

يقصد بهيكل النظام الدولي: " **توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض**".(1)

حيث أن أي تغيير في إحدى الوحدات المكونة للنظام الدولي يتأسس عليه تغير في الهيكل العام له، فضلا على أن تغير نمط القوة بين الأعضاء يُغير نمط العضوية ونمط المشاركة في صناعة القرار الدولي واقتسام سلطاته واختصاصاته بين الأعضاء والتنظيمات والآليات المنوط بها مسؤولية ذلك.(2) فنهاية الحرب

---

(1) عليلي موني، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة". مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002/2001)، ص 11.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

الباردة شكلت نقطة فاصلة في العلاقات الدولية في سياق التحولات الجذرية التي مست النسق الدولي **والتي شملت:**

- بروز الأحادية القطبية.
- التحولات الاقتصادية.
- ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في القارة الأوربية.
- تأكيد انقسام العالم إلى دول الشمال ودول الجنوب.

1. بروز الأحادية القطبية:

كان لسقوط الاتحاد السوفيتي القوة العظمى المنافسة في النظام الدولي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة دور كبير في بروز الدول الغربية بزعامة أمريكا كقطب مسيطر على النظام الدولي بما تتميز به من تقدم في مجالات عديدة اقتصادية ومالية وتكنولوجية، في ذات السياق يرى "غسان سلامة" **أن أمريكا اليوم هي أثينا في تفوقها العلمي والسياسي والتنظيمي، وهي إسبرطة في تفوقها العسكري حيث يبلغ إنفاقها العسكري 45٪ من الاتفاق العالمي ، الأمر الذي يضعها ليس في وضع التفوق وإنما في وضع الهيمنة الكاملة على المستوى العالمي ، لأن من له هذا التفوق العسكري يميل بالطبيعة إلى استعماله مبرراً إلى أقصى حدّ سبل تدخله في العالم"** [1]. وما يؤكد هذا الرأي هو مختلف الأحداث التي شهدها النظام الدولي من خلال أزمة الخليج الثانية

---

(1) غسان سلامة ، "التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية" ، مجلة المستقبل العربي، العدد 288 ، 2003 ، ص ص10- 11.

والثالثة وقيام الولايات المتحدة باحتلال العراق خارج إطار موافقة الأمم المتحدة وبعض الدول الغربية خاصة ألمانيا وفرنسا ومعارضة الرأي العام العالمي.

فالنسق الدولي لما بعد الحرب الباردة يعكس بصورة جلية الهيمنة الأمريكية على المسرح الدولي حيث تعتبر القوة فيه- بمختلف أبعادها - العنصر المحرك لكل التفاعلات الدولية وهذا ما يؤكده "شرلز كروثامر" (C. Krauthammer) الذي يرى "أن **عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد فإن مركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحدي وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها الحلفاء الغربيون...وأن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجيهات الأمريكية.**"[1]

فـ "كروثامر" يرى أن القوة الاقتصادية التي يعتبر صعود بعض القوى الاقتصادية بعد الحرب الباردة كأحد صورها ليست كافية لتتولى هذه الدول الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في المنظومة الدولية ودليل ذلك -بحسبه- هو تهرب اليابان وآلمانيا بالقيام بدور عسكري خلال حرب الخليج الثانية.[2]

(1) عليلي موني، مرجع سابق، ص:12.

(2) عليلي موني، مرجع سابق، ص:14.

2. التحولات الاقتصادية:

كان لنهاية الحرب الباردة تأثيرات عديدة على جميع وحدات النظام الدولي مست حتى الجوانب الاقتصادية أو بالأحرى النظام الاقتصادي العالمي من خلال إعادة هيكلته متأثرا بتحولات البيئة الدولية العميقة على ضوء الحركية الاقتصادية التي أدت إلى زيادة وتيرة العولمة الأمر الذي استدعى بروز ما يسمى بظاهرة الاعتماد المتبادل بالموازاة مع بداية اقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة وذلك للحد من كل تلك التأثيرات.

أ- **العولمة:** لا تعتبر العولمة نتيجة مباشرة لنهاية الحرب الباردة بل أن هذه الأخيرة شكلت منعرجا في إعادة بناء الظاهرة - العولمة- وامتد ذلك لكل مجالات المنظومة الدولية حيث أضحت للعولمة جوانبها المتعددة، منها السياسي والمتجلي في تراجع دورالدولة القومية، وسيادة فكرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان – كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا- ، ومنها الاقتصادي المتمثلة في الأسواق الحرة والشركات متعددة الجنسيات ومتعدية الحدود، ومنها الاجتماعي والثقافي المتمثل في الاتجاه نحو التجانس الثقافي، وانفتاح الأنظمة الاجتماعية وبخاصة نظام التدرج الاجتماعي ونظام الأسرة ، والجوانب التكنولوجية أو التقنية المتمثلة في التقانة وبخاصة الصناعية والحربية

والكمبيوتر ووسائل الاتصال التي تستخدم تقنيات الأقمار الصناعية.(1)

فالعولمة تشير إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمع الدولي والتي كانت نتاج مجموعة من العوامل الأمر الذي سمح ببروز العديد من المؤشرات والتي تمثل ظواهر برزت بشكل أوضح بعد دخول العالم مرحلة التصنيع المتقدم وخاصة المجال التقني.

فلقد كانت المجتمعات الإنسانية تعيش في شكل تكتلات مستقلة عن بعضها البعض، ومع الاستمرار في التطور دخلت المجتمعات مرحلة الإقطاع (مُلاك المزارع) ولقد زادت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعد اكتشاف أمريكا ومع موجة التطور الصناعي الذي شهدته أوربا ليمتد الى باقي دول العالم مع ابتكار الآلات الصناعية (الثورة الصناعية).

ولقد زاد التطور في نهاية القرن العشرين بدرجات أكبر في مجالات عدة منها الاتصالات والمواصلات والبحث العلمي والصناعات التقنية... الخ، كما تطورت أساليب استخدام الطاقة، الأمر الذي ترتب عليه التغير في المبادئ الاقتصادية والسياسية والتركيبات الاجتماعية لأبنية تلك المجتمعات على نحو ما نشهد في العالم اليوم و هذه المرحلة تمثل مرحلة العولمة.(2)

---

(1) عبد الله أحمد المصراتي، "العولمة: المفهوم والعلاقة بالمفاهيم الاجتماعية في ظل التطور التاريخي"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.minshawi.com/other/globalization.htm

(2) نفس المرجع.

ولقد تعددت محاولات المفكرين في تحديد تعريف واضح للعولمة بحسب زاوية التحليل المستند إليها لتحديد مفهومها، يمكن حصرها في ثلاث مداخل أساسية **وهي:**

يشير **المدخل الأول** للعولمة كمجموعة مسارات متشابكة اقتصاديا ، ماليا ، تكنولوجيا ، ثقافيا ،سياسيا ، اجتماعيا وقيميا تشمل كل العالم و تحركه فواعل فوق وطنية (الأمم المتحدة ووكالاتها ، البورصات العالمية ،الشركات المتعددة الجنسيات، والمجتمع المدني العالمي) و حاصرة بذلك لدور الدولة .

بينما يحصر **المدخل الثاني** العولمة في محاولات مترابطة تهدف لتنميط القيم المحددة للسلوكيات الفردية بصفة تعكس توجهات عالمية نحو التجانس و التماثل من حيث القواعد ، القيم ، السلوكيات و الأذواق و تجعل العالم مجالا مفتوحا للاستهلاك المادي و القيمي .

أما **المدخل الثالث** فهو ذلك الذي ينظر للعولمة كحراك إنساني ،يتماشى وطبيعة الوضع الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة ماديا و الغرب حضاريا.[1]

فالعولمة من خلال ما سبق ليست فقط ظاهرة كونية ولكنها حركية مستمرة تعكس طبيعة التفاعلات القائمة في

---

(1) أمحند برقوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، النظم السياسية المقارنة (محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008/2009)، ص:5- 6.

النظام الدولي ، والتي بدورها تعكس هيمنة العولمة على كل جوانب العلاقات الدولية حيث أنه وبحسب بعض الباحثين تمثل العولمة السياسية أكثر الأبعاد المهمة للعولمة "لأنها **لا تقوم فقط بإعادة النظر في المنطلقات الأساسية للدولة بجعلها أكثر ارتباطا بمحورية الإنسان و حقوقه و لكن أيضا بتنميط مجموعة قواعد التفاعل السياسي الداخلي و الوطني مع فرض تصورات منمذجة لأساليب الحكم**.[1]

فالعولمة السياسية تهدف إلى خلق نموذج حكم عالمي يكون في نهاية الأمر صالحا لجميع الدول (نمذجة نظام الحكم) من خلال تبني الديمقراطية كنظام حكم باعتباره نظاما مرنا قادرا على التكيف مع متطلبات العولمة مما يُفضي إلى يناء تصورات موحدة حول العديد من القضايا على غرار حقوق الإنسان بغض النظر عن الديانة أو الثقافة.

بناء على هذا المنطق فان العولمة السياسية لا تعترف بسيادة الدول ولا بالحدود ولا حتى بخصوصية الدول ومن ثم شؤونها الداخلية بمعنى أدق فإن البيئة الداخلية للدول تكون مسرحا مفتوحا لجميع التفاعلات الواردة من النسق الدولي وخاصة في ظل تزايد أهمية دور الشركات المتعددة الجنسيات في تسيير العلاقات الدولية وتحديدا إذا تعارضت مصالحها مع المواقف السياسية لدولها ويتجلى ذلك في تعارض المواقف السياسية والإستراتيجية للولايات

(1) نفس المرجع، ص: 6.

المتحدة الأمريكية من إيران، كوبا وليبيا قبل تحولات الانفراج منذ مطلع 2004 مع مصالح شركاتها في أسواق هذه البلدان.[1]

ب. التكتلات الاقتصادية:

يشير العديد من الباحثين على غرار وليد عبد الحي ان الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أعطت لمفهوم القوة أبعادا اخرى شغل العامل الاقتصادي معظم جوانبه على اعتبار أن "**فشل النظم الماركسية واقعيا، وفشل الأطروحات الكينزية هما مؤشران على أن الدول أصبحت لا تمثل إلا ميكانيزما واحدا من ميكانيزمات النظام الدولي بعد أن كانت الميكانيزم الوحيد، إضافة الى أن الاتجاه العام يدل على تجاوزها تدريجيا باتجاه مركزية عالمية تمر بأولى مراحلها وهي التكتل الاقتصادي الاقليمي**".[2]

فنهاية الحرب الباردة قللت من دور العامل العسكري لصالح القوة الاقتصادية فضلا عن الاهتمام المتزايد بالامن الاقتصادي بدل الامن العسكري بصورة نسبية وخاصة في ظل تزايد حركية العولمة كما سلف الذكر فاضحى الاتجاه العام للعلاقات الدولية منصبا نحو التركيز على اقامة التكتلات الاقتصادية الامر الذي أثر على انماط التفاعلات الدولية في هذه الفترة حيث أن **هذه "التكتلات**

---

(1) ابراهيم تيقمومين، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي أنموذجا". رسالة ماجستير.(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2005).ص: 17.

(2) وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشرق للاعلام والنشر، 1994، ص 174.

الاقتصادية تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت

جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو فعل من أفعال المقاومة ضد العولمة، أو كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة."(1)

فالتكامل لا يختلف عن شأن العولمة ، حيث لم يُتفق على تعريف واضح ومحدد له، ويأتي هذا الاختلاف تبعاً لرؤية كل باحث له.

فمن بين الباحثين نجد على سبيل المثال لا الحصر "بالاسا" الذي يعتبر التكامل "**عملية تشمل الإجراءات الرامية لإنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة، كما أنه وضع محدد أو حالة يمكن أن يتمثل في انتفاء مختلف صور التمييز والتفرقة بين الاقتصاديات القومية.**"(2)

ويمكن أن يتخذ التكامل صوراً عدة تتدرج من إقامة منطقة للتجارة الحرة تلغى فيها التعريفات والقيود الكمية بين البلاد المشتركة وتحتفظ كل منها بتعريفاتها إزاء الدول الأخرى كحال الولايات المتحدة الامريكية بامتدادها الى المكسيك

---

(1) علي العدبه، "العولمة والتكتلات الاقتصادية"، متحصل عليه من الموقع:
Http: awu.dam.org/politic/9-10/fk019.htm

(2) نفس المرجع.

وكندا في اطار اتفاقية التبادل الحر الشمال الامريكي والتي تمثل سوقا يحوي 360 مليون نسمة ، إلى الإتحاد الجمركي حيث توحد التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، مروراً بالسوق المشتركة حيث تلغى القيود على حركات عوامل الإنتاج كاشراف اليابان في شرق آسيا نظرا للامتداد الطبيعي لمجالها الاقتصادي على السوق الاسيوية، التي تساهم فيها أيضا النمور الاقتصادية الاربعة(تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية)، انتهاءاً بالتكامل الاقتصادي التام أو الوحدة الاقتصادية حيث تتوحد فيها السياسات النقدية والمالية والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الاوروبي وخاصة بعد توسعه الى أوربا الشرقية واعتماده للاورو كعملة موحدة.

3. ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في القارة الأوربية:

لقد أدّى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في أوربا الشرقية والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، مما أدّى إلى اتجاه الجماعة الأوربية إلى بناء ذاتها في نطاقها الجغرافي والذي توّج بانضمام عشر دول منها إلى الاتحاد الأوربي.

4- تأكيد انقسام العالم إلى دول الشمال ودول الجنوب:

تضمّ دول الجنوب الدول النامية في أفريقيا واسيا و أمريكا اللاتينية ، بينما تضمّ دول الشمال أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، ولقد انتظمت دول الجنوب في أول مؤتمر لها

في سنة 1964 فيما عُرف بمجموعة 77 والتي حاولت وضع إطار اقتصادي للتعامل مع دول الشمال، ودار الصراع حول أسلوب التعامل مع الفجوة الاقتصادية بينهما وركزت دول الشمال على فتح أسواق دول الجنوب أمام التجارة والاستثمار الأجنبي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات ، وعلى اتباع الأسلوب الرأسمالي في التنمية ،بينما ركزت دول الجنوب على التنمية المخططة مركزياً وتوظيف أموال الدولة لتحقيق تلك التنمية وحماية أسواقها، وأهمها الحصول على شروط أفضل للتجارة مع دول الشمال والحصول على المعونات الاقتصادية في شكل منح وقروض ميسرة ، إلا أنه عقب انهيار الاتحاد السوفيتي نجحت دول الشمال في دفع دول الجنوب إلى قبول مفهوم الشمال للنظام الاقتصادي العالمي والذي توّج باتفاقية الجات الموقعة سنة 1994 التي بموجبها تّم إنشاء منظمة التجارة العالمية.(1)

المطلب الثاني

التغيرات القيمية للنظام الدولي

بعد انهيار الكتلة الشيوعية وتسارع وتيرة التفاعلات الدولية من زيادة أهمية العامل الاقتصادي وتطور مجالات العولمة وكذا هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مُجمل مجريات السياسة الدولية حيث انعكست كل هذه المعطيات على منظومة القيم الدولية فساد الحديث أكثر عن الديمقراطية في مقابل تراجع الفكر الشيوعي، وسادت نظريات كثيرة تحاول تفسير الواقع

---

(1) محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، القاهرة: منشورات جامعة القاهرة ، 2002، ص ص: 34- 36.

الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة أهمها نظرية نهاية التاريخ(فوكاياما) ونظرية صدام الحضارات(هانتغتن).

1. بروز قضايا جديدة على مستوى النظام الدولي :

تراجعت العديد من القضايا بعذ نهاية الحرب الباردة، مثل صراع الشرق والغرب وسباق التسلح النووي والحرب الباردة، واتجه العالم إلى تقليص ترسانته النووية بدلاً من زيادتها ، وهذا ما تجسَّد في تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة 1995.

لقد برزت في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العديد من القضايا العالمية والتي تهم جميع الدول، ومن أهمها قضية حقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، حيث أصبحت هذه القضايا تستحوذ على اهتمام دولي غير مسبوق عقب انتهاء الحرب الباردة، فحقوق الإنسان تتمثل في الحريات المدنية والسياسية، والحق في التمثيل والتعبير عن الآراء والأفكار والمعتقدات، والمشاركة العامة، والانتخابات، والتصويت، حيث كان انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1993 لحقوق الإنسان، الذي جاء بدعوة من الأمم المتحدة ممثلا بذلك نقطة هامة في تزايد اهتمام العالم بهذه القضية.(1)

ولقد مثلت قمة ريودي جانيرو عام 1992، والتي عرفت بقمة الأرض بمشاركة 160 دولة وبحضور 130 رئيس دولة مدى الاهتمام العالمي بقضية التدهور البيئي.كما تزايد الاهتمام الدولي

---

(1) عبد الخالق عبد الله ، "النظام العالمي الحقائق والأرقام" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 191 ، 1992 ، ص ص 54- 55.

أيضا بقضايا التنمية، والطفولة، والمرأة، والإرهاب، والمخدرات، والفقر.[1]

2. انهيار الإيديولوجيا وبروز التمايزات القائمة على المنشأ والانتماء والثقافة:

كانت الإيديولوجيا على مدى أكثر من نصف قرن عاملا محركا أساسيا في تفاعلات النظام الدولي، وهي مبنية على فكرة أن الخلاف مع الأخر ينبثق من الاختلاف معه في تقييم الأمور العامة، فلا يهم المنشأ أو الدين أو العرق، بقدر ما يهم التوافق في الاتجاهات والآراء والأفكار، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي برزت التمايزات القائمة على المنشأ وعلى الانتماء والثقافة والدين، من خلال تعدد النزعات العرقية، مثل النزاعات في شرق أوربا وأفريقيا وأواسط آسيا.[2] في ذاق السياق برزت على الساحة الفكرية الدولية نظرتين الأولى نظرية صدام الحضارات لصموئيل هتنغنون والثانية نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما.

فاما "صامويل هنتغتون" (Samuel p. Huntington) ومن خلال نظريته (صدام الحضارات) افترض أن النزاع بين الحضارات سيكون سمة رئيسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث يقول هنتغتون: "**أفترض أن المصدر الأساسي للنزاع في العالم الجديد لن**

---

(1) عصام الدين جلال، "قضايا الدين والنظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد110، 1992، ص ص75- 78.

(2) غسان سلامة، "لتحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 288، 2003، ص ص10- 11.

يكون بالأساس إيديولوجيا أو اقتصاديا، الفجوة الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للنزاع سيكونان ثقافيان، ستبقى الدول-الأمم الفاعلين الأكثر قوة في الشئون العالمية لكن النزاعات الرئيسية في السياسة العالمية ستحدث بين أمم وجماعات تنمي لحضارات مختلفة سيسود صدام الحضارات السياسية العالمية، وستكون خطوط التماس بين الحضارات خطوط معارك المستقبل". [1]

بنا على ما سبق، يؤكد هنتغتون بأن معيار القوة الدولية تتحدد وفقا للابعاد الثقافية والحضارية، حيث يقول في هذا السياق:"**من المفيد جدا الآن، أن نصنف الدول لا على أساس نظمها السياسية والاقتصادية أو على أساس التنمية الاقتصادية لكن على أساس الثقافة والحضارة**" [2]. ودعم رأيه من خلال تقديمه لمثال عن الحرب في البوسنة بأنها كانت حربا بين الحضارات كون أن أطرافها كانوا من حضارات مختلفة و مرتبطين بأديان مختلفة.

أما "فرانسيس فوكوياما"(Francis Fukuyama) فقد اعتبر في نظريته "نهاية التاريخ" مرحلة ما بعد الحرب الباردة آخر الحلقات في معارك التي تخوضها الليبيرالية والتي تُوجت -بحسبه- بانتصار تاريخي لهذه الايدولوجيا. فعمليا اتجهت العديد من الدول

(1) صمويل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، (تر:مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلف)، الجماهيرية العربية الليبية: الدار الجماهيرية، (د.ت.ن) ص: 486.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

الى التحول الى الديمقراطية وكذا تفعيل ألية المشاركة السياسية وتنظيم الاستفتاءات فيما يخص بعض الدول في تقرير مصيرها خاصة على الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي سابقا.

وحتى تضمن الأيديولوجية الليبيرالية تماسكها وبالتالي استمرارها فهي مُلزمة – بحسب وجهة نظر فوكوياما - أن توجه اهتمامها نحو الخطر المحتمل القادم من الجنوب وتحديدا الاسلام حتى وإن لم يكن يشكل تهديدا كبيرا للحضارة الغربية: "**صحيح أن الاسلام يشكل ايديولوجية منسقة ومتماسكة شأنه شأن الليبيرالية والشيوعية وأن له معاييره الأخلاقية الخاصة به ونظريته المتصلة بالعدالة السياسية والاجتماعية كذلك فإن للاسلام جاذبية يمكن أن تكون عالمية. وقد تمكن الاسلام من الانتصار على الديمقراطية الليبيرالية في أنحاء كثيرة من العالم. وشكل كذلك خطرا على الممارسات الليبيرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها الى السلطة الاساسية بصورة مباشرة.**"(1)

فالحضارة الغربية لا تضمن تماسكها الا بوجود نقيض لها بحسب اعتقاد (François burgat) الذي يعتقد أن "**الحضارة هي مسألة نسبية لا يمكن تعريفها أو تمييزها الا بوجود الآخر، أي على مبدأ التعريف بالنقيض، فإذا سقط النقيض سقطت معه.**"(2)

---

(1) عليلي موني، مرجع سابق، ص: 18.

(2) Daniel.j.grange et François burgat : islam importé, islam exporté نقلا عن: مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الانسانية، العدد03، بسكرة: جامعة محمد خيضر، أكتوبر 2002،ص: 170.

وهو الأمر الذي دفع الغرب لجعل الاسلام يحل محل الشيوعية. ولقد تاكدت كل هذه النظريات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث تم بناء تحالف دولي لما أصبح يسمى بظاهرة "الارهاب" والتي تُرجمت في التدخلات العسكرية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية لبعض الدول الاسلامية كونها أضحت تمثل تهديدا واضحا للغرب من خلال سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشمامل وكونها تمثل احد أهم مصادر الارهاب –بحسب الولايات المتحدة- من خلال الاطاحة بنظام طالبان في اكتوبر 2001، وكذا الاطاحة بنظام صدام حسين في افريل 2003 ، وتصنيفها لدول اسلامية اخرى في دائرة الدول المارقة التي تسعى لاجتثاث انظمتها وهي كوبا، ايران، كوريا الشمالية، وسوريا، السودان، اضافة لليبيا التي هي محل دراستنا.[1]

---

(1) رضا دمدوم، "تأثيرات التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني"، رسالة ماجيستير.(جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية،2000.1999) ص: 58.

المبحث الثاني

أثر نهاية الحرب الباردة على المنطقة المغاربية

كان لانهيار جدار برلين ونهاية الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي تأثير على باقي دول العالم، هذا الصراع الذي أفضى إلى انتصار الإيديولوجية الغربية الداعية إلى ضرورة فرض نموذج موحد على الدول خصوص تلك التي كانت موالية للاتحاد السوفيتي سابقا، هذا النموذج المتمثل في تبني الديمقراطية الغربية واقتصاد السوق.

والدول المغاربية ليست بمعزل عن هذه التحولات الدولية، حيث شهدت تغيرات داخلية وعلى مستوى سياساتها الخارجية، والتي سنتطرق لها ضمن نقطتين أساسيتين:

أولا: أوضاع المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة، وانطلاقا من هذه الأوضاع سنتطرق **ثانيا** لأهم قضايا سياستها الخارجية:

المطلب الأول

أوضاع المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة

سنُسلط الضوء من خلال هذا المطلب على دراسة أوضاع الدول المغاربية بعد نهاية الحرب الباردة من خلال إبراز الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالمنطقة، حيث ستتم الدراسة وفقا للمستويات التالية:

1. **الأوضاع السياسية والأمنية.**
2. **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.**

الأوضاع السياسية و الأمنية:

1. الأوضاع السياسية:

شهدت النظم السياسية للدول المغاربية تحولات كبيرة بعد نهاية الحرب الباردة، و هذا راجع بالأساس إلى تراجع شرعيتها أمام شعوبها و المجتمع الدولي على حد سواء، و ذلك بسبب سقوط الاتحاد السوفياتي(المعسكر الاشتراكي). فقد شكلت الأيديولوجية الاشتراكية الداعية لتحقيق المصلحة العامة و القائمة أساسا في تشكيلتها السياسية على نظام الحزب الواحد كمصدر لاستمرار أنظمتها، و التي مثلت أهم متطلبات فترة ما بعد الاستعمار و إعادة البناء بالنسبة لقادة وشعوب المنطقة.

إلا أن سقوط الاتحاد السوفياتي و الذي مثل في مضمونه سقوطا للأيديولوجية الاشتراكية، مقابل صعود الأيديولوجية اللبرالية الغربية. هذا إضافة للضغوط و المشاكل الداخلية خصوصا الاقتصادية منها و التي عانت منها دول المنطقة في هذه الفترة، كل هذه الظروف فرضت عليها ضرورة الانضمام لما سماه صامويل هنتنغتون بالموجة الثالثة للديمقراطية و الشروع في إجراء تعديلات دستورية و قانونية في أداء مؤسساتها السياسية.

من بين أهم الاصلاحات التي شهدتها هذه الدول جملة من التعديلات الدستورية، فقد شهد المغرب مراجعتين دستوريتين خلال التسعينات سنتي 1992 و سنة 1996. وأهم ما ميزها محاولة المؤسسة الملكية الانفتاح على المعارضة و منحها إمكانية المشاركة

في الحكومة و التي تعززت في دستور 1996 بتشكيل حكومة التناوب.[1]

وعموما يمكن إبراز أهم التحولات في المسار السياسي للمغرب خلال هذه الفترة فيما يلي:

- تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990.
- إحداث وزارة حقوق الإنسان سنة 1993.
- الانتخابات التشريعية سنة 1997.
- ميلاد تجربة التناوب سنة 1998.
- الولاية البرلمانية السادسة.
- انتقال الملكية سنة 1999.
- الانتخابات التشريعية في سبتمبر 2002.[2]

أما بالنسبة للجزائر، فإلى جانب مشروع الإصلاح السياسي الذي انطلق بالاستفتاء على دستور1989 رافق ذلك مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها النظام السياسي منذ بداية الثمانينات مع بداية التوجه نحو إعادة هيكلة بعض المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العمومي. ولعل أهم ما ميز النظام السياسي في هذه المرحلة هو تراجع لشرعيته، بخاصة في ظل الأزمة

---

(1) أمحمد الداسر، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" متحصل عليه من موقع:
Http //al-mostapha.info/data/arabic/depot3/gap.phpfile=006820.pdf

(2) عبد الواحد بلقصري، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب"، متحصل عليه من الموقع: ***Http: awu.dam.org/politic/9-10/fk019.htm***

الاقتصادية التي مست الجزائر سنة 1986 فضلا عن الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة المنضوية تحت جناح جبهة حرب التحرير.

ولقد جرت أول انتخابات تعددية في الجزائر بعد التعديل الدستوري سنة 1989 وهي الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 التي أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن، إذ حصلت على أكثر من 4.5 مليون صوت بمعدل 35,2 % من المسجلين في الانتخابات، وبنسبة 54,2 % من المصوتين[1].

وهو ما اعتبره النظام مفاجأة غير متوقعة كون ذلك شكل تهديدا مباشر لمكانة حزب جبهة التحرير الوطني ومن ثم فقدانه لشرعيته، ولعل ما أكد هذا التوجه لدى النظام السياسي هو فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ أيضا في الانتخابات التي جرت في ديسمبر 1991، حيث كان لهذه النتيجة عواقب وخيمة على ضوء رفض الجيش لها ومن ثم منعه لإجراء الدور الثاني منها.[2]

الأمر الذي أدى إلى قيام حرب أهلية شاملة وقف وراءها بعض الجماعات التي تُحسب على الجبهة الإسلامية للإنقاذ نتيجة رفضها

---

(1) العياشي عنصر، " التجربة الديمقراطية في الجزائر"، متحصل عليه من الموقع:
Alayachi -hu.tripod.com/ Alayachi 2.doc

(2) مصطفى محسن، "اشكالية الانتقال الديمقراطي في تونس، المغرب، الجزائر: دراسة مقارنة"، متحصل عليه من الموقع:
Http://www.ids.gov.s//ids-pdf/ issue 013

لتدخل الجيش في إنهاء المسار الانتخابي الذي حسم لصالحها. هذا من الناحية الأمنية، أما الناحية الدستورية فقد عاشت الجزائر مرحلة فراغ شبه تام إلى غاية إجراء أول انتخابات بعد أزمة 1991 وهي الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 1995 وأسفرت عن فوز اليامين زروال، وما ميز هذه الفترة أيضا هو استمرار أعمال العنف.

- كما تم إجراء انتخابات رئاسية سنة 1999 التي ترشح لها العديد من مرشحي أحزاب المعارضة بالإضافة إلى مرشح حزب جبهة التحرير الوطني عبد العزيز بوتفليقة غير أن اتهام أحزاب المعارضة النظام السياسي بوجود خروقات في العملية الانتخابية حتى قبل إجراءها، أدى إلى انسحابهم جماعيا وبقاء بوتفليقة المرشح الوحيد ففاز بها والذي اتخذ مبادرة المصالحة الوطنية لمواجهة الأزمة السياسية حيث التزمت فيه الدولة بالعفو عن العناصر المسلحة مقابل وقفها لعملياتها الدامية، ولا يزال عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر لحد الآن والذي أجرى تعديلا في الدستور مست المادة 77 منه حيث لم يعد يوجد تقييد في عدد العهدات الرئاسية للرئيس.[1]

- أما بالنسبة لتونس فبحسب كثير من الباحثين فإن النظام التونسي تميز بنوع من الاستقرار السياسي حيث تميز النظام السياسي في العهد البورقيبي (1957) بنوع من الجمود حيث أن الانتخابات التي كانت تجرى في كل مرة، و التي أفرزت المؤسسات التمثيلية كانت تعكس هيمنة الحزب الواحد – الحزب

---

(1) نفس المرجع.

الاشتراكي الدستوري – على الرغم من عدم معارضة الدستور قيام أحزاب سياسية أخرى.إلا أن حالة الاستقرار لم تدم في حياة النظام السياسي التونسي حيث حدث التغيير السياسي في تونس في 07 نوفمبر1987، باستحواذ الرئيس "زين العابدين بن علي" على السلطة، من خلال تنحيته للرئيس السابق "الحبيب بورقيبة" بناء على تقرير طبي يثبت عجز بورقيبة في أداء مهامه الدستورية، مستندا في ذلك إلى الدستور التونسي الذي يعطي الحق للوزير الأول أن يحل محل رئيس الجمهورية في حالة وفاة أو العجز أو أي عائق آخر[1]. كما تم تعديل الدستور سنة 1988 حيث أكد على النظام الجمهوري بحصر مدة الرئاسة في ولايتين اثنتين، كما أقر التعددية الحزبية دون قيد أو شرط.[2] كما تم إقرار القانون الدستوري سنة 1998 الذي أصبحت بموجبه قرارات المجلس الدستوري ملزمة لكل السلطات. غير أن تونس شهدت آخر مراجعة دستورية سنة 2002 من خلال استفتاء حيث تم إقرار الانتخابات الرئاسية على دورتين كما استحدثت غرفة ثانية بالبرلمان. **ومهما يكن من أمر فان بن علي لا يزال لحد اليوم رئيسا لتونس التي أقدمت على إجراء عدة انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية إلا أن الطابع العام المميز لها تميز بخاصيتين هامتين هما:**

1. وجود حزب مهيمن على الحياة السياسية والدستورية بالبلاد (الحزب التونسي الدستوري مهيمن).

---

(1) أمحمد الداسر، مرجع سابق.

(2) مصطفى محسن، مرجع سابق.

2. التوجه الليبرالي الذي نهجته البلاد منذ الاستقلال[1]

أما بالنسبة لموريطانيا التي تعرف مجتمعا قبائليا وعشائريا يتشكل من فصائل وعرقيات متشتتة، فإن العملية السياسية تبقى معقدة، حيث شهدت موريتانيا تطورات سياسية متلاحقة من المرحلة الانتقالية نحو الاستقلال سنة 1959 ، ثم مرحلة المختار ولد دادة الذي جمع بين يديه كل السلطات بناء على دستور 1961 إلى مرحلة الانقلابات العسكرية التي أطاحت به سنة 1978 ، حيث استولى الضباط العسكريون بالسلطة، إلا أن فترتهم لم تعرف استقرارا كبيرا حتى مجيء معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطايع إلى السلطة سنة 1992 الذي عمل على إصدار دستور جديد وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية في ظل التعددية الحزبية، كما أجريت انتخابات رئاسية خلال سنوات 1997و2003 على التوالي.[2]

2- الأوضاع الأمنية:

أضحت منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة منطقة حيوية في خريطة العلاقات الدولية لأسباب متعددة كونها مصدرا أساسيا للطاقة، ومنطقة جذابة للاستمارات الخارجية. كذلك فالمنطقة تشكل حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا وهذا ما يجعلها

(1) أمحمد الداسر، مرجع سابق

(2) نفس المرجع.

أكثر المناطق عرضة للتهديدات الأمنية القادمة من الداخل أو من الخارج: كالإرهاب والفقر، انتشار الجريمة المنظمة، والتطرف...[1]

3- مصادر التهديد الداخلية والخارجية في المغرب العربي:

يمكن تقسيم مصادر التهديد في المغرب العربي إلى داخلية وخارجية:

أ - مصادر التهديد الخارجية:

ويقصد بها مجموعة المتغيرات التي تنتج عن حركيات وأزمات تقع خارج مجال المنطقة وتشمل بالأساس خمس مصادر كبرى :

- السياسة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية للعالم العربي والإسلامي (العراق وأفغانستان...) والتي تنتج حالة الإحباط عند بعض الشرائح في المجتمع بشكل يغذي التطرف وينتج معه احتمالات الإرهاب" كما ظهر في تفكيك الشبكات الجهادية (التجنيد) المغاربة والتونسيون للذهاب إلى العراق".(2)
- انتشار الفقر و البؤس، حيث إن ازدياد الفروقات الشاسعة ما بين الأمم الفقيرة و تلك الغنية هو بمثابة قنبلة شديدة الانفجار اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا انطلاق من أن الفقر سيؤدي إلى

---

(1) مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية، "الأمن وتحديات الاندماج الإقليمي في دول المغرب العربي"، متحصل عليه من:

www.dcters.org/55041htm

(2) نفس المرجع.

إضعاف المجتمعات عن طريق المواجهات و الاضطرابات والفوضى المدنية[1].

- انتشار وباء AIDS في إفريقيا مع احتمال انتشارها في الشمال بفعل الهجرة السرية و بناء شبكات الدعارة و التجارة الجنسية.[2]

ب- **مصادر التهديد الداخلية:** يمكن إيجازها فيما يلي:

1- **الخلل البنيوي للاقتصاديات المغاربة:**

اقتصاديات الدول المغاربية تتميز بفقر تنوعها حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات والمحروقات بالنسبة للجزائر و ليبيا و المعادن "الفوسفات" أساسا والنسيج فيما يخص المنتجات الصناعية بالنسبة للمغرب كما أنها اقتصاديات تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا "التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا و هذا ما يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية[3].

---

(1) علي أحمد، الطراح، غسان منير، حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، ماي 2003، ص ص:11- 24.

(2) أمحند برقوق، "التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني"، محاضرات، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

(3) عبد النور، بن عنتر، "الاتحاد المغاربي...بين الافتراض والواقع" متحصل عليه من:
www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/8/8-14-9htm

2- **واقع التجارة البينية المغاربية**: لا تتجاوز حجم التجارة البينية المغاربية 5٪ من وارداتها من التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي المقدرة بنحو 84 مليون دولار سنة 2002، فعلى سبيل المثال تستورد المغرب من الجزائر 5 %من وارداتها عن المشتقات النفطية في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية 2.5 مليون دولار بنفس السلعة من الخارج و تستورد الجزائر أقل من 2 % من وارداتها كالحمضيات من المغرب في حين تستورد ما قيمته 5ملايين دولار من السلع الغذائية من الإتحاد الأوروبي[1]، وهذا ما ينعكس بالضرورة على التنمية الداخلية البينية وكذلك على المستوى التعاون الأمني بمعنى ضعف التعاون الاقتصادي يستلزم ضعف التعاون الأمني و بالتالي ظهور مظاهر الجريمة المنظمة و التهريب.

3- **قضية الصحراء الغربية**: لم يعرف المغرب العربي الحديث مشكلة أكثر تعقيدا أو خطورة من مشكلة الصحراء الغربية، ولم تدخل الحكومات ما بعد الاستقلال في استنزاف متبادل منذ حروب التحرير حتى اليوم مثلما وقع مع هذه المشكلة التي لم تعرف نهاية بعد وليس بالأفق ما يبشر بحلها. وهذا ما يجعل قضية الصحراء العائق الأول في العلاقات البينية المغاربية.[2]

---

(1) محمد عاشور أحمد، علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: جامعة القاهرة، 2005، ص ص :267- 268.

(2) ديدي ولد السالك، "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، المستقبل العربي، العدد 312، فبراير 2005، ص ص 52- 69.

1. **الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية:** هذا بالنسبة للأوضاع السياسية و الأمنية، أما عن الأوضاع الاقتصادية بهذه المنطقة، فقد استقبلت الدول المغاربية مطلع التسعينات بمديونية كبيرة أثقلت اقتصادياتها و أضعفتها كما زادتها فقرا. و أمام قلة الإمكانيات زيادة حاجتها للواردات نتيجة لارتفاع الطلب الناجم عن النمو السكاني المتسارع، وجدت الدول المغاربية نفسها أمام حتمية اللجوء للأطراف الخارجية والمؤسسات الدولية بالتحديد من اجل إعانتها على إعادة إحياء اقتصادها. و الجدول التالي يوضح تطور ديون بعض الدول المغاربية منذ نهاية الثمانينات و مطلع التسعينات:

السنة	الجزائر			المغرب			تونس		
	م.خ ملايين دولار	م.خ ن.د.خ (٪)	خدمات د/ص (٪)	م.خ ملايين دولار	م.خ ن.د.خ (٪)	خدمات د/ص (٪)	م.خ ملايين دولار	م.خ ن.د.خ (٪)	خدمات د/ص (٪)
1984	12.05	20.24	33.60	10.16	83	24.80	37.07	46.10	24.2
1991	28.63	87.6	73.70	21.21	76.73	27.80	82.96	71.55	22.70
1994	27.12	84.75	39.30	21.90	69.40	-	94	59	19.80

م.خ: المديونية الخارجية. **د:** الديون.

ن.د.خ: الناتج الداخلي الخام. **ص:** الصادرات

جدول رقم (01): تطور المديونية الخارجية لدول المغرب العربي 1994/1984.

المصدر: مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الأهداف و الرهانات، ص:113.

و مـن أجـل الـتخلص مـن المديونيـة و النهـوض بالاقتصـاد الوطني، لجأت دول المنطقة إلى صندوق النقد الدولي و الذي فرض عليها بدوره ما يسمى بإجراءات التعديل الهيكلي لاقتصادياتها وقد تجلت هذه السياسة في فرض إجراءات ذات طابع تقشفي في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

و بتظافر الجهود و سعي دول المنطقة لرفع مستوى الأداء الاقتصادي فقد تمكنت هذه الدول من الخروج من مرحلة الأزمة الخانقة إلى التحسن نوعا ما مع مطلع القرن الواحد و العشرين.

وبما أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لمدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد الدول، و إن كانت تختلف تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من قطر لآخر، فاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي لسنة 2008 نسجل النسب التالية:

الدولة	نسب نمو الناتج المحلي (٪) لسنة 2006	نسب نمو الناتج المحلي لسنة(٪)2007
موريتانيا	11.4	0.9
ليبيا	5.2	8.6
تونس	5.4	6.3
الجزائر	2.5	4.6
المغرب	8.0	2.2

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2008، جامعة الدول العربية، 2009

(1) أمحمد الداسر، مرجع سابق.

شرح الجدول:

- بالنسبة إلى ليبيا فإن النشاط في مجال النفط والغاز يمثل نشاطا رئيسيا حيث يساهم مساهمة كبيرة في حجم الناتج المحلي حوالي 65 ٪.

- بينما يمثل في الجزائر مع قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية حوالي 60 ٪ وبناء عليه فإن أسعار هذه المواد العالمية تؤثر في حجم الناتج المحلي الإجمالي لهاتين الدولتين.

- أما بالنسبة للمغرب فإن قطاع الخدمات يساهم بحوالي 40 ٪ والصناعة بحوالي 35 ٪ أما الزراعة فتساهم بحوالي 22 ٪ من الناتج المحلي.

- أما تونس فهي تقترب من حال المغرب حيث يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأعلى 55 ٪ وتليه الصناعة بحوالي 32 ٪ ثم الزراعة في حدود 14٪.

- وفي حالة موريتانيا فإن الزراعة والصناعة والخدمات تساهم بنسبة 25 ٪، و 29 و 42 ٪ على التوالي.[1]

فاقتصاديات أقطار المغرب العربي ترتبط بالعلاقات الخارجية حيث تمثل الصادرات ما يزيد عن60٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي على مستوى متوسط أقطار المنطقة، وهذا يؤكد ما تمت الإشارة إليه في النقطة السابقة من ارتباط اقتصاديات هذه الأقطار بالتجارة الخارجية .

---

(1) نفس المرجع.

إن كافة أقطار المغرب العربي تستعمل الدين الخارجي لكنها تختلف من قطر لآخر، ففي حالة تونس فإن الدين الخارجي يقدر بحوالي 11.6 بليون أو حوالي 58 ٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الحال بالنسبة للمغرب والتي يقدر الدين الخارجي فيها بحوالي 20 بليون دولار أو حوالي 48 ٪ من حجم الناتج المحلي، أما بالنسبة للجزائر فإن الدين الخارجي يصل إلى حوالي 20 بليون دولار إلى أنه يمثل حوالي 37 ٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفي حالة ليبيا فإن حجم الدين الخارجي لا يتجاوز 4.7 بليون دولار وهو يمثل حوالي 15 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ولا تتوفر إحصائيات دقيقة عن الوضع في موريتانيا بالنسبة للدين الخارجي.

مما سبق يمكن أن تتصف البنية الاقتصادية باعتماد اقتصاديات أقطار المغرب العربي على تصدير مادة أو أكثر من المواد الخام وهي اقتصاديات تابعة لدرجة كبيرة باقتصاديات العالم المتقدم خاصة أوربا ، وتعاني كافة القطاعات باقتصاديات هذه الأقطار بضعف الإنتاجية خاصة في قطاع الصناعة والزراعة وبالرغم من ضخامة حجم الدين الخارجي بالنسبة لحجم الناتج المحلي إلا أن أقطار هذه المنطقة لا يمكن اعتبارها استثناء بالنسبة لأوضاع الأقطار النامية في منطقة أخرى.[1]

---

(1) مصطفى الصالحين الهوني، مصطفى الصالحين الهوني، "كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي؟ الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي"، مداخلة في الندوة السادسة : "المغرب العربي في مفترق الشراكات"، مركز جامعة الدول العربية –تونس، 31 ماي 2007، ص ص : 65- 66.

أمـا اجتماعيـا، فيبلـغ عـدد سـكان أقطـار المغـرب العربـي حوالي 85 مليون نسمة أي حوالي 27 ٪ من سـكان الـدول العربيـة، و يقدر عدد السكان الذين هم أقل من سن 20 سنة بحوالي 50 ٪ من إجمالي عدد سكان المغرب العربي، ويعني هذا بأنها مجتمعات شابة وسيؤدي هذا إلى ارتفاع نسبة حجم القوة العاملة المنتجة مستقبلا، كما يعني ارتفاع نسبة العمالة وضرورة مواجهة احتياجات هذه الشريحة من تسهيلات صحية وتعليمية واجتماعية.[1]

أما نسبة البطالة فهي في ارتفاع مستمر حسب النسب المعلن عنها في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الجامعة العربية لسنة 2008 كما هو مبين في الجدول التالي:

الدولة	السنة	معدل البطالة(٪)
موريتانيا	2004	32.5
ليبيا	2004	17.5
تونس	2006	14.3
الجزائر	2006	12.3
المغرب	2006	9.7

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008 ، جامعة الدول العربية، 2009

---

(1) نفس المرجع، ص: 64

شرح الجدول:

يرجع ارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول المغاربية إلى عدة عوامل أهمها:

1. تذبذب معدلات النمو الاقتصادي.
2. تراجع قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية.
3. انخفاض طاقة التشغيل في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الأعمال في عدد من الدول العربية.
4. عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل في القطاع الخاص.

المطلب الثاني

السياسات الخارجية للدول المغاربية بعد الحرب الباردة

كان للأوضاع الداخلية(حتمية التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية..) من جهة، والتحولات التي شهدتها البيئة الدولية لفترة ما بعد الثنائية من جهة ثانية، تأثيرات مباشرة على السياسات الخارجية للدول المغاربية خصوصا فيما يتعلق بمسالة تحديد الأهداف و التوجهات، فعلى ضوء هذه المعطيات كانت توجهات الدول المغاربية في علاقاتها الخارجية منصبة نحو الاستفادة من ميزان القوى الجديد الذي فرضته مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال تفعيل روابطها مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية كقطبين متنافسين نظرا

للأهمية الإستراتيجية التي تحتلها منطقة المغرب العربي إن اقتصاديا (كسوق جديدة و واسعة للسلع و الاستثمارات الخارجية) أو سياسيا و خصوصا أمنيا (كدرع أمام المخاطر و التهديدات القادمة من الجنوب)، حيث طرحت هذه الأهمية أمام دول المنطقة العديد من المبادرات و المشاريع الدولية لاستقطابها يمكن إدراجها فيما يلي:

I. المبادرات الأمريكية:

1- مبادرة إيزنشتات :

تعتبر" مبادرة إيزنستات "أحد أطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة ومنذ منتصف التسعينيات تحديدا، حيث جسدت على المستوى الاقتصادي، عودة الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة، حيث أعلن عنها رسميا من طرف نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية" ستيوارت إيزننستات" سنة 1998 بتونس الذي أكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي تكثيف مبادلاتها مع الجزائر، المغرب وتونس التي باشرت كلها مرحلة من الإصلاحات الواسعة.[1]

كما تأمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا في مضاعفة استثماراتها في هذه البلدان أي الجزائر، المغرب وتونس التي تملك

(1) إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق، ص: 116.

سوقا من 80 مليون شخص وإنتاج داخلي خام بإجمالي 137 مليار دولار.

وقد كان إدراج" مبادرة إيزنستات "تدريجيا في الدول المغاربية المعنية، فكانت البداية بتونس التي عرض فيها صاحب المبادرة ستيوارت إيزنستات لأول مرة مشروعه خلال زيارة رسمية 16جوان 1998 ، ثم بعد ذلك المغرب وأخيرا الجزائر التي تلقت أول اتصال رسمي بخصوص مشروع الشراكة الأمريكية -المغاربية في 08 نوفمبر 1998 بمناسبة زيارة رسمية لايزنستات إلى الجزائر.[1]

- وعموما فإن **مبادرة "إيزنستات"** تتميز **بالخصائص** التالية:[2]

- تحديد إطار المغرب العربي المعني بالشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبادرة إيزنستات بثلاث دول(الجزائر، المغرب، تونس) كمرحلة أولى بحيث تستثني كل من ليبيا وموريتانيا من هذه المبادرة لأسباب سياسية بالنسبة للأولى واقتصادية بالنسبة للثانية.
- ظل انضمام ليبيا لمبادرة إيزنستات أو أي إطار بديل للشراكة الأمريكية -المغاربية واردا في تلك المرحلة- التي لم تكن تشهد بعد تطورات الانفراج بين ليبيا و الولايات المتحدة الأمريكية- بحكم ضغط المنافسة الأوروبية في هذا الاتجاه

---

(1) نفس المرجع، ص:118.

(2) نفس المرجع، ص ص:117- 119.

والمصالح الاقتصادية والاستثمارية الكبرى للشركات الأمريكية في هذا البلد الذي يعتبر إلى جانب الجزائر أحد أقطاب السوق النفطية في المنطقة.

- وفيما يتعلق بموريتانيا، فإن التحاقها بمبادرة إيزنستات للشراكة الأمريكية -المغاربية ظل في تلك الفترة مرهونا بمدى اهتمام المستثمرين الأمريكيين بها، وكان إيزنستات يعتقد أن إدماج هذا البلد في المبادرة الأمريكية سيتحقق تلقائيا في حالة نجاح هذه المبادرة .

- الاعتماد على حوار سياسي دائم متواصل على أعلى مستوى بين المسئولين الأمريكيين من جهة ونظرائهم المغاربيين في كل من الجزائر، تونس والمغرب من جهة أخرى. ويدعم هذا الخيار ضرورة ارتكاز الشراكة الاقتصادية الأمريكية -المغاربية على أسس سياسية تعكس قناعة الطرفين في تشجيع هذه المبادرة الاقتصادية بتوفير كل شروط نجاحها سياسية كانت (تجاوز الخلافات السياسية والحدودية المغاربية- تسوية قضية الصحراء الغربية)،أو اقتصادية (إنشاء سوق إقليمية مغاربية مشتركة).

- ترتكز "مبادرة ايزنستات" على القطاع الخاص أساسا كمحرك رئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي، بحيث تقوم الإدارة الأمريكية بتشجيع المستثمرين لدخول السوق المغاربية دون أن تتدخل مباشرة في تحديد اختياراتهم الاقتصادية والاستثمارية،

بحيث تكتفي في تفعيل هذه الشراكة الاقتصادية مع منطقة المغرب العربي بدور" الوسيط المحفز" وليس" كفاعل رئيسي".

- الرهان على سوق مغاربية مشتركة قادرة على استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأمريكية والأجنبية .ويوضح ستيوارت ايزنستات هذا" المنظار الشراكي "بقوله":**إن مبادرة ايزنستات لن تتعلق بتسوية تكون فيها الولايات المتحدة الأمريكية في محور العلاقات الثنائية الاقتصادية مع كل بلد من المغرب العربي على حدا مهما كانت أهمية هذه العلاقات . فالأمر يتعلق بالعكس، بشراكة ديناميكية متعددة الأطراف قائمة على تدعيم متواصل للروابط الاقتصادية في منطقة المغرب العربي**".(1)

- تشجيع الدول المغاربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية والحدودية لضمان أكثر سيولة في المبادلات التجارية بين دول المنطقة.

- تشجيع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية وتدعيم إصلاحات المنظومة التشريعية للاستثمار والتجارة الخارجية في دول المنطقة من أجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، ويدخل في هذا الإطار دعم الإصلاحات المصرفية والبنكية.

---

(1) سمير صبح، "هل نحن أمام مغرب عربي أمريكي؟"، ص ص: 32- 34. متحصل عليه من الموقع:
www.diva-portalOrg/diva/getdocumenturn_fulltext.pdf

- الرهان على إنشاء منطقة للتبادل الحر في منطقة المغرب العربي في آجال 2005 ويعتبر هذا المشروع محور رهانات مبادرة إيزنستات التي كانت تسعى لكسب منافسة" السباق ضد الوقت "مع الاتحاد الأوروبي الذي يراهن على إقامة منطقة مشتركة للتبادل الحر مع دول منطقة المغرب العربي في آجال 2010.

- الاعتماد على غرف التجارة الأمريكية -المغاربية التي تعمل على توفير شبكة العلاقات والاتصالات بين رجال الأعمال بين الطرفين، حيث بادرت عملها اعتبارا من سنة1999 أين تم عقد أولى اجتماعاتها في الدار البيضاء بالمغرب من خلال الغرف التجارية التونسية - الأمريكية، المغربية - الأمريكية، والجزائرية -الأمريكية، قبل أن يعقد لقاء وزاري في هذا الإطار بواشنطن من 20 -30 أفريل من نفس السنة.

- قد بادرت الدول المغاربية، وفق منظورها لأولويات الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، **بمجموعة من الاقتراحات يمكن ذكر أبرزها:**

1. تغيير الإطار القانوني للمبادلات التجارية، ومن ثم تعويض إطارها السنوي بمعاهدة دائمة ومفتوحة على غرار اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط.

2. توزيع الاستثمارات الأمريكية وفقا لخريطة مراكز القوة والميزات الاقتصادية في كل بلد من دول منطقة المغرب العربي، وعلى أساس هذه الخريطة يمكن للأمريكيين الاستثمار، على سبيل المثال، في الزراعة الغذائية بالنسبة للمغرب، الطاقة بالنسبة للجزائر ومجال المالية والصناعة في تونس.

3. إلا أن هذا الاقتراح الذي تقدمت به غرفة التجارة التونسية - الأمريكية، قابله تحفظ الطرف الجزائري الذي يدعو الأمريكيين إلى تنويع استثماراتهم في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة وعدم التركيز على قطاع الطاقة والمحروقات كما هو الشأن بالنسبة للجزائر وتوسيع دائرة الاستثمارات الأمريكية - في الجزائر خاصة إلى قطاعات السكن، الاتصالات والصناعات الغذائية وهو ما حرصت الجزائر على تأكيده خلال الزيارة الرسمية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لواشنطن 12- 14 جويلية 2001.

4. تحويل جزء من ديون الدول المغاربية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات الأمريكية في المنطقة[1].

◂ وقد شهدت مبادرة"إيزنستات "انطلاقة طموحة منذ 1998 قبل أن يتراجع صداها تدريجيا بسبب مغادرة ستيوارت إيزنستات

(1) إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق، ص: 120.

الإدارة الأمريكية بعد انتخاب إدارة جورج .بوش في عهدته الأولى، ليطلق عليها إسم" الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا ".

2. مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط" – MEPI-:

تم إطلاق" مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط " في ديسمبر 2002 ،على أنقاض مبادرة"إيزنستات"، وبعدها "الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا" التي تزامنت والإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 .

- وتشمل"مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط 14دولة عربية موزعة على ثلاثة مكاتب جهوية، تونس(المغرب العربي)، مصر (الشرق الأوسط)، و أبو ظبي (منطقة الخليج) . ويغطي مكتب تونس الدول المغاربية الثلاثة :الجزائر، تونس والمغرب.(1)

لقد جاء هذا المشروع في ظل محددات أنتجتها أو ساهمت في إنتاجها سياقات متعددة تتمثل في(2):

أولا: أنها تأتي في سياق المعطى الجيوسياسي الجديد الذي هيمن على السياسة الأمريكية منذ 11 سبتمبر 2001، والمتمثل في إعطاء الأولوية لما يسمى بإستراتيجية مواجهة الإرهاب من منطلق أنه

---

(1) Us department of state, Middle East partnership initiative.
http://mepi.state.gov

(2) غالب عبد المجيد، "التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية"، متحصل عليه من الموقع: ***http://www.cmes-maroc.com/ar/index.php?***

هو ما يهدد العالم وما يرتبط به من تخوفات مبالغ فيها بامتلاك بعض الدول لأسلحة الدمار الشامل.

ثانيا: يرتبط بالمقاومة التي تواجهها الإدارة الأمريكية عالميا، لفرض تصور أحادي للعالم يعتمد على القوة وتفضيل المصلحة الأمريكية، دون استشارة الحلفاء بمن فيهم الأوروبيون أنفسهم.

ثالثا: المعاينة التي تنطلق منها الإدارة الأمريكية للأوضاع في العالم العربي، التي تستحضر مرجعيات متنوعة من خلاصات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ودراسات خبراء عرب أنفسهم.

- ويقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاث ركائز أساسية لسد النواقص التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، **هذه الركائز الثلاث هي:**

أ - تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد.

ب- بناء مجتمع المعرفة.

ج- توسيع الفرص الاقتصادية

إلا أنه وعلى الرغم من التقدم الاقتصادي والذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في بعض دول المغرب العربي، والتي منحت من خلاله إلى تعزيز حضورها الثقافي في هذه الدول لمنافسة الحضور الثقافي الأوروبي، فقد بقي مشروع الشراكة الأمريكية مع دول المغرب العربي يواجه تحديات جغرافية وعقبات تاريخية وثقافية ويمكن إجمالها في النقاط التالية:[1]

---

(1) نفس المرجع.

- تستأثر دول الاتحاد الأوروبي منذ عقود بنحو ثلثي المبادلات المغاربية مع الخارج، ما جعل إقامة شراكة معها تطويرا لعلاقات قائمة، بل تجديدا لاتفاقات التعاون التي آبرمت في أواسط السبعينات من القرن العشرين، فيما يشكل التبادل التجاري والتعاون الاستثماري مع الولايات المتحدة عنصرا حديث العهد وليس له جذور ولا تقاليد مع النخبة الاقتصادية المغاربية .

- يشكل بعد المسافات عائقا حقيقيا أمام إمكان تطوير التبادلات التجارية بين المغرب العربي والولايات المتحدة، لأن كلفة النقل الباهضة تزيد من الكلفة النهائية للمنتوجات، أما التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي، فإنه يكتسب من هذه الزاوية ميزات تفاضلية لا يمكن للسلع الأمريكية أن تجاريها.

II.المبادرات الأوروبية:

1. الشراكة الاورومتوسطية:

رغم قدم ملف الشراكة مع الدول الأوربية في السياسات الخارجية للدول المغاربية إذ يعود إلى ستينات و سبعينات القرن الماضي، إلا أن موضوع تطوير و توسيع أفق الشراكة قد مثل جوهر اهتمام الدول المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

فتونس و المغرب ارتبطت بالمجموعة الأوربية نظرا لارتباطهما بفرنسا بعد التوقيع على اتفاقية الانتساب للمجموعة في مارس 1969. وفي إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي انتهجتها

المجموعة الأوربية ما بين 1972- 1989 وقعت كل من تونس في 25- 04- 1976، والجزائر في 26 أفريل، و المغرب في اليوم الموالي على اتفاقيات الشراكة و التي بموجبها قدمت المجموعة مساعدات مالية لهذه الدول.(1)

أما بعد الحرب الباردة، فقد طرح مشروع الشراكة الاورومتوسطية فعليا خلال ندوة برشلونة في 27و 28 نوفمبر 1995 من خلال إنشاء مجموعة اقتصادية تضم 27 دولة من الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية من ضمنها الدول المغاربية باستثناء ليبيا بسبب الحصار الدولي المفروض عليها هدفها "إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار"و"تطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب "في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط(2).

و قد تضمن "مشروع برشلونة" ثلاثة محاور أساسية هي:

1- **الشراكة السياسية والأمنية** : وضع مجال مشترك للسلم والاستقرار حيث يؤكد هذا الإطار على: احترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان، الديمقراطية، التسامح الديني والثقافي ويعكس هذا المحور التوجه الإستراتيجي الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي تحديدا في إطار من "التعاون" و"التنافس" مع الولايات المتحدة

---

(1) نازلي معوض أحمد، "السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوربية". مجلة السياسة الدولية. العدد :73.أ كتوبر 1983، ص:41

(2) إبراهيم تيقمونين ، مرجع سابق، ص ص:103- 104.

الأمريكية التي عززت تواجدها في المنطقة المتوسطية بعد حرب الخليج (1990- 1991).

ويسيطر على الخطوة الأوروبية في هذا المجال عامل "الهاجس الأمني" ومخاطر زعزعة الاستقرار في المجال المتوسطي من عدة مستويات: الضغط الديمغرافي، الهجرة غير الشرعية،

تصاعد موجة التطرف الديني ، بروز المجموعات الإسلامية ذات التعبيرات المسلحة ، الجريمة المنظمة...

2- **الشراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والإنسانية** وتتضمن: تطوير الموارد البشرية، تشجيع التفاهم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية.

3- "**الشراكة الاقتصادية والمالية** : إقامة منطقة للرفاهية المشتركة والذي يراهن محوريا على مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر أورو - متوسطية في آفاق سنة2010 تضم حوالي أربعين بلدا وثمانمائة (800) مليون مستهلك."[1]

و بعد مرور عشر سنوات –كما كان متفق عليه ضمن الاتفاقية- من تطبيق الاتفاقية و التي أعقبت بالعديد من الاتفاقيات المكملة و المطورة للشراكة (من بينها :مؤتمر يالطا 1997 ، مؤتمر فاليتا 1997 ، مؤتمر شتوتجارت الأول 1999 والثاني في 2000 ، مؤتمر فاليتا 2002) انعقدت القمة الأوروبية المتوسطية بتاريخ 27 نوفمبر 2005، في برشلونة بعد عشر سنوات

(1) نفس المرجع، ص ص:104- 105.

علـى انطلاقـة الاتفاقيـة، تصـدرت موضـوعات الهجـرة والإرهـاب بشكل لافت للنظر جدول أعمالها، وكانت المفاوضات صعبة. لقد ضـمت هـذه القمـة إلى جانـب الأعضـاء ال25 في الاتحـاد الأوروبي، والعديد من دول جنوب حوض المتوسط : المغرب والجزائر وتونس، ذلك بالإضافة إلى خمس دول مراقبة أو مدعوة للشراكة والتي من بينها ليبيا وموريتانيا. و قد ركز ممثلو الـ40 دولة المدعوة إلى القمة على موضوعين رئيسيين: الإرهاب الدولي وموجة الهجرة القادمة من الجنوب. وقد رأت انه على القمة أن تشكل انطلاقة أساسية في مكافحة الإرهاب ذلك في الوقت الذي ما زال فيه تحديد كلمة الإرهاب موضع جدل. هذا إلى جانب دراسة بعض القرارات التي تهدف للسيطرة على الهجرة من جنوب الصحراء وتقديم مساعدات مالية إلى الدول التي تنطلق منها الهجرة أو تمر بها.(1)

وقد كان تفاعل الدول المغاربية متباينا حول مشروع الشراكة الاورمتوسطية يمكن دراسته من خلال تتبع مسار انخراطها بإيجاز فيما يلي:

- فالنسبة **للجزائر** فقد شرعت في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 1994 واستمرت بوتيرة متقطعة و متعثرة إلى غاية مطلع الألفية الثالثة – بسبب آثار الأزمة التي مرت بها الجزائر طيلة عشرية كاملة منذ بداية التسعينيات - حيث تم التوقيع

(1) فيوليت داغر، " محصلة الشراكات بعد عشر سنوات". متحصل عليه من موقع:
http://www.nufooz.com/ar/article/content/miscellaneous-news.

رسميا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002بفلانسيا.(*)

إلا أن المركز المحوري الذي تحتله الجزائر- إلى جانب ليبيا - في خريطة تموين أوروبا بالغاز والنفط، كموارد إستراتيجية في مجال الصناعة، حيث تصدر الجزائر 95٪ من إنتاج الغاز و 52٪ من النفط لدول أوروبا، جعل الجزائر تطالب بـ" إطار تفضيلي " في مسار الشراكة الأورو- مغاربية ، من خلال التركيز على النقاط التالية: (1)

- اعتماد التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية لحماية المنتوج الوطني في المرحلة الانتقالية من الإصلاحات الاقتصادية ورفض منطق" الغزو "التجاري لمنطقة التبادل الحر التي تراهن عليها أوروبا لضمان تدفق منتوجاتها في سوق استهلاكية مغاربية تفوق 80 مليون نسمة.
- التأكيد على رفع القيود التمييزية المفروضة على رعايا دول المغرب العربي في مجال تنقل الأشخاص ومن ثم الدعوة إلى وضع إطار جديد للاتفاقيات في هذا المجال.

(*) صادق البرلمان الأوروبي على اتفاقية الشراكة مع الجزائر يوم **10** أكتوبر **2002** (بأغلبية **450** صوت "نعم"، مقابل **10** أصوات "لا"، و**20** "امتناع")، فيما صادق البرلمان الجزائري على هذا الاتفاق يوم **14** مارس **2005**.للمزيد أنظر: إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق، ص 109.

(1) نفس المرجع، ص:110.

- رفض منطق مشروطية المساعدات المالية والاقتصادية الأوروبية بمبدأ " حق النظر " في مجال تقييم وضعية المسار الديمقراطي وحقوق الإنسان في الجزائر . وهو" الاصطدام "الذي تأكد أكثر خلال" الأزمة الجزائرية " في العشرية الأخيرة مما ساهم في إبطاء وتيرة مفاوضات الشراكة بين الطرفين ،وتعثرها في مناسبات عديدة.

- مطالبة الجزائر بتحويل ديونها مع دول الاتحاد الأوروبي إلى تمويل المؤسسات العمومية التي دخلت مسار الخوصصة، وكذا دعم إعادة هيكلة نظامها البنكي والمالي ووضع سوق للبورصة.

وقد استفادت الجزائر في إطار الدعم المالي خلال البروتوكولات المالية الأربعة لفترة 1976- 1996، من مجموع 949مليون أورو، توزعت على النحو التالي 114 مليون أورو، 151 مليون، 239 مليون، ثم 445 مليون أورو خلال فترة البروتوكول الأخير من هذا البرنامج(1991- 1996)، كما عادت للجزائر حصة 164 مليون أورو في إطار برنامج" ميدا **1**، وبلغت المساعدات المالية للجزائر في إطار برنامج" ميدا "**2** حوالي 55 مليون أورو لسنة 2004.[1]

◄ بالنسبة **لتونس** فتعد أول البلدان المغاربية التي وقعت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في17جويلية 1995، بحيث يُعتبر بحسب كثير من المتابعين" البلد النموذج " لإطار الشراكة الأورو- مغاربية لما سجل من تقدم كبير في تطبيق برنامج الشراكة

---

(1) علاقة الجزائر بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، متحصل عليه من الموقع:
http://www.dz-eudel.com

مع الاتحاد الأوروبي الذي شرع فيه منذ **1996**، حيث و بفضل قدرتها الكبيرة في استيعاب القروض في إطار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تمكنت تونس من توظيف كل مخصصاتها المالية من مختلف برامج هذه الشراكة.

وقد تحصلت تونس على مجموع 742 ملايين أورو موزعة على أربع بروتوكولات مالية خلال فترة 1976- 1996، **وكانت مقسمة على النحو التالي:**

- 59 ملايين أورو(1976- 1981).
- 139 ملايين أورو(1981- 1986).
- 224 مليون(1986- 1991).
- 284 مليون (1991- 1996).

كما استفادت تونس خلال برنامج" ميدا "1 الممتد على فترة 1999 - 1996 من حصة 428 مليون أورو، فيما كانت حصتها خلال سنة 2004 ما يعادل 24 ملايين أورو. وقد استطاعت تونس بفضل برنامج" ميدا "للشراكة تحسين الوضعية التأهيلية لـ600 مؤسسة مما سمح لها بالاستفادة من مخصصات مالية (مساعدات) إضافية (100 مليون أورو)عن حصتها الأصلية في برنامج" ميدا" .[1]

---

(1) علاقة تونس بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، محصل عليه من الموقع:
http://www.ce.intl.tn

◀ وفيما يخص **المغرب** فقد وقع هو الآخر على اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية في 26فيفري 1996 بعد أن بادر منذ 1984بطلبات رمزية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كما وقع يوم 7 مارس 1997 على معاهدة تمويل "تسهيلات للتعديل الهيكلي " بهدف دعم جهود الاقتصاد المغربي في انفتاحه على السوق الحرة. ويرمي هذا الدعم المالي الأوروبي إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية **وهي**[1]:

1. تطوير الموارد البشرية والحماية الاجتماعية.
2. تخفيض عجز الميزانية.
3. إصلاح المنظومة الضريبية.
4. إصلاح القطاع المالي.
5. دعم مسار الخوصصة وسياسة تحرير الصرف.

ويشكل "ملف الصيد" نقطة الخلاف الرئيسية في المفاوضات الأو رو-مغربية، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي لتجديد الاتفاق حول الصيد الذي يربط الطرفين، فيما أبدت الرباط معارضتها لتمديد هذا الاتفاق الذي بلغ نهاية صلاحيته في نهاية عام 1999، حيث يطالب الطرف المغربي بتقليص نشاط الأساطيل الصيدية الأوروبية في المياه المغربية.[2]

---

(1) علاقة المغرب بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوربي، متحصل عليه من الموقع:
http://www.delmar,cec.eu.int

(2) إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق، ص 108.

- وقد استفاد المغرب من أربع بروتوكولات مالية خلال فترة1976 - 1996بمجموع 1,091مليار أورو موزعة على النحو التالي: 130 مليون أورو1981- 1976 ، 199 مليون أورو 1981- 1986 ، و 438 مليون أورو خلال فترة 1991- 1996 ، كما استفاد المغرب من حصة 660 مليون اورو لحساب برنامج ميدا "1" الممتد على فترة 1996- 1999 ، كما بلغت حصته من برنامج ميدا "2" 156 مليون اورو خلال عام 2004.[1]

◄ أما عن **موريتانيا** فان انضمامها للشراكة الاورمتوسطية ارتبط بمشروطية الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات أكثر تحررية وليبرالية للنظام الاقتصادي وإحلال مزيد من الديمقراطية في النظام السياسي الموريتاني الذي يتميز بعدم الاستقرار نتيجة الانقلابات العسكرية المتتالية، ومهما يكن من أمر فإن موريتانيا تشارك في إطار هذه المبادرة الأوربية كعضو ملاحظ منذ 1995.

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين اللجنة الأوروبية وموريتانيا تبقى القضايا المتعلقة بقطاع الصيد تتصدر مفاوضات الطرفين، علما أن موريتانيا استفادت من التوقيع مع بروكسيل 26- 27- أكتوبر 1997 على أهم اتفاقية في مجال الصيد- بعد المغرب - لمدة خمس سنوات تقضي بانفتاح أكبر للمياه الإقليمية الموريتانية - باعتبارها من أكثر المياه غنى بالثروة السمكية في العالم – على

(1) علاقة المغرب بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مرجع سابق.

بواخر الصيد الأوروبية ،في المقابل منح الاتحاد الأوروبي موريتانيا تعويضا ماليا سنويا بـ5 ، 51 مليون أوقية.[1]

◄ أما فيما يتعلق توجه **ليبيا** نحو الشراكة الاورومتوسطية فسيتم تناوله في إطار الفصل الثالث كونها تمثل الإطار النموذجي لهذه الدراسة ونظرا لارتباط سياسة ليبيا الخارجية بتحولات أملتها عليها بيئتها الداخلية وتحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة كما سيأتي بيان ذلك.

2- الاتحاد من أجل المتوسط:

ترجع أولى إرهاصات هذا المشروع، في خضم الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وخلال جولته على المدن الفرنسية، ألقى المرشح الرئاسي نيكولا ساركوزي خطابا في مدينة تولوز يوم 7 فبراير 2007 تحدث فيه عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريقة "إعادة التوزيع" مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة.

وبعد انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية، قام ساركوزي بزيارة إلى المغرب أعلن خلالها من مدينة طنجة يوم 22 أكتوبر 2008 عن مشروعه الرامي إلى بناء "الاتحاد المتوسطي" حيث اعتبر أن" **مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب، وبإداراتها الظهر للمتوسط تقطع ليس فقط منبعا ثقافيا وأخلاقيا وروحيا...مستقبل أوروبا يكمن في الجنوب ومستقبل إفريقيا يوجد في الشمال، أوجه نداءا**

---

(1) إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق، ص 113.

لكل من يستطيع التجند من أجل اتحاد البحر الأبيض المتوسط باعتباره محور المنطقة الأورو ـ افريقية". [1]

كما شكل اللقاء الذي عقد في روما بتاريخ 20 ديسمبر 2008 بين كل من الرئيس الفرنسي ساركوزي، ورئيس الوزراء رومانو برودي، ورئيس الوزراء الاسباني زاباطيرو والذي خصص لبحث الخطوط العامة لمشروع "الاتحاد المتوسطي" محطة بارزة حيث اختتم بمؤتمر صحافي مشترك أطلق خلاله ما سمي بـ"نداء روما الاتحاد المتوسط" الذي تضمن أفكار وأهداف المشروع المنشود. [2]

كما أن هذا المشروع في صيغته الأولى "الاتحاد المتوسطي" خلف ردود فعل الدول الأوربية، وخصوصا ألمانيا، التي رأت أن الرئيس ساركوزي يهدف إلى طموح ريادي مزدوج سواء من داخل الاتحاد الأوروبي أو من خلال تسويقه لهذا المشروع، وعموما تراوحت ردود فعل المنظومة الأوروبية تجاه مبادرة ساركوزي بين الشك في نجاحها والمراهنة على فشلها من جهة، ومقاومتها من جهة أخرى.

وقد اتخذت كل من ألمانيا وإسبانيا مواقف متشددة من المبادرة، ولم يتسن تقديم المبادرة إلى المجلس الأوروبي لإقرارها بتاريخ 13- 14 /2008/05 إلا بعد أن التقى الرئيس ساركوزي مع المستشارة الألمانية ميركل لحل الخلافات بينهما، وقد تمخض اللقاء عن تعديل اسم المبادرة لتصبح "عملية برشلونة: الاتحاد من

(1) خطاب ساركوزي في طنجة يوم 23 أكتوبر 2008، **نقلا عن**: غالب عبد المجيد، مرجع سابق.

(2) هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص: 153.

أجل المتوسط"، وأكسب هذا التعديل إسبانيا إيفاء عملية برشلونة ضمن عنوان المبادرة، كما كسبت ألمانيا ومعها العديد من الدول الأوروبية الأخرى عدم التعهد بأية التزامات مالية جديدة، وكسبت فرنسا وضع المبادرة ضمن نطاق الاهتمامات الأوروبية من خلال إدخال تنظيمات مؤسسية عليها.[1]

ومهما يكن من أمر فإن الاتحاد من أجل المتوسط، هو شراكة متعددة الأطراف لزيادة إمكانية الاندماج والتقارب الإقليمي، من خلال التركيز على المشروعات الإقليمية عبر الوطنية (إزالة التلوث، الطرق السريعة والبحرية والبرية ـ الحماية المدنية ـ الطاقات البديلة ـ التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إنشاء جامعات متوسطية ـ المبادرة المتوسطية لتنمية الشراكات)، كما جاء في إعلان قمة باريس لـ13 جويلية 2008، والتي عرفت حضور 43 دولة أوروبية ومتوسطية، ماعدا ليبيا. والإتحاد من اجل المتوسط ليس اتحادا بالمعنى الحقيقي تحكمه دساتير وقوانين وأنظمة وعلاقات مؤسسية بالمعنى المتعارف عليها، إذ أن أهدافه ومضامينه وطرق عمله وأدواته المالية والفنية لا يختلف عن عملية برشلونة، إذ أنه يمثل امتداد لها.[2]

من الصعب القول بأن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، قد أثار حماسا بالغا على عكس مسار برشلونة الذي لقي الترحيب في

---

(1) محي الدين توق، "الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي"، مجلة شؤون دولية، العدد 3، 2008، ص: 32.

(2) غالب عبد المجيد، مرجع سابق.

بدايته، فمواقف الدول المغاربية كانت متباينة مع متحفظ، ومنخرط ولكن بشروط وبين رافض للمشروع برمته، فالمغرب يسعى إلى الحصول على وضع الشريك المتقدم مع أوروبا، وهو ما تم بالفعل حيث حصل المغرب على الوضع المتقدم الذي يعتبر أكثر من الشراكة وأقل من العضوية، كما أن المغرب يسعى إلى الحفاظ على الشراكة المميزة التي تجمعه مع فرنسا، ففرنسا أول شريك اقتصادي.[1]

في المقابل تتشبث الجزائر من جهتها باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أن إشكالية ماضي فرنسا الاستعماري، تبقى معرضة للشد والجذب. أما تونس وإن سعت للترحيب بالمبادرة فإنها تفضل السير في اتجاه تقوية صيغة 5+5 المتعلقة بالمتوسط الغربي، لكن هذا المشروع لقى رفضا ليبيا، وهو ما عبر عنه وزير خارجية ليبيا بأن "**الاتحاد المتوسطي كعنوان نحن نقبله ونراه ضروريا" نريد اتحادا متوسطيا مكونا من 5+5 وقد نرفع العدد ليشمل اليونان ومصر أي 6+6، لكن يجب أن يكون لهذا الاتحاد سكرتارية وبرنامج تنموي...نحن نقول لن نقبل أن تعاد صيغة برشلونة، أي يجتمع أهل الشمال ويضعون وثائق ونأتي نحن لنوقع عليها، لن نقبل بهذا، يجب أن نكون شركاء في وضع وثائق هذا الاتحاد في حال قيامه، وألا يفرضوا علينا معاييرهم كأن يقولوا لنا خذوا حبة حقوق الإنسان في الصباح، وقبل الغذاء حبة ديمقراطية**

(1) حسن المصدق."شركاء لا أتباع: الاتحاد المتوسطي: كولونيالية جديدة أم شراكة حقيقية؟"، مجلة العرب ، العدد :2008،09،ص:14.

وقبل النوم حبة شفافية. لنجلس مع بعضنا البعض ونناقش بصراحة ووضوح كل القضايا ومن دون إملاءات".[1]

3- سياسة الجوار الأوروبية:

- كتطوير لهذه الاتفاقية اقترح الاتحاد الأوروبي سنة 2003 سياسة الجوار الأوروبية المعروفة بـ"إنبي" (ENPI) والتي تم اعتمادها سنة 2004 لتحل محل الشراكة الاورومتوسطية اعتبارا من عام 2007 وذلك بهدف تفعيل علاقاته مع جيرانه، حيث تنطوي هذه الاتفاقية على تفعيل الجانب السياسي لعلاقات أوربا بجيرانها، مع التركيز على ضرورة تبني الدول المنضوية تحت الشراكة بإصلاحات سياسية[•][2].

لكن سياسة الجوار الأوروبية لا تعني توسيع الاتحاد ولا تمنح البلدان المشاركة إمكانية العضوية. فهي تهدف إلى[3]:

- توثيق العلاقات السياسية.
- الاندماج الاقتصادي الجزئي.

---

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(*) **تخص سياسة الجوار ستة عشر بلدا: تسعة منها متوسطية هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سورية وتونس. كما تشارك ليبيا بصفة مراقب في اجتماعات سياسة الجوار الأوروبية. ونعد من جهة أخرى ستة بلدان شرقية هي: أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا وأوكرانيا.**

2هاني الشميطلي، "أوربا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط".المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد: 19، 2008، ص:152.

(2) الاتحاد الأوربي، "سياسة الجوار الأوروبية"، متحصل عليه من الموقع:
http://www.enpi-info.eu/ 410&id_type=2

- توفير الدعم من أجل الاستجابة لشروط المواصفات الأوروبية.
- مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

وتغطي مفاوضات سياسة الجوار الأوروبية أربعة مجالات:[1]

1. تعزيز سلطة القانون.
2. الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
3. تشجيع الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز اقتصاد السوق.
4. التعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الإرهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد أكدت "بنيتا فيريرو فالنر" مفوضة العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية في خطاب سنة 2006 أن سياسة الجوار الأوروبية أعدت بشكل يمكن "**الجيران في الشرق والجنوب منافع كانت مرتبطة**

بآفاق العضوية فحسب. وتتمثل المنافع في الانخراط في السوق الداخلية والمشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي والتعاون في مجال النقل وشبكات الطاقة."[2]

أما بالنسبة لآلية العمل في إطار هذه السياسة فهي تبدأ بإعداد التقارير من طرف المفوضية الأوروبية حول البلدان المعنية وتشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوضع

---

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع.

المؤسساتي في كل منها والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإصلاحات المتفق حولها. تعرض التقارير على مجلس وزراء الدول أعضاء الاتحاد لاتخاذ القرار حول ما إذا كان الاتحاد سيقرر بدء المرحلة المقبلة (خطط العمل).و بعد مصادقة المجلس الوزاري على التقارير ونشرها، يتفق الاتحاد الأوروبي والبلد الشريك في سياسة الجوار الأوروبية حول خطة العمل. ويحدد الجزء السياسي من التقرير الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وأولويات تنفيذها في المدى القريب والمتوسط. الجدير بالذكر أن خطط العمل تختلف من بلد إلى آخر حيث تعكس الأولويات التي تم الاتفاق حولها مع الاتحاد الأوروبي.

- في مقابل الإصلاحات التي يتم انجازها من قبل الدول المنضوية في سياسة الجوار، يوفر الاتحاد الأوروبي الامتيازات التالية:

- مزيد إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية.
- زيادة المساعدات.
- تحسين فرص الدخول إلى السوق الأوروبية.
- تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي.[1]

---

(1) نفس المرجع.

وقد تباين تجاوب الدول المغاربية مع سياسة الجوار الأوروبية، حيث لا زالت الجزائر في إطار المفاوضات مع الاتحاد الأوربي بخصوص هذه المبادرة، في حين أكد رئيس اللجنة الأوروبية المشتركة "بيار أونطوني بنزيري" أن انضمام تونس لسياسة الجوار الأوروبي تتوقف على مدى التقدم الذي تحرزه في مجال حقوق الإنسان الذي بحسبه لا يزال يطرح إشكالا كبيرا وخاصة أن ذلك يعد من أهم أسباب تأخر تونس في التقدم بصورة فعالة تجاه جميع المبادرات التي يطرحها الاتحاد الأوروبي.

وقد سعت المغرب إلى الانضمام لسياسة الجوار الأوروبية للوصول إلى درجة "الوضع المتقدم" في إطار مبادرات الاتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية الذي يمنح دعما إضافيا مقابل مزيد من الانفتاح السياسي والاقتصادي.

أما ليبيا وموريتانيا فقد تحفظتا على هذه المبادرة كون أن الاتحاد الأوربي لم يفي بالتزاماته تجاه الدول المغاربية من خلال المبادرات السابقة (مسار برشلونة، الاتحاد من أجل المتوسط).

◄ فإذا كانت هذه المشاريع الدولية قد حظيت باهتمام كبير ضمن توجهات السياسات الخارجية للدول المغاربية بعد الحرب الباردة فإن اهتمام الدول المغاربية بتطوير المشاريع الإقليمية وخاصة في إطار العلاقات الاقتصادية البينية عرف وتيرة بطيئة على غرار مشروع اتحاد المغرب العربي الذي مرت فكرة إنشائه بمجموعة من المحطات التاريخية، كان أولها لقاء طنجة سنة 1958

أين انعقد مؤتمر الأحزاب المغاربية الثلاثة (زعماء الحركة الوطنية): حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري التونسي، و جبهة التحرير الوطني الجزائرية. لتعزز الفكرة بإقامة مؤسسة إقليمية "اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب" بموجب مبادرة مؤتمر وزراء الاقتصاد للبلدان المغاربية المنعقدة في أكتوبر 1964.[1]

واستمر الوضع على هذا النحو إلى غاية نهاية الثمانينيات أين تم عقد قمة زرالدة في 10 جوان 1988 باجتماع الرؤساء الأربع و الملك (معاوية ولد الطايع رئيس موريتانيا، الشاذلي بن جديد رئيس الجزائر، زين العابدين بن علي رئيس تونس، معمر القذافي قائد الجماهيرية الليبية والحسن الثاني ملك المغرب) حيث قام الرؤساء بتشكيل لجنة مغاربية عليا لإنجاز المشروع الوحدوي وقد استمرت أشغالها من جوان 1988 إلى غاية جانفي 1989 أين تم التوقيع على الاتفاقية المنشأة للاتحاد المغاربي.[2] وفي 17 فبراير 1989، التقى الرؤساء الخمسة في مراكش وقد حددت المادة الثانية من المعاهدة أهداف الاتحاد المتمثلة في "تقوية العلاقات الأخوية الموجودة بين البلدان وشعوبها، تحقيق التنمية ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها، إقامة السلم المؤسس على العدالة والمساواة، تبنى سياسة موحدة في مختلف القطاعات والتحقيق التدريجي لحرية تنقل

---

(1) عز الدين شكري، "المغرب العربي الكبير: آليات الوحدة والتجزئة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، جويلية 1988، ص146.

(2) عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص ص :342- 343.

الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال".[1] وقد عرف الاتحاد المغاربي انطلاقة جيدة في بدايته، إلا أنه أصبح معطلا منذ 1995 جراء الخلافات السياسية بين أعضاءه التي يمكن حصرها فيما يلي:

1- **مشاكل الحدود السياسية:** التي خلفها الاستعمار الفرنسي والإسباني في المنطقة، و التي لا تزال مستمرة إلى الوقت الحالي، وقد أدت إلى قيام معارك مسلحة بين المغرب والجزائر، سنتي 1963 و 1976 للمطالبة المغربية بأجزاء ترابية من الجزائر.[2]

2- **مشكلة الصحراء الغربية:** وهي أكثر مشاكل المغرب العربي تعقيدا وخطورة، وقد كانت بداياتها عندما قامت إسبانيا عام 1975 بتقسيم إقليم الصحراء الغربية بينها وبين المغرب وموريتانيا وفق الاتفاق ثلاثي في 14 نوفمبر 1975، وما زاد من حدة هذه المشكلة كونها همزة وصل بين البلدان الثلاث: الامتداد الجنوبي للمغرب، والشمالي لموريتانيا والغربي للجزائر.

وعندما أعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية الصحراوية في مارس 1976 بتدعيم من الجزائر وانسحاب موريتانيا من المشكلة[3]، دخلت الجزائر والمغرب في علاقات دبلوماسية متوترة

---

(1) نفس المرجع، ص344.

(2) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.

(3) مبادرة الحكم الذاتي وآفاق الحل في الصحراء"، متحصل عليه من:
www.almoustakbel.info/spip.php?article165

انعكست على باقي بلدان الاتحاد، لتصل درجة التصادم إلى غلق الحدود لإصرار المغرب بتبعية الصحراء الغربية للتراب المغربي من جهة ومساندة الجزائر لجبهة البوليساريو من أجل إقامة دولة مستقلة.[1]

3- تباين مواقف بلدان الاتحاد المغاربي في قضية غزو العراق للكويت والقضية الليبية:

لقد انعكست مواقف الدول المغاربية فيما يتعلق بالقضية العراقية – الكويتية والليبية على مسار الاتحاد المغاربي نتيجة الضغط الأمريكي عليها مما أدى بليبيا إلى رفض رئاسة الاتحاد احتجاجا على سلوك بقية الدول الأعضاء الأخرى. وتزامنا مع بقاء مشكلة الصحراء الغربية دون حل؛ طلبت المغرب من الجزائر تجميد عمل المؤسسات احتجاجا على سلوك الجزائر الدائم والمساند لجبهة البوليساريو.[2]

4- الأزمة الداخلية الجزائرية: وهي الأزمة التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينيات من القرن الماضي نتيجة لتوقيف المسار الانتخابي الذي فازت فيه الجبهة الإسلامية سنة 1992، الذي أدى إلى إدخال البلاد في دوامة عنف فضلا عن تدهور الوضع الاقتصادي. وانعكس هذا على مسار التكامل المغاربي

---

(1) يحى أبو زكريا، "المغرب بعد الحسن الثاني"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 187، سبتمبر1999، ص117.

(2) سمير الزين، "مأزق العمل الجماعي العربي: التجمعات الإقليمية نموذجا"، مجلة شؤون الأوسط، العدد77 ،نوفمبر1998، ص41.

لانغلاق الجزائر على نفسها واهتمامها بشؤونها الداخلية، وفي المقابل أقلقت هذه الوضعية التي تعاني منها الجزائر البلدان الأعضاء في الاتحاد، ليس على ما يجري داخلها وإنما تخوفا من احتمال نجاح الإسلاميين كنتيجة للحوار والمصالحة الوطنية وانتقال ذلك إليها، وهنا جاء التصرف المغربي بشكل انفرادي بفرض التأشيرة على الجزائريين في 1994، وذلك تفاديا لانتقال الأزمة إليه، وردت السلطات الجزائرية بغلق الحدود الجزائرية المغربية في نفس السنة.[1]

(1) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص: 372 .

خلاصة الفصل الأول

كان للتحولات التي شهدها النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي انعكاسات كبيرة على المجتمع الدولي على العموم، ومنطقة المغرب العربي على الخصوص. فبعد تراجع الإيديولوجية الاشتراكية أمام الليبرالية الرأسمالية وجدت الدول المغاربية نفسها في حالة ضغط داخلي ناجم عن الأوضاع الاقتصادية المتدنية وتراجع الشرعية السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية ...وضغط دولي يقضي بضرورة التحول نحو الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، كل هذه المعطيات انعكست بشكل مباشر على صياغة السياسة الداخلية والخارجية للدول المغاربية. فداخليا مثلت هذه الفترة الانطلاقة الحقيقية لموجة التحول الديمقراطي بالمنطقة حتى وان لم تتمكن لحد اليوم من الوصول لمرحلة الترسيخ، أما خارجيا فقد حاولت الدول المغاربية مواكبة المتطلبات الدولية الجديدة من خلال فتح المجال أمام الفضاءات الجديدة خصوصا في ظل المنافسة الدولية على المنطقة بين المبادرات الأمريكية والأوروبية وذلك ببناء علاقات اقتصادية وسياسية وخصوصا أمنية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن هذا الانفتاح الواسع تجاه هذه الفضاءات الدولية قابلته محاولات متواضعة نحو توطيد وتطوير العلاقات البينية بين دول المنطقة وهذا راجع للمشاكل والخلافات السياسية بالدرجة الأولى فيما بينها.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الليبية

في ظل الثنائية القطبية

إن الدراسة العلمية والدقيقة للسياسة الخارجية الليبية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، تتطلب تحديد الخلفية القانونية (المؤسساتية) لعملية صنع السياسة الخارجية، إضافة للسياق التاريخي الذي تطورت من خلاله توجهاتها تجاه البيئة الخارجية.

لذلك سنتطرق ضمن هذا الفصل لنقطتين أساسيتين تتعلق **الأولى** بدراسة عملية صنع القرار الخارجي في ليبيا من خلال التطرق لمختلف المؤسسات السياسية المخولة باتخاذ القرار، والتركيز أساسا على دور الرئيس القذافي في هذا الإطار.

كما سنتطرق **ثانيا** ضمن- المبحث الثاني- للخلفية التاريخية لتطور توجهات السياسة الخارجية لليبيا خلال فترة الثنائية القطبية، من خلال تتبع توجهاتها المحددة لعلاقاتها مع الغرب من جهة، والدول العربية والإفريقية من جهة ثانية، كل ذلك بهدف فهم لمسار التحولات التي شهدتها توجهاتها بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول
صناعة السياسة الخارجية الليبية

يؤكد الباحثون الدارسون للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث عموما والسياسة الخارجية الليبية بصفة خاصة أن فهم مختلف التحولات التي ميزت هذه السياسات وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة يعتمد أساسا على دراسة مختلف المحددات المحيطة بظاهرة السياسة الخارجية لهذه الدول ومن ثم التركيز على دراسة البيئة المؤسساتية التي تتيح لنا تحليل طبيعة القرار الخارجي وخلفيات صناعته.

المطلب الأول
محددات السياسة الخارجية الليبية

1ـ الموقع الجغرافي:

يلعب الموقع الجغرافي لأية دولة دورا كبيرا في تحديد قوتها نظرا لأهميته في بناء تصرفات الدولة وسلوكياتها تجاه الدول الأخرى وتعظيم مواقفها الدولية خاصة إذا كان له امتدادات اقتصادية وتجارية.

بالمقابل فإن زيادة أهمية الموقع الجغرافي للدولة يجعلها عرضة للصراعات الدولية من حيث استهداف دول أخرى لها باحتلالها وهو الأمر تعرضت له ليبيا مثلها مثل أية دولة أخرى، بداية من الاحتلال اليوناني في القرن 7 ق.م ، الاحتلال الروماني في القرن الأول ميلادي، الفتح العربي الذي كان في القرن 11 ميلادي مرورا

بـالغزو التركـي في القـرن 16 مـيلادي، وصـولا إلى الاسـتعمار الايطالي سنة 1911.(1)

- تبلغ مساحة ليبيا 1.760.000 كم^2 ، وتعتبر ثلاثة أرباع كامل الرقعة الجغرافية صحراء أي ما نسبته 95% من إجمالي المساحة.

- تقع ليبيا على الشاطئ الجنوبي للمتوسط بمسافة تمتد لحوالي 2000كم حيث تتوسط هذا الساحل مما يجعلها القوة المهيمنة، حيث تشرف على كل ما يجري في شرق المتوسط ومن ثم فهي تعتبر بذلك حلقة وصل بين غرب الوطن العربي وشرقه من جهة وكونها بوابة أوربا إلى إفريقيا من جهة أخرى.(2)

2ـ النفط:

كان لاكتشاف النفط في ليبيا دور هام في زيادة أهمية ليبيا الإستراتيجية، إذ أصبح أحد الدوافع التي تنشط الحركة الخارجية لليبيا وأن تلعب دورا إقليميا ودوليا. حيث يصل إنتاجه إلى 1.3 مليون برميل يوميا، وتعتبر من الدول التي تمتلك احتياطيا كبيرا، حيث ظلت باستمرار إدارة النفط بكل ما يعتريها من تفاعلات ومصالح مع القوى الدولية خارج الأطر الثورية منذ تأميمها بعد قيام

(1) جمال حمدان، الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996، ص:19.

(2) كميلة أحمد عثمان، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين1990 - 1998، بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا. 2005، ص:22.

الثورة سنة 1969، ويقودها تكنوقراط ليبيون تعلموا في أوربا وأمريكا.[1]

- **يتميز النفط الليبي بأربع ميزات جعلت منه قوة اقتصادية وسياسية وهي:**

- الموقع الجغرافي غرب قناة السويس حيث أُعفي من إتاوة المرور فضلا عن تحرره من أخطار التوقف في حالة إغلاق القناة بسبب الصراع العربي الإسرائيلي.
- الموقع الجغرافي القريب من السوق الكبرى للبترول العربي في مقابل بعد بترول الخليج عن سوقه.
- أن حوض البترول الليبي جاء قريب من السواحل الليبية مما يسهل تحميله إلى الموانئ الليبية.
- ثم يأتي بعد ذلك كله نوعية البترول الليبي، فهو من النوع الخفيف وبالتالي يلائم كل أغراض الصناعة ويكون الطلب عليه عالميا.

فعامل النفط بحسب الكثير من الباحثين أثر بصورة كبيرة على التنمية الاقتصادية من خلال اتجاه النظام السياسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي انطلاقا من الأيديولوجيا التي نادى بها "لا استقلال لشعب يأكل من وراء حدوده".[2] أما على المستوى الخارجي فقد

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، قضايا مغاربية، متحصل عليه من:
http : acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1rarb0.htm

(2) كميلة أحمد عثمان، مرجعسابق، ص:28.

أتاح النفط أدور جديدة في السياسة الخارجية من خلال بروز أهداف جديدة على المستوى الإقليمي وعلى الصعيد الدولي حيث أن النفط الليبي أخرج ليبيا من دائرتها الضيقة التي وضعت فيها نفسها قبل الثورة 1969 حيث لعبت ليبيا دورا جديدا في إفريقيا من خلال تقديم المساعدات الخارجية لها. كما أنه جعل صانع القرار الليبي يتحرر من عقدة التبعية للعامل الخارجي كتأميم شركات النفط التي كان الولايات المتحدة تسيطر على نشاطها سنة 1970 على اعتبار التأثير الواضح لها في دوائر صناعة القرار في ليبيا.[1]

على ضوء ما سبق فإن النفط ساهم في فك العزلة السياسة عن ليبيا ونشطت على مستوى النظام الدولي وفرضت نفسها بصورة قيادية الأمر الذي يمكن أن نعتبره عاملا مساعدا في فهم توجهات السياسة الخارجية الليبية بعد نهاية الحرب الباردة.

3. الدور القيادي الإيديولوجي:

تؤكد أدبيات السياسة الخارجية أن السلوك الخارجي للدول ما هو إلا ترجمة لطبيعة الموقف الذي يواجهه صناع القرار وهنا تؤثر الجوانب الداخلية، الخارجية والذاتية على عملية صنع القرار، حيث يتضمن هذا الأخير شخصية القائد و إدراكاته ونسقه العقيدي، التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في رسم السياسة الخارجية، حيث تزداد أهمية العامل القيادي في السياسة الخارجية للدول النامية بناء على مدى قدرة وقوة المؤسسات على الصنع والتنفيذ

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

فكلما تدنى مستوى التطور المؤسساتي كلما ازداد تأثير العامل القيادي على مخرجات السياسة الخارجية وهو ما أكد عليه بهجت قرني في دراسته للسياسات الخارجية للدول العالم الثالث والذي أكد على أنه لا يمكن دراسة السياسة الخارجية الليبية- باعتبارها لا تخرج عن نطاق هذه السياسات- بمعزل عن هذه الجوانب. حيث وصل القذافي إلى السلطة بانقلاب سنة 1969 على الملك إدريس السنوسي منهيا بذلك عهد الملكية متأثرا بخلفيتين وشخصيتين في نفس الوقت، فأما الشخصيتين فهما محمد صلى عليه وسلم وجمال عبد الناصر. وأما الخلفيتين فهما التنشئة العسكرية والطبيعة البدوية التي نشأ فيها القذافي.[1]

حيث أن الدور الذي لعبه جمال عبد الناصر في مصر وامتداد تأثيره للعالم العربي أثرت بشكل كبير في رؤية القذافي لحكم بلاده ، إذ أن الأهداف التي تبناها القذافي عند اعتلائه السلطة في ليبيا نابعة من الأهداف الثورية لجمال عبد الناصر والمتمثلة في الحرية والاشتراكية والوحدة ، ناهيك عن أن الانقلاب الذي وصل من خلاله القذافي للحكم كان نتيجة لهذا التأثر حيث يقول محمد حسنين هيكل ناقلا رسالته لجمال عبد الناصر عقب الانقلاب سنة 1969 : "**تمثل ليبيا عمقا لمصر، لدينا سواحل ممتدة لمئات الأميال على البحر المتوسط ولدينا مطارات ولدينا أموال وثروات، لدينا كل**

---

(1) وليام زرتمان، "السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة"، من مؤلف: بهجت قرني، علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، (تر: جابر سعيد معوض)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002، ص:379.

شيء. أرجو أن تبلغ الرئيس جمال عبد الناصر بأننا قمن بهذا الانقلاب من اجله. وانه بإمكانه أن يأخذ كل ما يملك ليضيفه إلى رصيد العالم العربي لاستخدامه في معركته ضد أعدائه." [1]

هذا بالنسبة للأهداف العامة، أما فيما يتعلق برؤيته للسياسة الخارجية فقد حددها في الأهداف التالية:

" للحفاظ على هذه الوحدة الوطنية العظيمة كعلامة مميزة لليبيا يجب أن نغلق الباب تماما أمام السياسات القائمة على التحزب والانقسام. كما يجب ألا يسمح للإقليمية بأي حال من الأحوال أن تنمو بعد اليوم. علينا أن نؤمن بهذا الشعارات ونرفع راياتها أملا في تحقيقها. علينا أن نرفع شعرات التطهير الكامل والحياد الايجابي وعدم الانحياز. علينا أن نضع شعار نعادي من يعادينا ونصادق من يصادقنا و علينا أيضا أن نرفع شعار الوحدة الوطنية كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة."

مما سبق يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الخارجية الليبية حسب "القذافي" في النقاط التالية:

1- التأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة الليبية.

2- ضرورة تحقيق الاستقلال التام بما في ذلك عدم السماح بوجود قواعد عسكرية.

3- التأكيد على ضرورة الالتزام بالحياد التام.

---

(1) نفس المرجع، ص: 378.

4- تأكيد "القذافي" بالموازاة مع شعارات الثورة الناصرية على ضرورة العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة و الحقيقية.

المطلب الثاني
البيئة المؤسساتية لصناعة السياسة الخارجية الليبية

نظرا للأهمية التي يُليها أصحاب المقترب المؤسساتي للبيئة المؤسساتية كوحدة تحليل أساسية لفهم وتفسير السلوك الخارجي للدولة – كما أشرنا لذلك سابقا- سنتطرق من خلال هذا المطلب كمحاولة لفهم صناعة القرار الخارجي في ليبيا إلى دراسة أهم المراحل التي يمر بها وأهم المؤسسات السياسية المنوط بها ذلك .

أ- صناعة القرار الخارجي:

تتبلور عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الليبية وفقا لثلاث مراحل أساسية:[1]

1- مرحلة إعداد القرار: وتبدأ هذه المرحلة بتجميع المعلومات والبيانات والتأكد من مصداقيتها ، والتي تناط إلى الإدارات والهيئات في أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي من خلال تجميع المعلومات وتقديمها إلى أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي، الذي يقوم بدوره بعرضها على مؤتمر الشعب العام والمؤتمرات الشعبية الأساسية في صورة مذكرات، تتضمن الإجراءات التنفيذية التي قامت بها اللجنة

(1) الرضا حسين الطعان ، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة: الإعلان الدستوري الليبي ، بنغازي :منشورات جامعة قاريونس ، 1995، ص ص:118- 122.

الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في تطبيق ما أقرته المؤتمرات الشعبية الأساسية حيال بند السياسة الخارجية .

2. مرحلة اتخاذ القرار: يتم اتخاذ القرار بعد جمع كافة المعلومات والبيانات، وفي هذه المرحلة يتم الاختيار بين العديد من البدائل المطروحة من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية باعتبارها أعلى سلطة في الدولة، آخذة بعين الاعتبار توجيهات الرئيس القذافي ، خاصة التي تتعلق بالأمن القومي ،أو بتقديم الدعم المادي لبعض الدول ،أو بإعطاء خصوصية للعلاقة مع بعض الدول.

3. مرحلة تنفيذ القرار: يناط إلى أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي تنفيذ القرار، وتعتبر هذه أهم مرحلة ، من خلال طرح المبررات المقنعة لاتخاذه.

ب. الإطار المؤسساتي لصناعة السياسة الخارجية:

أولا: دور المؤتمرات الشعبية الأساسية في صنع السياسة الخارجية:

تمخضت المؤتمرات الشعبية الأساسية بعد الإعلان عن قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977 ،حيث أصبحت السلطة العليا المخولة بوضع التشريعات، والتي من ضمنها صنع السياسة الخارجية وتحديد التوجهات والأهداف العامة للدولة في المجال الخارجي، وأصبحت السياسة الخارجية من ضمن البنود التي يتم عرضها على المؤتمرات الشعبية الأساسية، **حيث تتمثل الاختصاصات الأساسية**

للمؤتمرات الشعبية الأساسية في مجال السياسة الخارجية على النحو الأتي:

1. إصدار القوانين في الجماهيرية، بما فيها مجال السياسة الخارجية.
2. التصديق على المعاهدات والاتفاقيات بين الجماهيرية والدول الأخرى .
3. وضع السياسات العامة في مختلف المجالات .
4. تحديد علاقة الجماهيرية بغيرها من الدول وتحديد موقفها من الحركات السياسية في العالم، والنظر في شؤون السلم والحرب.(1)

ثانيا: دور أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي:

- تعتبر أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي الجهة المختصة بإدارة شؤون الدولة في المجال الخارجي والتي يقابلها في الدول الأخرى وزارة الخارجية ، وهي المسؤلة عن تنفيذ السياسة الخارجية للجماهيرية وتنظيم إدارة علاقاتها مع غيرها من الدول، ويعتبر وزير الخارجية متحدث أصيل باسم الدولة في شؤونها الخارجية.

(1) نفس المرجع ، ص: 123.

- وتتمثل مهام أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في السياسة الخارجية في:

1- اقتراح السياسات العامة في المجال الخارجي أو قضايا التعاون الدولي، سواء بالنسبة للعلاقات الليبية مع الدول الأجنبية، أو مع المنظمات الإقليمية والدولية.

2- تولي تنفيذ السياسة الخارجية للجماهيرية، ولها أن تباشر جميع الاختصاصات المتعلقة بعلاقات الجماهيرية مع الدول الأجنبية والمنظمات الإقليمية والدولية.

3- وضع الخطط والبرامج التي توثق علاقات الجماهيرية بغيرها من الدول .

4- المحافظة على مصالح الجماهيرية ومواطنيها في الخارج .

5- إعداد الدراسات والأبحاث السياسية والإستراتيجية حول أهم القضايا الدولية التي تهم الجماهيرية الليبية.

6- متابعة شؤون البعثات السياسية الأجنبية المعتمدة لدى الجماهيرية .

7- الإشراف على الشؤون الليبية في الخارج وعلى المكاتب الشعبية والبعثات الليبية

8- إبداء الرأي في الانضمام إلى المنظمات والهيآت الدولية والإقليمية.(1)

---

(1) نفس المرجع ، ص: 125- 127.

أما مهام أمين اللجنة العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي فهي كالأتي:

1- الإشراف وتسيير العمل اليومي بالأمانة والمكاتب الخارجية وإصدار التوجهات والتعليمات اللازمة لها .

2- التنسيق مع الجهات العامة بالجماهيرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

3- اقتراح أسماء رؤساء المكاتب الشعبية بالخارج، وإيفاد الموظفين والفنيين إليها وترشيح العاملين بالمنظمات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة.

4- اعتماد أوراق المبعوثين الليبيين والبراءات والإجازات القنصلية ووثائق التعويض وغيرها .

5- رعاية امتيازات وحصانات البعثات المعتمدة لدى الجماهيرية .

6- إدارة جلسات اجتماعات اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.(1)

- ينحصر الدور الذي تقوم به أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في صياغة القرار الخارجي في الأبعاد الآتية:

البعد الأول: إن الأمانة أداة تنفيذ للقرارات التي تصدر من المؤتمرات الشعبية الأساسية، كما أنها تعتبر جهاز استشارة

---

(1) نفس المرجع ،ص ص : 130- 132.

للمؤتمرات الشعبية الأساسية، خاصة في القرارات السياسية ذات الأهمية الإستراتيجية.

البعد الثاني: تلعب أمانة الاتصال الخارجي دوراً هاماً في تغذية أجهزة الدولة بالمعلومات ، مثل اللجنة الشعبية العامة والقطاعات التابعة لها من مؤسسات وهيئات وشركات، وأجهزة الأمن المدنية والعسكرية، حيث تعتبر المكاتب الشعبية في الخارج القناة الرئيسة لهذه المعلومات، خاصة متابعة المواقف الرسمية لهذه الدول في القضايا التي تهم الجماهيرية، وتفعيل مجلات التعاون التي يتم توقيع اتفاقيات بشأنها، وتقديم تقارير عن ما ينشر في وسائل إعلام هذه الدول عن الجماهيرية.[1]

ثالثا: دور الرئيس القذافي في السياسة الخارجية

لا يمكننا في سياق التطرق للبيئة المؤسساتية لصناعة السياسة الخارجية الليبية أن نهمل دور الرئيس القذافي في عملية صناعة القرار الخارجي، رغم أنه لا يملك أي منصب رسمي عدا عن كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث منحته الشرعية الثورية دور التحريض والترشيد.[2]

حيث أنه قبل الانعقاد السنوي للمؤتمرات الشعبية الأساسية يقوم بتوجيه المؤتمرات واللجان الشعبية حول اتجاهات السياسة الخارجية. حيث أن هذه التوجيهات تعتبر بمثل منهاج عملي تسير

(1) نفس المرجع، ص:119.

(2) كميلة أحمد عثمان، مرجع سابق، ص: 38.

عليه المؤتمرات الشعبية الأساسية. كما يمثل القذافي ليبيا في المحافل الدولية و يقوم بمتابعة تطبيق مختلف القرارات والاتفاقيات المبرمة مع الدول الأخرى. [1]

رابعا: دور اللجان الثورية: تأسست اللجان الثورية في مارس 1979، حيث لا تعتبر من المكونات الرسمية للنظام السياسي حيث أن دورها بحسب القذافي يتمثل في:

- شرح السلطة الشعبية.
- توجيه رسم السياسات العامة للمجتمع وتعبئة أفراده حول النظام.
- محاربة القرارات التي تؤدي إلى الانحراف بالسلطة الشعبية. [2]

(1) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق، ليبيا، السودان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص144.

(2) كميلة أحمد عثمان، مرجع سابق، ص: 39.

المبحث الثاني

توجهات السياسة الخارجية الليبية في ظل الثنائية القطبية

تمثل التوجهات في السياسة الخارجية الطابع العام والخصائص المميزة لوحدة دولية عبر فترة طويلة نسبياً، والتي عادةً ما تعبر عن أفكار تتسم بثباتها النسبي والتصاقها بجوهر التوجه الفكري العام سواء لأفراد المجتمع أو لصنّاع السياسة الخارجية، حيث توفر التوجهات أدوات لتبرير سياسات خارجية تتفق مع ما يعتنقه المجتمع من عقائد وآراء [1]، فعلى ضوء هذه الجزئية سوف نستعرض توجّهات السياسة الخارجية الليبية خلال فترة الثنائية القطبية وأثارها على علاقات ليبيا الخارجية مع الغرب من جهة، ومع المنطقة العربية من جهة ثانية.

المطلب الأول

العلاقات الليبية الغربية

أُستمدت توجهات السياسة الخارجية الليبية من منطلقات الثورة التي كانت سنة 1969 حيث أكدت على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي الحرية، والاشتراكية، والوحدة فضلا على تأكيدها على أن السيادة الكاملة لليبيا لا تتحقق في ظل وجود قواعد أجنبية على أراضيها في إشارة إلى القواعد الأمريكية وهو ما حذا بالرئيس

(1) على الدين هلال و آخرون ، معجم المصطلحات السياسية ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ، 1994، ص: 164 .

القذافي لإنهاء تواجدها في 11 جوان 1970 حيث تحولت قاعدة "هوليس" الأمريكية إلى قاعدة "عقبة بن نافع" وقاعدة الملاحة الى قاعدة "جمال عبد الناصر" كما قام بتأميم الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية العاملة في ليبيا في جوان 1973 واستردت ما قيمته 700 مليون دينار ليبي.[1] وهو ما مثل بداية التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والغرب بصفة عامة. وما أجج هذا التوتر هو طبيعة الأهداف التي رفعتها ليبيا في سياستها الخارجية في هذه المرحلة حيث تميزت بالطابع الثوري التي مثلت مقاومة الامبريالية الغربية عامة والأمريكية خاصة أحد صوره.[2]

وقد اتجهت ليبيا في فترة السبعينيات وبداية الثمانينات نحو إقامة بعض الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع المعسكر السوفيتي رغم إعلانها عدم الانتماء إلى أي من الكتلتين امتدت هذه العلاقات حتى إلى المجال العسكري من خلال تزود ليبيا بالسلاح من الاتحاد السوفيتي حيث كان اتجاه ليبيا لعملية التسلح في إطار تحقيق أهدافها الخارجية منها مساندة الحركات الثورية - كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا - كما تندرج عملية التسلح في إطار الاستعداد لكل هجوم محتمل وخاصة من الغرب وتحديدا أمريكا وحتى اسرئيل نظرا للمواقف الليبية إزاء تلك

---

(1) السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية 1940 - 1992 ، مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، 1994ص: 100.

(2) توفيق المديني، "الجماهيرية الليبية تدخل رسميا العصر الأمريكي" ، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية ، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص:2. متحصل عليه من الموقع: ***www.Awu-dam.org***

الدول ، وهو ما رفع ميزانية الدفاع الليبية مستفيدة من توافر العوائد البترولية حيث بلغت عام 1975 حوالي 203 مليون دولار ثم تضاعفت في عام 1980 إلى 448 مليون دولار[1]، الأمر الذي أقلق أمريكا من جهة والدول الغربية من جهة ثانية وخاصة تلك التي تقع على ضفة البحر المتوسط وبالتالي قربها الجغرافي من ليبيا.

فالغرب ومن وراءه أمريكا نظر لعلاقات ليبيا بالاتحاد السوفيتي على أنها تمثل تهديدا للمصالح الأمريكية والغربية في إفريقيا وخاصة في ظل سعي الاتحاد السوفيتي لإقامة قواعد عسكرية بليبيا رغم رفض هذه الأخيرة الطلب السوفيتي كون ذلك مساسا بالسيادة الليبية.[2]

- ولقد مثلت حادثة ملهى برلين الذي يرتاده جنود أمريكيون في 25 مارس 1986 إحدى نقاط التحول الهامة في مسار العلاقات الليبية الغربية بصفة عامة والأمريكية على وجه الخصوص إلى حد تطوره إلى التصادم المباشر عسكريا من خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضرب ليبيا بغارة جوية في 15 أفريل 1986 مستهدفة منزل القذافي نفسه إلا أنه نجى من محاول الاغتيال بالإضافة إلى ضرب مدينتي طرابلس وبنغازي.

وقد جاء رد الفعل الليبي عن هذا الهجوم عسكريا فتمثل في إطلاق ليبيا صاروخين بحر- بحر ضد القاعدة الأمريكية في

(1) خالد حنفي علي، "لماذا تخلت ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل؟"، متحصل عليه من الموقع:
www.ahram.org.eg/acpss

(2) وليام زرتمان، مرجع سابق، ص:407.

جزيرة "لامبيدوزا" جنوب ايطاليا. أما من الجانب الرسمي فقد أحالت ليبيا حيثيات هذه القضية للجامعة العربية لإيجاد رد فعل عربي تجاه هذا التدخل العسكري من جانب أمريكا على دولة ذات سيادة والذي جاء في صورة إدانة للهجوم الأمريكي فقط .[1]

وقد احتدمت الخلافات بين ليبيا وبريطانيا في ظل دعمها لجيش التحرير الايرلندي انطلاقا من اعتبار ليبيا أنه إحدى حركات التحرر التي يجب دعمها وما أجج حدة الصراع هو حادثة السفارة الليبية في لندن في أفريل 1984 التي أسفرت عن مقتل شرطية بريطانية ما حذا بالإدارة البريطانية لتنسيق تعاملاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة واشنطن واعتبارها أحد الدول الراعية للإرهاب من خلال محاولة عزلها سياسيا بقطع مختلف العلاقات الدبلوماسية فضلا عن مشاركة القوات البريطانية في الهجوم على ليبيا ستة 1986 كما سلف الذكر.

في سياق تطور هذه الأحداث ألقت حادثة "لوكربي" بظلالها على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية بصفة عامة والغربية بصفة خاصة وبين ليبيا ، حيث تأزمت السياسة الخارجية الليبية بعد اتهامها بالضلوع في تفجير طائرة "بان أمريكان" فوق قرية "لوكربي" باسكتلندا عام 1988 والذي أدى إلى مقتل 270 شخصا كان معظمهم من الأمريكيين.[1]

---

(1) السيد عوض عثمان، مرجع سابق، ص:78.

(2) توفيق المديني، مرجع سابق.

وبالرغم من ارتباط ليبيا باتفاقيات اقتصادية عديدة مع فرنسا والتي شملت حتى المجال العسكري من خلال عقدها لصفقات شراء أسلحة فرنسية، إلا أن طبيعة المصالح بين البلدين أدى إلى نشوء صراع بينهما انطلاقا من تمتع فرنسا بمصالح تاريخية واقتصادية وثقافية(نظرا للخلفية الاستعمارية الفرنسية في بعض الدول الإفريقية)، بينما كانت ليبيا تنشط على مستوى دعم حركات التحرر ومحاربة كل أشكال الاستعمار في إفريقيا، حيث وصل تناقض المصالح بين فرنسا وليبيا إلى درجة التصادم العسكري المباشر بسبب التدخلات الليبية في تشاد - سنقوم بتفصيل ذلك لاحقا- من سنة 1979 وحتى سنة 1981، ناهيك عن اتهام فرنسا لليبيا بوقوفها وراء تفجير طائرة "يوتا" الفرنسية فوق صحراء النيجر عام 1989.

وقد شكلت العلاقات مع ايطاليا نقطة ارتكاز مهمة في علاقات ليبيا الخارجية على الرغم من الحقبة الاستعمارية لها التي بدأت سنة 1911 إلى غاية 1952 أين نالت ليبيا استقلالها، حيث شهدت العلاقات الاقتصادية جوهر التقارب الليبي الايطالي على ضوء أن حوالي 32% من واردات ليبيا تأتي من ايطاليا وتصدر لها أكثر من 38 % من مجمل صادراتها[1]، لكن هذا لم يمنع من وجود بعض مصادر الاختلاف بينهما على خلفية مطالبة ليبيا ايطاليا بتعويضها عن الفترة الاستعمارية من خلال ما سببته من ضحايا ومن

---

(1) كميلة أحمد عثمان، مرجع سابق، ص: 80.

خسائر مادية الأمر الذي أخذ منحا آخرا بعد نهاية الحرب الباردة والذي سنقوم بتفصيله خلال الفصل الثالث.

المطلب الثاني
العلاقات الليبية العربية

انطلقت العلاقات الليبية العربية على ضوء المبادئ المعلن عنها عند قيام الثورة سنة 1969 حيث شكل مبدأ الوحدة المفصل الحقيقي الذي يرهن طبيعة هذه العلاقات حيث رسمت حدود التفاعلات في علاقات ليبيا الخارجية مع الدول العربية وضمن هذا السياق ستناول أهم توجهات السياسة الخارجية الليبية أثناء الثنائية القُطبية ودور مختلف العوامل الدولية في صياغتها ذات الصلة بالعالم العربي.

1. الوحدة العربية:

شكلت الوحدة العربية أهم توجّه في سياسة ليبيا الخارجية مع الدول العربية طيلة فترة السبعينات والثمانينات، من خلال الدخول في تجارب وَحْدودية عديدة، فأول وثيقة وَحْدوية وقّعتها ليبيا بعد قيام الثورة كانت في 1971/4/17، وهي وثيقة قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وسوريا وليبيا، أعقبه بيان دمشق وإقرار دستور دولة الاتحاد في 1971/8/20، ثم في 1972/8/2، وقعت ليبيا ومصر وثيقة الوحدة والتي أعلن بموجبها قيام الوحدة الكاملة بين القطرين، وفي سنة 1973/4/8، وضع

ميثاق حاسي مسعود بين ليبيا والجزائر والذي عبّر عن التزام البلدين بإقامة وحدة شاملة.

وفي 1974/4/12 تم التوقيع على إعلان جربه بين ليبيا وتونس، والذي تم بموجبه إعلان الجمهورية العربية الإسلامية، إلا أن هذا الاتحاد رفض من قبل القيادات التونسية، ولم يستمر لأكثر من يوم واحد.(1)

ثم كان إعلان طرابلس بين ليبيا وسوريا في 1980/9/10، والذي تضمّن إقامة قيادة واحدة للقطرين، يكون بها مؤتمر قومي عام وسلطة تنفيذية واحدة وشخصية دولية واحدة، ثم محاولة الاتحاد مع المملكة المغربية بإعلان وجدة في 1984/8/13، وسمي الاتحاد العربي الإفريقي.

إلا أن جميع هذه المحاولات الوحدوية لم يكتب لها النجاح، نظراً لاختلاف وجهات نظر بين الرؤساء العرب وليبيا حول طبيعة الوحدة حيث اعتقدوا أن الوحدة يجب أن تكون وفقا لمراحل ، بينما رأت ليبيا بتحقيق الوحدة العربية الاندماجية الفورية، فضلا عن طبيعة الأنظمة السياسية، واختلاف الأنظمة تجاه الدول الكبرى، والفارق في عدد السكان بين الدول.

فعلى ضوء هذه الظروف اتسمت العلاقات الليبية مع كثير من الدول العربية خلال هذه الفترة بالتوتر، نظرا وكما سلف

(1) فتحي معتوق أمحمد، المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990-2003، الجماهيرية الليبية: مجلس الثقافة العام، 2008، ص:46

الذكر عدم مُشاطرة السياسة الخارجية الليبية في مفهومها للوحدة العربية، ولم تبدي استعدادها للانضمام إلى ليبيا، ولم تتضامن تضامناً حقيقياً معها عندما تعرضت لضغط الدول الخارجية، مما شَكل قاعدة للُشعور بالخذلان لدى صنّاع القرار في ليبيا، وأدى إلى تحول السياسة الخارجية الليبية إلى البحث عن دور فعّال ومؤثر لها في القارة الإفريقية.[1]

2. الدور الليبي في إفريقيا:

كما تطرقنا سابقا خلال الفصل الأول تتميز ليبيا بموقع جغرافي هام فهي تتوسط القسم الإفريقي الشمالي، كما تمثل البوابة الرئيسية لإفريقيا نحو أوربا، الأمر الذي كان له انعكاس مباشر على تَوجهات السياسة الخارجية الليبية بمحاولة لعبها دورا قياديا على المستوى الإفريقي وما زاد أهمية هذا الدور العوائد النفطية المحققة والتي ساهمت في تنشيط المجال الاقتصادي الخارجي لليبيا في إفريقيا، وعُموما يمكن دراسة السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا أثناء الثنائية القطبية من خلال التميز بين مرحلتين أساسيتين وهي:

1. مرحلة المثالية الثورية:

تبدأ بوصول الرئيس معمر القذافي في سبتمبر 1969 للحكم، حيث لم يكن لدى النظام الجديد تصور واضح عن وضع إفريقيا في السياسة الليبية، لذا فقد تبنى النموذج المصري الناصري

---

(1) تيم نبلوك، مرجع سابق، ص ص: 144 - 145.

للتعامل مع إفريقيا باعتبارها الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية الليبية بعد الدائرة العربية التي مثلت المجال الحيوي المحوري للسياسة الليبية من خلال الاتجاه نحو الوحدة العربية كما جاء تفصيل ذلك سابقا.

- **ولكي تُحقق السياسة الخارجية الليبية أهدافها في إفريقيا خلال هذه الفترة انتهجت الأساليب و الأدوات التالية:**

1- دعمت ليبيا حركات التحرر الإفريقية وخاصة على المستوى المادي نذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر- الجبهة الشعبية لتحرير ناميبيا- جنوب إفريقيا (سوأبوSwapo)، دعم حركة أرتريا، المجلس الوطني الإفريقي لتحرير جنوب إفريقياA.N.C . [1]

2- كما دعمت بعض النظم الإفريقية على غرار أثيوبيا من خلال تمويلها لبرنامج يمتد على سبع سنوات بين 1984- 1991 والذي يهدف إلى تحقيق مشاريع مختلفة بإثيوبيا فضلا عن استغلال مناجم النحاس بها من خلال إقامة شركة مختلطة ليبية - أثيوبية تكون مساهمة ليبيا فيها كبيرة تصل الى نسبة 49.1% . [1]

---

(1) محمد عاشور مهدي، "بعث الاتحاد المغاربي...هل تتنكر ليبيا لإفريقيا؟، متحصل عليه من الموقع:

www.islamonline.net/arabic/politics/200201/article27.shtml

(2) فتحي معتوق أمحمد، مرجع سابق، ص87.

3- تمويل المؤسسات والصناديق العاملة كمساهمة ليبيا في رأس المال المصرف الإفريقي للتنمية، إذ تبلغ نسبة مساهمتها 51% من الأسهم أي ما يعادل 287 مليون دولار، أما مساهمة ليبيا في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فبلغ حوالي 331 مليون دولار، وفيما يتعلق بالبنك الإسلامي فتبلغ نسبة مساهمة ليبيا فيه 348 مليون دولار حيث تعتبر المساهمة الثانية فيه، كما أن هنالك مساهمات أخرى لليبيا في مؤسسات مالية عربية وحتى دولية كثيرة.

و تُشير بعض الدراسات إلى أن حجم المساهمات في مختلف المؤسسات المالية لليبيا زيادة على تقديم المساعدات للدول الإفريقية إنما يهدف لإظهار ليبيا بشكل ايجابي تجاه إفريقيا كدول مستفيدة من حجم الدعم الليبي من جهة فضلا عن بحث ليبيا عن إيجاد وزن لها للتأثير في سياسات هذه المؤسسات المالية .[1]

2.مرحلة الاستقلالية والصدام:

تُمثل هذه المرحلة امتداد للمرحلة السابقة في أهداف السياسة الليبية وكذا أدواتها على الساحة الإفريقية إلا أنها شهدت تغيرا جذريا في البيئة المحيطة بليبيا حيث يُعتبر توجه مصر نحو تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلميا بداية لتراجع ليبيا في علاقاتها الخارجية مع مصر على ضوء معارضة ليبيا للتعاطي سلميا مع إسرائيل، تطور حتى إلى درجة التصادم المباشر عام 1977 بين

(1) نفس المرجع، ص ص:88- 89.

البلدين على الحدود ، كما تميزت هذه المرحلة باعتماد السياسة الخارجية الليبية على الأدوات القسرية من خلال التدخلات في معظم أرجاء القارة الإفريقية انطلاقا من محاولة "أفرقة" عمليات التدخل بدلا من مَسعى الدول الغربية إلى التدخل المباشر فيها كالتدخل في أوغندا والصومال وموزنبيق والتشاد[1]. حيث كان التدخل الليبي في التشاد وتحديدا في قطاع اوزو نقطة تحول مِفصلية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا ، حيث استمر قرابة ثلاث سنوات بداية من 1979 وحتى سنة 1981 و فيما يلي تحليل لأهم خلفيات هذا النزاع وأثره على التوجهات الليبية في سياستها الخارجية:

قطاع أوزو أو شريط أوزو هو تلك الأرض الممتدة في شمال تشاد بمحاذاة الحدود الليبية حيث يصل طول الشريط إلى 600 كلم، ويمتد في عمق الجنوب إلى نحو 100 كلم وتبلغ مساحته قرابة 80000 كم^2 من المنطقة المحاذية لجبال تيبستي الغنية باليورانيوم والمنجنيز.

ويعود جذور النزاع على شريط أوزو بين ليبيا و التشاد إلى عهد المملكة حيث كانت ليبيا تعتبر شريط اوزو أراضي ليبية ، إذ تعود المنازعات على الشريط إلي بداية الخمسينيات من القرن الماضي، وكان المبرر وقتها بأن سكان الإقليم هم من الذين يُدينون بالولاء للحركة السنوسية، وكانت المملكة الليبية تستند إلي اتفاق قديم بين إيطاليا (وقت موسوليني) وفرنسا (وقت رئيس

---

(1) نفس المرجع، ص:90.

وزرائها بييرلافال) عقد في يناير عام 1935 ، وهي الاتفاقية التي تضمنت تنازل فرنسا لايطاليا عن الشريط .[1]

لاحقا اعتمدت ليبيا على معاهدة أخرى وقت حكم العقيد القذافي الذي وقعها في ديسمبر من العام 1972 مع رئيس تشاد وقتها "تمبلباي" ، أقر فيها بأحقية ليبيا لشريط أوزو ، على إثرها دخلت القوات الليبية إلى الشريط وأصبحت المنطقة تدار بإدارة ليبية ، كما سارعت حكومة القذافي إلى إصدار بطاقات تعريف وكتيبات عائلية ليبية رسمية لكل سكان الشريط الذين أصبحوا إداريا يتبعون مؤتمر مرزق في الجنوب الليبي .

كانت ليبيا تسيطر على الشريط سيطرة كاملة منذ العام 1973 ، ولم تتوقف قوات القذافي عند هذا الحد بل امتدت إلى غاية شمال تشاد في نهاية السبعينيات ، لكن الحرب التشادية الليبية سلكت مسارا آخر على ضوء الصدام العسكري المباشر بين الجيش الليبي بداية من 1983 إلى غاية 22 مارس 1987.[2]

ونظرا لحجم الخسائر الكبيرة التي لحقت بكلا الطرفين تم الاتفاق على التوجه إلى طاولة المفاوضات فقامت تشاد بطرح

---

(1) فتحي الفاضلي، "حرب تشاد الكارثة" ، متحصل عليه من الموقع:

http://www.ossanlibya.com/?/ 4389

(2) حسن عبد الوهاب مصطفي، "النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد على إقليم أوزو" ، مُتحصل عليه من الموقع:

http://www.ac.ly /showthread.php?p=3475

النـزاع برمتـه علـى منظمـة الوحـدة الأفريقيـة، إلا أن تلـك المحـاولات باءت بالفشل.

أمـا فيمـا يتعلـق بالمحـاولات الخارجيـة لحـل النـزاع فقـد لعبـت الدبلوماسـية الجزائريـة دورا في ذلـك حيـث قامـت بالوسـاطة بـين الجانبين في كل من الجزائر وباريس وقد أسفرت تلك الجهود عن توقيع معاهدة بالعاصمة الجزائرية بين تشاد وليبيا في 31 أغسطس 1989 **والذي نص على النقاط التالية:** (1)

1. يتعهد الطرفان بحل خلافهما الترابي بكل الوسائل السياسية وذلك في غضون سنة.
2. يلتزم الطرفان بطرح الخلاف أمام محكمة العدل الدولية لحل الخلاف بينهما.
3. يتابع الطرفان العمل بالقرارات الخاصة بوقف إطلاق النار المبرم بينهما.
4. يقـرر الطرفـان تشـكيل لجنـة مشـتركة يوكـل إليهـا وضـع الترتيبات اللازمة لتطبيق هدا الاتفاق.
5. تعهـد البلـدان بإخطـار منظمـة الأمـم المتحـدة ومنظمـة الوحـدة الأفريقية بهذا الاتفاق.
6. يبدأ سريان مفعول المعاهدة من تاريخ توقيعها.

---

(1) نفس المرجع.

- وقد طرحت كلا من الدولتين - ليبيا و التشاد- ملف النزاع حول إقليم أوزو إلى محكمة العدل الدولية للنظر فيها والتي تظم خمسة عشر قاضيا بالإضافة إلى قاضيين عينتهما تشاد وليبيا بشان النزاع الحدودي بينهما[1]، حيث حسمت المحكمة هذا النزاع، و سنتناول تفصيل ذلك خلال المبحث الثالث من هذا الفصل.

3.دعم القضية الفلسطينية:

يُعتبر دعم القضية الفلسطينية أحد توجهات السياسة الخارجية الليبية طيلة فترة السبعينيات والثمانينات، حيث كان ثابت هذه السياسة أنه لا تفاوض ولا صلح ولا سلام مع إسرائيل، والدعوة إلى العمل العسكري في التعامل مع إسرائيل، وضرورة تقديم الدعم المالي للفصائل الفلسطينية ولدول المواجهة، وعارضت ليبيا جميع الاتصالات و المفاوضات الإسرائيلية وخاصة المصرية التي أعقبت حرب 1973 ، وبالتالي فإن دعم القضية الفلسطينية مستمد من مبدأ عروبة القضية أي أنها ليست شأنا فلسطينيا بل هو شأن عربي أيضا ، ورفضت مقررات قمة فاس سنة 1982 ، بسبب اعترافها بإسرائيل واعتبار هذه القمة حلقة مكملة لاتفاقات كامب ديفيد.[1]

---

(1) نفس المرجع.

(2) جميل مطر، على الدين هلال وآخرون ، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986، ص:152 .

4.دعم حركات التحرر:

حاولت السياسة الخارجية الليبية خلال فترة الثنائية القطبية لعب دور عالمي وعدم الاكتفاء بالدور الإقليمي من خلال دعم حركات التحرر على المستويين الإفريقي والعالمي ماديا، **فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت ليبيا على المستوى الإفريقي بمساندة:**

- جنوب إفريقيا من خلال دعم حركة المؤتمر الوطني الإفريقي لتحرير جنوب أفريقيا و المجلس الوطني الأفريقي لتحرير جنوب أفريقيا.
- حركة تحرير ناميبيا التي تزعمها "سام أنجوماه".
- الحركة الثورية التي قادها "كابيلا" في زائير التي أسقطت نظام "موبوتو سيسيكو".
- جبهة العمل الوطني الديمقراطي الصومالي.
- حركة تقرير المصير بجزر الخالدات- الكناري.[1]

وقد امتد دعم ليبيا لحركات التحرر لبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية مثل الحركات الإسلامية في الفيليبين، والحزب الشيوعي بهندوراس، وعموما يُمكن إيجاز أهم حركات التحرر التي دعمتها ليبيا على مستوى قارة آسيا وأمريكا اللاتينية[1] في الجدول التالي:

(1) فتحي معتوق أمحمد، مرجع سابق، ص56.

(2) نفس المرجع، ص:59.

الحركات التحررية	مناطق نشاطها
جبهة تحرير قطاني	جنوب تايلاند
جبهة التحرير التأملية	سيريلانكا
الجبهة الوطنية لتحرير أرتان	بورما
منظمة المايو	تشيلي
جبهة القاريوندوي ماكر	السلفادور
حركة الطلائع الثورية	البيرو
حركة 19 أفريل	كولومبيا
حركة اليسار البوليفي	بوليفيا

جدول رقم(04): أهم حركات التحرر التي دعمتها ليبيا

- على ضوء ما سبق يمكن القول أن دعم ليبيا لمختلف حركات التحرر سواء على المستوى الإفريقي أو على المستوى العالمي قد تميز بميزتين وهما:

1. التوسع المفرط في مد الدعم لكل من يعلن أنه حركة تحرر بدون معرفة مدى مشروعية نشاطها.
2. إتباع أسلوب الإعلان المباشر دون التركيز على سرية الدعم مما أدى إلى اتهام ليبيا بأنها راعية للإرهاب وخاصة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا نظرا لمساندتها لبعض حركات التحرر التي تتصادم بشكل مباشر مع مصالحهما.[1]

---

(1) نفس المرجع، ص:60.

خلاصة الفصل الثاني

محاولة لفهم توجهات السياسة الخارجية الليبية بعد نهاية الحرب الباردة تم في هذا الفصل دراسة أهم المحددات التي على ضوئها يمكن تفسير السلوك الخارجي لليبيا في مراحله المختلفة وذلك في سياق التطورات التي شهدتها البيئة الداخلية ، حيث سيطر العامل الأيديولوجي الثوري علي توجهات هذه السياسة امتد تأثيره حتى إلى الجانب المؤسساتي في النظام السياسي الليبي فيما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية، حيث أن صياغة السياسة الخارجية تتم في إطار التوجهات والأدوار التي يرسمها صانعوا القرار في هذا المجال ، فالتوجهات هي الطابع العام و الخصائص الأساسية لوحدة دولية عبر فترة زمنية طويلة نسبياً ، أمّا الدور فهو تصور صانع السياسة لمركز دولته في النظام الدولي أو النظام الإقليمي والمجال الذي يمُكّنه من التأثير في سلوكيات الوحدات الدولية الأخرى، ولهذا فالأدوار تأتى في إطار التوجهات التي كثير ما تحدد علاقات الدولة بغيرها من الدول.

إن صياغة السياسة الخارجية الليبية يتم بشكل رئيسي من قبل مؤتمر الشعب العام، عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير معمر القذافي في ذلك .

كما يبرز دور أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي باعتبارها الجهة المختصة بإدارة شؤون الدولة في المجال الخارجي، والمسئولة عن تنفيذ السياسات الخارجية واقتراح البدائل والخيارات، وتقديم المبررات المقنعة وإسباغ المصداقية لما يتم اتخاذه من قرارات .

وتم عرض توجهات السياسة الخارجية الليبية أثناء الثنائية القطبية، والتي صاحبتها نشر النظرية العالمية الثالثة من طرف القذافي كأساس للحكم، كما برز توجه السياسة الخارجية الليبية بمحاولة الالتزام بقضية الوحدة العربية والقضية الفلسطينية، حيث إنهما لا تنفصلان في الرؤية الليبية ومرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، وهما إحدى الأسس والمنطلقات في بنائها ، إلى حد أن العلاقات الخارجية الليبية مع الدول العربية كانت تحكمها هذه القضايا أكثر من أي اعتبارات أخرى ، ويرتبط بهذه المسألة اعتبار إسرائيل جسر عبور للاستعمار الجديد وحماية للإمبريالية في المنطقة العربية، ومن خلال هذه التوجهات الثورية طرحت ليبيا العديد من صيغ الاتحاد مع العديد من الدول العربية ،إلا أن واقع النظام العربي وتدخلات الدول الكبرى ما كانت لتسمح بنجاح هذه المحاولات الوحدوية، كما دعمت ليبيا ماديا العديد من حركات التحرر في مناطق مختلفة من العالم، في إطار مكافحة الاستعمار.

كان من نتائج هذه السياسات أن توترت علاقة ليبيا بالعديد من الدول الغربية أين أصبحت العوامل المحركة باتجاه المواجهة أكثر من العوامل المحركة باتجاه التعاون، حيث كانت البداية بتصفية القواعد الأمريكية والبريطانية، ومقتل الشرطية البريطانية أيفون فلتشر سنة 1984، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتدخل العسكري على ليبيا سنة 1986، وتصنيف ليبيا من بين الدول الراعية للإرهاب، أما نهايتها فكانت بتوجيه الاتهام إلى ليبيا فيما عُرف بقضية لوكربى وقضية الطائرة الفرنسيةUTA.

الفصل الثالث

تطور السياسة الخارجية الليبية

بعد الحرب الباردة

كان لتحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة أثر بارز على الساحة الدولية وخاصة في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد يستأثر بكل عناصر القوة، حيث سعت لعرض مبادئ الديمقراطية الغربية، وحقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، وعولمة الاقتصاد، عن طريق تدخلاتها المختلفة وتحت ذرائع متعددة وخاصة في المنطقة العربية خاصة لما تكتسيه من أهمية إستراتيجية حيث تعتبر ليبيا احد أهم الدول التي شهدت سياستها الخارجية تفاعلات عديدة مع نهاية الحرب الباردة بانهيار حليفها التقليدي - الاتحاد السوفيتي- فوجدت نفسها أمام مواجهة الغرب وخاصة مع تبنيها لسياسات يرى فيها الغرب أنها تمثل تهديدا لمصالحه فاتجهت ليبيا إلى تبني سياسات أكثر عقلانية على الأقل من منظور الدول الغربية محاولة بذلك الحصول على دعمها في الحفاظ على استقرار نظامها السياسي وحسم كل الأزمات العالقة منذ بداية الحرب الباردة، كما زاد اهتمام السياسة الخارجية الليبية بإفريقيا في مقابل تراجع دورها في المنطقة العربية فعلى ضوء ما سبق سنتناول خلال هذا الفصل لأهم توجهات السياسة الخارجية الليبية في فترة الأحادية القطبية لفهم خلفيات التحولات في سلوكها الخارجي بعد نهاية الحرب الباردة تجاه الغرب من جهة وعلى مستوى تعاطيها مع قضايا المنطقة العربية من جهة ثانية.

المبحث الأول

تحولات السياسة الخارجية الليبية

تجاه الغرب بعد الحرب الباردة

كان للتحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة تأثير على الساحة الدولية ما مكّن الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير في النظام الدولي بكل وحداته، كما برزت النزعة التدخليه الأمريكية في شؤون العالم بعد حرب الخليج الثانية، وارتبطت بعرض المبادئ المرتبطة بنشر الديمقراطية الغربية، وحقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، وعولمة الاقتصاد، حيث كان لهذه التحولات انعكاس مباشر على السياسة الخارجية الليبية على ضوء تبني ليبيا توجهات جديدة في علاقاتها الخارجية مع الغرب.

المطلب الأول

أسباب تحول السلوك الخارجي لليبيا بعد الحرب الباردة

يُمكن فهم دوافع التغير في توجهات السياسة الخارجية الليبية بعد الحرب الباردة من خلال دراسة عنصرين أساسين وهما:

1ـ الأسباب الفكرية:

يقصد بها المرجعية الفكرية التي استند إليها الرئيس القذافي في توجيه السلوك الخارجي لليبيا والتي تضمنت:

أ - التراجع عن تبني مفهوم القومية والوحدة العربية بعد فشل جميع المحاولات الوحدوية، نظراً لأسباب عديدة على غرار اندفاع

القـذافي لإقامـة مشـاريع وحـدة مـع بعـض الـدول العربيـة دون مراعـاة مبـدأ التـدرج في تحقيـق ذلـك، فضـلا عـن عـدم توافـق الأنظمة السياسية هيكليا ووظيفيا(1) وكنـا قـد أشـرنا لكـل هذه الجوانب وغيرها فيما سبق.

ب- استناد الرئيس القذافي لفكرة "المجال الحيوي" والتي تبناها كمرجعية فكرية للانفصال عن العالم العربي من خلال تقسيم العالم إلى مجموعة من الأقاليم الاقتصادية ذات الترابط الجغرافي، يمثل كل منها مجالا حيويا يخدم مصالح الدول التي تندرج تحته، حيث يعتقد أن أوربا تشكل مجموعة قائمة بحد ذاتها حيث يمثل الاتحاد الأوروبي مجالها الحيوي، في مقابل ذلك يرى الرئيس القذافي أن الوطن العربي لا يمثل مجالا حيويا على اعتبار أن معظم العرب يسكنون في شمال إفريقيا وان مجالهم الحيوي هو إفريقيا، وان العناصر القومية العربية من لغة ودين لا أهمية لهما في تكوين المجال الحيوي بحسب رأيه.[1] وقد مثلت المحاولات العديدة التي قام بها القذافي للانسحاب من جامعة الدول العربية تطبيقا عمليا لهذه النظرية وهو ما سنعالجه خلال المبحث الثالث في هذه الدراسة.

---

(1) أيمن أبو زيتون، " أسباب وتداعيات التحول السياسي الليبي"، متحصل عليه من الموقع: ***www.midlleast.com/articles3822***

(2) نفس المرجع.

2. الأسباب الحركية:

نعني بالأسباب الحركية تلك الآثار والنتائج التي طرأت على ليبيا نتيجة الحصار الدولي الذي فرض عليها سنة 1992 ومختلف الأحداث والتفاعلات التي شهدتها المنطقة بعد الحرب الباردة والتي أدت في نهاية الأمر إلى تحول جذري في نهج السياسة الخارجية الليبية **حيث يمكن حصرها فيما يلي:**

أ - أدى الحضر الدولي المفروض على ليبيا، بناء على قرارات مجلس الأمن خلال سنتي 1992 و1993 – سنأتي لتبيان تفصيلات ذلك خلال المبحث الثاني لهذه الدراسة - إلى وضع ليبيا في حالة من العزلة السياسية والاقتصادية والتي خلفت أثارا اقتصادية واجتماعية كبيرة حيث بلغت الخسائر المالية منذ بدء العقوبات عام 1991 حتى أفريل 1999 تاريخ رفعها حولي 33.06 مليار دولار، الأمر الذي سبب أضرار فادحة في الاقتصاد الليبي ما أدى إلى انهيار قيمة الدينار.[1]

ب- يتفق العديد من الباحثين أن التطورات التي شهدها الملف العراقي سنة 2003 والذي انتهى بضرب العراق عسكريا كان له أثر بارز في تحول السلوك السياسي الخارجي للرئيس القذافي، لا سيما مع تبني الإدارة الأمريكية لمفهوم "الحرب الاستباقية" حيث اعتقد الرئيس القذافي أن احتمالية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية إلى ليبيا أمر وارد خُصوصا في ظل وجود العديد من الاتهامات التي من

---

(1) نفس المرجع

الممكن أن تتخذها واشنطن ذريعة في ذلك على رأسها قضية لوكربي واتهامها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل فضلا عن اتهامها بدعم الحركات الإرهابية حيث أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية اسم ليبيا على قائمة الدول الراعية للإرهاب.[1]

ج- تهدف ليبيا من وراء تطبيع علاقتها مع الجانب الأوروبي هو إتاحة وصول المنتجات الزراعية الليبية وصادرات الأسماك إلى أوروبا بعد أن حققت ليبيا مكاسب من وراء هذه القضية منها اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وتسهيل دخول المنتجات الليبية للأسواق الأوروبية وصفقات الأسلحة.

د - الحاجة للتقنية والاستثمار الغربي وخاصة في القطاع النفطي على غرار تقنية الحفر والاسترداد والصيانة والاستكشاف المتطورة، وغير ذلك.

وحاجة النظام الليبي للقبول الغربي لأجل دعم الموقف الرسمي داخليا من خلال ضمان عدم تدخل القوى الغربية في الشأن الداخلي، تحت أي ظرف، والقبول بنموذج الحكم المعمول به حاليا وربما تأييد أو عدم عرقلة لأي خطوة مستقبلية في مسار النظام السياسي الليبي.[1]

---

(1) نفس المرجع

(2) السنوسي بسيكري، "قراءة في تطور العلاقات الليبية الغربية"، متحصل عليه من الموقع: ***www.aqlamoonline.htm***

المطلب الثاني

طبيعة التحولات في السياسة الخارجية الليبية إزاء العلاقات مع الغرب بعد الحرب الباردة

شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة مرحلة مهمة في مسار تطور السياسة الخارجية الليبية نظرا لما شهدته من إعادة ترتيب لأولوياتها في تعاطيها مع تفاعلات البيئة الدولية خلال هذه الفترة خُصوصا مع سعي الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد للضغط على النظام الليبي، كونها ترى فيه -النظام الليبي- تهديدا للمصالح الغربية في المنطقة على ضوء بروز ملفات عديدة، في مقدمتها قضية "لوكربي" التي لم تكن بدورها منفصلة عن طبيعة العلاقات الليبية مع الدول الغربية، حيث شهدت هذه العلاقات توترا خلال فترة الأحادية القطبية إذ قطعت بريطانيا علاقاتها معها على إثر حادثة السفارة الليبية في لندن وتوترت علاقاتها أيضا مع فرنسا وخاصة بعد اتهامها بإسقاط طائرة "يوتا"، وتدخل ليبيا في التشاد ودخولها في صدام مباشر مع فرنسا بالمنطقة، وقد ساهم دعم ليبيا لحركات التحرر في تأزم العلاقات الليبية الغربية، وعموما سنقوم في هذا المطلب بدراسة أهم التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الليبية على ضوء المعطيات السابقة مع تبيان أهم دوافع الدول الغربية في ذلك :

أ ـ تحولات السياسة الخارجية الليبية:

1 – العلاقات الليبية الأمريكية:

مثلت أزمة لوكربي منعرجا حاسما في مسار العلاقات الليبية الغربية بصفة عامة والعلاقات الأمريكية خاصة حيث بدأت الأزمة رسميا في 1991/11/14، في أعقاب صدور حكم محكمة مقاطعة كولومبيا، متضمنا اتهاما مباشرا لمواطنين ليبيين بالضلوع في تفجير طائرة الركاب المدنية التابعة لشركة PANAM الأمريكية، مما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى إرسال مذكرة مشتركة إلى السلطات الليبية بتاريخ 1991/11/27، **تُلزم ليبيا بالالتزام بعدة شروط أمريكية بريطانية مشتركة تمثلت فيما يلي:**

1. أن تقوم ليبيا بتسليم جميع المتهمين بارتكاب الجريمة، بتقديمهم إلى المحاكمة إضافة إلى تحمل ليبيا المسئولية الكاملة عن أعمال المسئولين الليبيين.
2. أن تفصح عن أي معلومة تظهر الحقيقة حول هذه الجريمة بالإضافة إلى الكشف عن المسولين الليبيين الذين كانوا وراء هذا العمل.
3. بالإضافة إلى الشرطيين السابقين على ليبيا أن تلتزم بدفع التعويضات المناسبة لمنكوبي الطائرة.(1)

---

(1) فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص: 190.

جاء أول ردّ فعل من قبل صنّاع القرار في السياسة الخارجية الليبية في التعامل مع هذه المذكرة، من خلال إصدار بيان أصدرته اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بتاريخ 1991/11/29، **حيث تضمن البيان النقاط التالية:**

- قطع ليبيا علاقاتها بجميع المجموعات والمنظمات التي تتورط في الإرهاب الدولي بجميع صوره وأشكاله.
- النفي بأن لا وجود لمعسكرات لتدريب الإرهابيين وإيوائهم. وعلى مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي هيئة دولية تابعة لهما التحقق من ذلك بزيارة ليبيا.
- عدم سماح ليبيا باستخدام أراضيها، أو مواطنيها، أو مؤسساتها، للقيام بأعمال إرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتوقيع العقوبات على من يثبت تورطه في مثل هذه الأعمال.
- الالتزام باحترام الخيارات الوطنية وتبني علاقات على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.

كما أعلنت السلطات الليبية عن إجراء محاكمة المتهمين الذين وردت أسماؤهم في المذكرة أمام القضاء الليبي، نظرا لعدم وجود اتفاقية لتسليم المجرمين بين ليبيا وكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هذا من جانب، من جانب آخر تجيز اتفاقية

مونتريال لسنة 1971 والخاصة بحوادث الطيران محاكمة المشتبه بهما في بلد جنسياتهم.[1]

إلا أن القضية أخذت منحنى أكثر تطوراً بنقلها إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة وعرضها على مجلس الأمن ، وانضمام فرنسا للمطالبة بتعويضات عن حادثة سقوط طائرة شركة UTA الفرنسية ، فأصدر المجلس القرار رقم 731 بتاريخ 1992/1/21 ، دعا ليبيا إلى إبداء التعاون الكامل في تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها طائرة PANAM الأمريكية وطائرة UTA الفرنسية، والقرار رقم 748 بتاريخ 1992/3/31 ، الذي تضمن حضرا جويا على الأجواء الليبية، ومنع تشغيل مكاتب الخطوط الجوية الليبية في الخارج، وتخفيض عدد ومستوى الموظفين في البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، وحظر بيع بعض المعدات المتعلقة بإنتاج النفط والتجهيزات المتعلقة بالأسلحة، وشُكّلت لجنة تابعة لمجلس الأمن للإشراف على تنفيذ هذه العقوبات على أن تراجع كل 120 يوم.[1]

كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 883 في 1993/11/8 ، والذي تضمن تجميد الأرصدة الليبية في الخارج، وحضر استيراد معدات منتقاة لعمليات في قطاع الهيدروكربونات،

---

(1) عبد الله صالح، "قضية لوكربى وتحول المواقف الغربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998، ص: 198 .

(2) ميلود المهذبى ، قضية لوكربى و أحكام القانون الدولي جدلية المشروعية والشرعية ، سرت :الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان ، ص:59- 62.

لكن مبيعات النفط استثنيت ولعل ذلك كان بهدف حماية المصالح الاقتصادية لدول أوربا الغربية. حاول صناع القرار في السياسة الخارجية الليبية التحرك عبر العديد من المستويات بهدف حل هذا النزاع حيث شملت هذه المستويات:

1- قيام صنّاع القرار في السياسة الخارجية الليبية بعد صدور قرارات مجلس الأمن 731 ، 748، 883، بتأكيد الاستعداد للتفاهم والتفاوض، في مقابل رفض تسليم المتهمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا ، والموافقة على محاكمتهم في دولة ثالثة، أو في أي دولة يحددها الأمين العام للأمم المتحدة أو الجامعة العربية.

2- الاستفادة مما يتيحه القانون الدولي، حيث أدّى الفشل في إحداث تغير في الموقف الأمريكي والبريطاني إلى أن تتقدم ليبيا لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 1997/10/13، بدعوى قانونية لأجل التدخل لحل أزمة لوكربي .

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ردتا على هذا الطلب بأنه ليس من اختصاص محكمة العدل الدولية النظر في مسائل قد تم تقريرها من مجلس الأمن، وان هذا يعتبر تدخل من المحكمة في صلاحيات المجلس، لكنه ورغم ذلك أصدرت محكمة العدل الدولية مع نهاية شهر فيفري ، 1998 حكما يقضي بالنظر في الطلب الليبي، وان النزاع بين الأطراف قانوني يتعلق بتفسير اتفاقية مونتريال لسنة 1971 .[1]

(1) عبد الله صالح، مرجع سابق، ص: 199- 200.

3- التحرك عبر المنظمات الإقليمية والدولية خارج الأمم المتحدة، خاصة جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، فمثلا تبنّى مجلس جامعة الدول العربية في 1993/4/19، اقتراح يقضي بمحاكمة المتهمين في دولة محايدة أو في محكمة العدل الدولية، وكلّف قرار آخر للمجلس في 1994/9/14، اللجنة السباعية العربية الاتصال بالأطراف المعنية لقبول المقترحات الجديدة كقاعدة لتسوية القضية، ودعا المجلس إلى تكليف أمين عام جامعة الدول العربية بعرض هذا الاقتراح على مجلس الأمن، من أجل التوصّل إلى تسوية سلمية وتجنّب أي تصعيد للموقف قد يساهم في زيادة التوتر بين الأطراف.

كما أصدرت منظمة الوحدة الأفريقية القرارات بخصوص هذا الملف، لعل أهمها اجتماع رؤساء ودول حكومات المنظمة بمدينة واجادوجو في 1998/6/18، حيث تقرر وقف تنفيذ العقوبات اعتباراً من 1998/09/1 ما لم توافق الدول الغربية على إجراء المحاكمة في بلد محايد.(1)

ولقد دخلت القضية منعطفاً جديداً بتاريخ 1998/8/24، من خلال إعلان كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا موافقتهما على محاكمة المتهمين أمام هيئة قضائية اسكتلندية، في مقر محكمة العدل الدولية، وفى حالة امتثال ليبيا لهذا الاقتراح فان نظام العقوبات سيعلق فور تسليم المتهمين، حيث تبنّى مجلس

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأمن بالإجماع هذا الاقتراح وأصُدر القرار رقم 1192 سنة 1998 الذي أفضى إلى تكثيف الاتصالات بين أطراف النزاع، وتم قبول الإطار العام من الجانبين، وهو محاكمة المتهمين بموجب القانون الاسكتلندي وبضمانات من الأمم المتحدة متمثلة في أمينها شخصياً، انتهت هذه الاجتماعات بتوصل الطرفان إلى اتفاق في 1999/04/06 يقضى بمحاكمة المتهمين في هولندا وأمام القضاء الاسكتلندي[1]، ومن هذا التاريخ عُلّقت العقوبات على ليبيا. وفي جانفي 2001 أدانت المحكمة الاسكتلندية في هولندا عبد الباسط المقرحي بالسجن المؤبد في مقابل تبرئة الأمين فحيمة وإطلاق سراحه، حيث نص الحكم على أن ليبيا مسئولة مسؤولية كاملة عن الهجوم على الطائرة، وتوجب عليها دفع تعويضات للضحايا.[1]

وقبلت ليبيا في أكتوبر 2002 بدفع تعويضات قدرت ب2.7 مليار دولار لأقارب الضحايا حيث تستفيد عائلة كل ضحية 10 ملايين دولار ، ويتم تسديدها على ثلاث دفعات، حيث تم الاتفاق على دفع حصة أولى قيمتها 4 ملايين دولار لكل عائلة بإعلان ليبيا مسؤوليتها عن الحادث، ثم دفع حصة ثانية من 4 ملايين دولار في حال موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع العقوبات التجارية التي فرضت على ليبيا، لتُدفع الحصة الأخيرة من 2 مليون دولار

---

(1) نفس المرجع، ص:201.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي، "قضايا مغاربية"، متحصل عليه من:

http : acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.htm

عندما تقوم أمريكا بشطب اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وقد أعلنت ليبيا عن مسؤوليتها عن تفجير طائرة "بان اميركان" في رسالة وجهتها لمجلس الأمن بتاريخ 15 أوت 2003 أين قبلت الولايات المتحدة الأمريكية رفع العقوبات الدولية المفروضة.(1)

فعلى ضوء تسوية قضية لوكربي تراجعت حدة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا التي اتجهت لتبني سياسات جديدة في تعاملها مع أمريكا الذي أخذ عدة مؤشرات كإعلان ليبيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إدانتها للإرهاب وتأييدها للولايات المتحدة في حق الرد على مرتكبي هذا الهجوم، كما حذر القذافي من الحرب على العراق التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية لكن هذا التحذير لم يكن في أطار الرفض المعلن لهذا التدخل العسكري، بل امتد الأمر إلى حد دعوته للرئيس بوش الابن للتوسط بينه وبين الرئيس السابق صدام حسين.

وقد تزامنت مع رغبة ليبيا في تسوية جميع الخلافات مع الطرف الأمريكي بعض التصريحات التي كان يدلي بها الرئيس القذافي في مناسبات عديدة حيث أكد في أحدها لمجلة التايمز نشرته صحيفة الشرق الأوسط في 13 أوت 2003- أي قبل يومين

---

(1) خالد حنفي علي، "السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، أفريل 2004، ص:120- 121.

من تعليق العقوبات الدولية عليها- أن ليبيا لا مصلحة لها في معاداة دولة عظمى مثل الولايات المتحدة، وأنه يأمل في أن تكون علاقاته معها جيدة كون ذلك سيعود بالمكاسب العديدة على ليبيا في مقابل أن عداء أمريكا سيمثل خسارة لها[1].

لكن الولايات المتحدة الأمريكية اشترطت من جانبها على ليبيا أن تلتزم بتحقيق شرطين من أجل إعادة العلاقات الثنائية لمسارها الطبيعي تمثل الأول في إصرار الولايات المتحدة على تبني النظام الليبي لإصلاحات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي على ضوء الديمقراطية المعاصرة والابتعاد عن نمط الحكم التقليدي السائد فيها أي الديمقراطية المباشرة، أما الشرط الثاني فتمثل في تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل ووقف دعمها للحركات ذات الصلة لما يسمى بالإرهاب. فكان من ليبيا أن استجابت فيما يخص التخلي عن أسلحة الدمار الشامل ووقف دعمها للإرهاب- حيث سنفصل ذلك في العنصر الموالي- في حين تحفظت عن قضية الإصلاح الداخلي كون ذلك يمثل مساسا بشرعية النظام السياسي الذي يتزعمه القذافي.

فقد أعلنت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي التي تعد بمثابة وزارة الخارجية بيانا بتاريخ 2003/12/19، تضمن إعلان ليبيا بالتخلص عن برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق.

بإرادتها الحرة، داعية كل الدول إلى أن تحدو حدوها وخصوصا منطقة الشرق الأوسط.

حيث كان من نتيجة هذا الإعلان زيارة مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى ليبيا بتاريخ 2004/2/23 للتعامل مع هذا الملف، وإن تزامنت الخطوة الليبية مع الغزو الأمريكي للعراق بيومين، عندما صرح القذافي أثناء زيارته لجمهورية مالي قائلا: **"نحن جميعا ضد أسلحة الدمار الشامل ويجب المبادرة بتدميرها ابتداء من الولايات المتحدة"**[1]، وهو ما جعل البعض يربط بين الغزو الأمريكي للعراق وإعلان ليبيا عن تخليها عن أسلحة الدمار الشامل لاسيما وان امتلاك السلاح النووي شكل المبرر الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق. وهو ما أكده القذافي نفسه في تصريحه لقناة CNN الاثنين 22 ديسمبر 2003 **بأن" ما حدث في العراق مثل دورا في اتخاذ قراره بشان الأسلحة النووية."**[1]

كما أعلنت ليبيا في فيفري 2004 الانضمام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية حيث قامت المنظمة عمليا بزيارات ميدانية لليبيا للتأكد من إزالة الأسلحة الكيماوية فيها. حيث مثلت مسألة التخلي عن أسلحة الدمار الشامل من وجهة نظر بعض المراقبين على غرار خالد حنفي علي فصلا جديدا ايجابيا في تكوين علاقات أفضل مع الولايات المتحدة فعمليا قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 26 فيفري 2004 بإلغاء الحضر المفروض على جوازات السفر

---

(1) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص : 122.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأمريكية بالنسبة للسفر إلى ليبيا، وكذلك إلغاء الحضر على شركات النفط الأمريكية التي كانت لها ممتلكات في ليبيا قبل فرض العقوبات عليها. كما أنهت الولايات المتحدة الأمريكية معارضتها لانضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن إنهاء البيت الأبيض العمل بقانون الطوارئ القومية تجاه ليبيا وما تتضمن من قرارات تجميد الأرصدة الليبية المجمدة.(1)

في ذات السياق وفي إطار محاربة ليبيا لظاهرة الإرهاب أبد النظام الليبي معارضته عن أعمال العنف التي تنسب لما يطلق عليها بـ"الجماعات الإسلامية المتشددة" حيث كانت ليبيا قد أصدرت بيانا على ضوء إصدار المذكرة الأمريكية البريطانية بخصوص قضية لوكربي تنفي صلتها بأي جماعة أو تنظيم إرهابي كما قطعت كل أشكال الدعم المادي لجميع حركات التحرر التي ينظر إليها من وجهة النظر الغربية والأمريكية على أنها حركات إرهابية، في هذا الصدد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 29 جانفي 2002 بشطب اسم ليبيا من الدول الراعية للإرهاب وكذا ضمن قائمة الدول المارقة التي وضعتها الإدارة الأمريكية في عهدة بوش الابن على إثر أحداث 11 سبتمبر 2001، عمليا وقع النظام الليبي اتفاقيات تعاون أمنية مع واشنطن للقضاء على تنظيم القاعدة التي تنشط على مستوى الصحراء الليبية.(1)

---

(1) أحمد التلاوي، "لماذا حصلت ليبيا على المكافأة الأمريكية؟، متحصل عليه من الموقع:
www.almanaralink.com/new/index.php.scid=1406

(2) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص:121.

2.العلاقات الليبية الفرنسية:

توصلت ليبيا إلى اتفاق مع السلطات الفرنسية بشأن تقديم تعويضات إلى عائلات ضحايا طائرة "يوتا" بعد الضغط عليها باستخدام حق النقض بشان رفع العقوبات عن ليبيا بسبب قضية لوكربي، حيث طالبت فرنسا دفع تعويضات أكبر لعائلات الضحايا ، واستجابت السلطات الليبية لذلك في 9 جانفي 2004 أين قامت بدفع التعويضات بمبلغ 35 مليون دولار ووقعت أيضا على التعويض الإضافي لأسر الضحايا حيث وصل إلى 170 مليون دولار وهو ما مثل عودة لمسار العلاقات الليبية الفرنسية منذ وقوع هذه الحادثة سنة 1989.

3.العلاقات الليبية البريطانية:

أقرت ليبيا عن مسؤوليتها عن مقتل الشرطية البريطانية "أيفون فليتشر" فضلا عن دفع تعويض لعائلة الضحية بمبلغ ربع مليون جنيه إسترليني، وهذا ما شكل إلى جانب حل قضية لوكربي عودة طبيعية للعلاقات الليبية البريطانية، هذه الأخيرة تعهدت بالتحكم في نشاط المعارضين الليبيين المقيمين على أراضيها خاصة عناصر "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" التي يتزعمها "محمد المقريف"، إلى جانب "الحركة الليبية للتغيير والإصلاح" التي اتهمها النظام الليبي بمحاولة اغتيال القذافي .[1]

---

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

4. العلاقات الليبية الايطالية:

على غرار توجه ليبيا بعد الحرب الباردة إلى إعادة بناء علاقتها مع الدول الغربية ونتيجة لحسمها لجميع القضايا التي رهنت مختلف مواقفها الخارجية ومحاولة من صناع القرار لإعادة التوازن لسياستها الخارجية تقدمت ليبيا بطلب لايطاليا باعتذار هذه الأخيرة على الحقبة الاستعمارية في ليبيا فضلا عن تقديم تعويضات مالية، وهو ما تحقق حيث قام رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني بزيارة إلى بنغازي لأجل ذلك إذ قال في إطار تقديم روما اعتذارها لليبيا أنه "**من واجبي كرئيس للحكومة الايطالية، أن أعبر لكم باسمي وباسم الشعب الايطالي عن أسفنا واعتذارنا عن الجراح الغائرة التي سببها الاستعمار الايطالي للشعب الايطالي وان هذا الاعتذار هو اعتراف كامل ومعنوي بالضرر الذي ألحقته ايطاليا بليبيا.**"(1)

وقد تزامن مع الاعتذار الايطالي توقيع الرئيس القذافي ورئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني اتفاقية "تعاون وشراكة وصداقة" تضمنت العديد من البنود تمثلت أهمها في:

1- تلتزم ايطاليا بتوفير مبلغ 5 مليار دولار على مدار 20 عاما ليتم صرفه على البنية التحتية.

---

(1) توفيق المديني، "اعتذار ايطاليا عن الاستعمار..يعزز العلاقات الأوروبية - الليبية"، متحصل عليه من الموقع:

www.awan.com/pages/oped/11078

2- تخصيص منح دراسية جامعية لمائة طالب جامعي للدراسة في الجامعات الايطالية، تجدد عند نهاية مدة الدراسة لفائدة طلبة آخرين.

3- في مجال السكن أكدت الاتفاقية على بناء وحدات سكنية، وفيما يخص الصحة تم تأسيس الشركة الايطالية الليبية المشتركة ALI والتي مهمتها علاج الأفراد في ليبيا المتضررين من الألغام ابان الحقبة الاستعمارية وما خلفته بعدها.[1]

غير أن هناك من الباحثين من يعتقد أن تقديم الاعتذار الايطالي لليبيا عن ماضيها الاستعماري لا ينطلق من فراغ وإنما نتيجة لرغبة ايطاليا في تكوين شريك اقتصادي مهم حيث تستحوذ الشركات الايطالية على أكبر نصيب من مجموع الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط (حوالي 40%) ناهيك عن تصديرها لنصف إنتاجها من البترول المكرر إلى ليبيا، فالأستاذ مصطفي سايج يرى أن "**الاقتصاد هو الذي يحكم العلاقات الدولية وأن هذا الاعتذار ما هو إلا استثمار إيطالي في ليبيا التي تتحكم في كم كبير من إمدادات الطاقة لإيطاليا**"[1]، هذا من جانب، من جانب آخر فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستثمر طبيعة هذه

---

(1) أحمد ولد الشيخ، "اعتذار ايطاليا لليبيا نصر ليبي وراء مكاسب ايطالية"، متحصل عليه من الموقع:

www.akhbar-online-libyaonline.com/index.php

(2) السنوسي بسيكري، "اعتذار إيطاليا لليبيا .. انتصار سياسي أم عودة للاستعمار"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.eslaah.net/le3.php?kesm=75&baab=9&id=1371

العلاقة بين ايطاليا وليبيا في حث ايطاليا على القيام بدور مهم في ليبيا حيث عبر عن ذلك صراحة بعض المسئولين الايطاليين على غرار "فراتيني" وزير الخارجية الايطالي في الحكومة اليسارية السابقة حيث قال: "**إن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف لنا بدور مهم تجاه ليبيا ، وخصوصا من أجل تليين بعض مواقف الزعيم الليبي معمر القذافي**".[1]

5.علاقات ليبيا مع بلغاريا

أما بخصوص تعامل النظام الليبي مع أزمة الفريق الطبي البلغاري المتهم بحقن أطفال ليبين بفيروس السيدا سنة 1999 فقد عقدت ليبيا اتفاقا مع الاتحاد الأوروبي بوساطة قطرية في جويلية 2007 ، تَم بموجبه انهاء هذه الأزمة بين ليبيا وبلغاريا حيث تم الاتفاق على ترحيل المتهمين إلى بلغاريا ومن ثم التنازل عن حكم الإعدام في حق الفريق الطبي مع التأكيد على محاكمتهم في بلغاريا في مقابل تعويض عائلات الأطفال بمبلغ مليون دولار عن كل طفل، فضلا عن تكفل الاتحاد الأوربي بمعالجة الأطفال المصابين. حيث تعتبر مساهمة الاتحاد الأوروبي محورية في حل هذه القضية على اعتبار انضمام بلغاريا للاتحاد مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات الجذرية للنظام اللليبي في سياسته الخارجية تجاه الدول الأوروبية حيث أن حل هذه الأزمة شكل انفراجا آخرا في علاقات الدول الأوروبية مع ليبيا حيث أكدت مفوضية العلاقات الخارجية "بنيتا

---

(1) نفس المرجع.

فيريرو فالدنز" **أن هذا القرار سيفتح الطريق أمام علاقة جديدة ووثيقة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا وسيعزز الروابط مع إفريقيا بأسرها.** "(1)

ب. دوافع التحول في السياسات الغربية تجاه ليبيا

لن تتحقق أهمية دراسة التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الليبية تجاه علاقتها مع الغرب ما لم نأخذ بعين الاعتبار دراسة أهم الدوافع التي وقفت وراء التقارب الغربي الليبي بعد الحرب الباردة والتي سنعالجها من خلال نقطتين رئيستين:

- **الدوافع الأمريكية.**
- **الدوافع الأوروبية.**

الدوافع الأمريكية:

حيث يتحقق للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المصالح والأهداف من وراء التحول في التوجهات السياسية الليبية يمكن حصرها فيما يلي:

1) الهيمنة على المناطق والأقاليم الغنية بالنفط نظرا لتزايد أهميته في مختلف الصناعات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية سواء المدنية أو العسكرية ما دفعها لتبني خطة للطاقة القومية ترأسها ديك تشيني في ماي 2001 من أهم ما جاء فيها:

---

(1) علمو عمار، "ارتياح لإنهاء أزمة الممرضات البلغار"، متحصل عليه من الموقع:
www.algazeera.net/news/47008.htm

- يتعين على الولايات المتحدة أن تزيد نسبة ما تستورده من النفط، مع زيادة استهلاكها له بحلول عام 2020 سيرتفع إجمالي استيراد الولايات المتحدة من النفط يوميا إلى 17مليون برميل، أي إلى 65 من إجمالي الاستهلاك.

- لا تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد بشكل قصري على المصادر التقليدية مثل السعودية وفنزويلا وكندا، لتوفير ذلك النفط الإضافي، الأمر الذي يتحتم عليها البحث عن إمدادات احتياطية من مصادر جديدة مثل إفريقيا و بحر قزوين وروسيا.(1)

من هنا يمكن القول إن أحد الأهداف الأمريكية في ليبيا، هو السيطرة على النفط الليبي، حيث سيصل الإنتاج الليبي من النفط إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا اعتبارا من سنة 2010، ناهيك عن امتلاكها لاحتياطي قدره 41.5 مليار برميل وتعد بذلك ثاني أكبر قوة نفطية في القارة الإفريقية بعد نيجيريا.

2) تحسين صورة الرئيس الأمريكي أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي، الذي تراجعت مصداقيته وشعبيته، بشأن ما أبداه من تبريرات لشن الحرب على العراق، خصوصا بعد عجزه عن إثبات أن العراق كان يمتلك أو يطور أسلحة الدمار الشامل حيث استفادت واشنطن من القرار الليبي لإثبات أن الحرب على العراق طوع الأنظمة المارقة على حد وصفه.

---

(1) أيمن أبو زيتون، مرجع سابق.

3) تأكيد لمبدأ الحرب الاستباقية كآلية لفرض الهيمنة الأمريكية حيث يعتبر بعض المراقبين أن القرار الليبي يعد أحد مظاهر نجاح الإدارة الأمريكية في مواجهة الدول التي تتبنى سياسات معادية لها خصوصا مع تزامن هذا التحول للنظام الليبي مع الحرب على العراق سنة 2003.[1]

4) لقد فرضت نهاية الحرب الباردة على الولايات المتحدة إعادة تقييم سياستها في إفريقيا بشكل عام، ففي أثناء الحرب الباردة كان المحفز للاهتمام الأمريكي في هذه القارة هو وجود مصالح لحلفائها الأوروبيين خاصة فرنسا وبريطانيا خاصة في ظل سعي الاتحاد السوفيتي للعب دور هام في إفريقيا، بيد أنه ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي تجول حلفاء الولايات المتحدة إلى منافسين لها خاصة في ظل التعارض التي برز بين سياسات الطرفين(أمريكا والدول الأوروبية).

5) شكل التحول الليبي ضغطا مباشرا على كل من مصر وسوريا لجعل هذه الدول تتبنى سياسات أكثر اعتدالا - من وجهة نظر غربية - كالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية التي تم توقيعها في الفترة من 13- 15 جانفي 1993.[1]

---

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع.

.الدوافع الأوروبية:

تعتبر ليبيا على غرار بعض الدول الإفريقية منطقة تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حيث سعت هذه الأخيرة إلى تحصيل أكبر حصة لها في استثمار وخاصة في مجال النفط حيث باشر الاتحاد الأوروبي بعد تسوية جميع الملفات العالقة والتي تعتبر أزمة الممرضات البلغار آخرها لإنهاء الدول الأوروبية العقوبات المفروضة عليها نهائيا ليضح حدا للحظر بشأن صادرات الأسلحة إلى ليبيا ، ومن ثم بداية إقامة علاقات رسمية مع ليبيا التي بدأها بانتخابها كعضو مراقِب في الشراكة الأورومتوسطية على إثر إعلان مسؤوليتها عن حادثة لوكربي منذ عام1999 ، كما وقعت كل من ليبيا والاتحاد الأوروبي في جويلية 2007 ، مذكّرة تعاون على إثر إنهاء أزمة الفريق الطبي البلغاري- حيث تمت الإشارة لهذا الموضوع سابقا - لكن مسار العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وليبيا تعترضه مجموعة من العقبات ، انطلاقا من رفض الاتحاد الأوروبي لوضعية حقوق الإنسان في ليبيا التي يعتبرها شرطا أساسيا لتطوير علاقتها معها هذا من جهة ، من جهة ثانية ، يعتبر الرئيس الليبي معمر القذافي عملية برشلونة بأنها "غزو سلمي جديد" للأراضي العربية.(1)

لكن هذا التردد الليبي بحسب كثير من الباحثين مرتبط بعدة عوامل، كون أن عودة ليبيا إلى المجتمع الدولي ووضعها

---

(1) توفيق المديني، مرجع سابق.

كعضو مراقب يسمحان لها بأن تحصد المنافع السياسية والاقتصادية من دون أن تُضطر إلى تنفيذ متطلبات برشلونة – لا سيما البند المتعلق بالقيام بإصلاحات سياسية وتحرير الاقتصاد – التي تهدد بشكل أو بآخر النظام السياسي الليبي كونه يستند إلى الشرعية الثورية التي أفرزت النظرية العالمية الثالثة والتي تعتبر الشعب أساس الحكم(الديمقراطية المباشرة). أما من الجانب الاقتصادي فلم تتجه ليبيا بعد للتكيف مع الاقتصاد الحر على ضوء مطالبة الدول الأوروبية لها بخصخصة قطاعها العام من أجل جلب الاستثمارات الأوروبية لها، كما يضاف للعوامل السابقة رغبة ليبيا في التعامل مع كل دولة أوروبية على حدة، أو في إطار منتديات أصغر حجماً مثل مجموعة الحوار "5 + 5" (والتي تضم ليبيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا والمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا) حيث تملك صوتاً أقوى.(1)

◄ هذا من جانب ليبيا، أما عن الجانب الأوروبي فإن سعيه لضم ليبيا إلى مسار الشراكة الاورمتوسطية نابع من الاعتبارات التالية:(2)

- أهمية السوق الاستثمارية الليبية التي تقدر بحوالي 6 ملايير دولار سنويا، خارج إطار التجهيزات العسكرية، مما يفتح المجال لمنافسة كبيرة بين الشركاء الغربيين.

---

(1) نفس المرجع.

(2) إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق، ص ص:111- 112.

- أهمية الموارد النفطية الليبية في الإستراتيجية البترولية الأوروبية، لاسيما بالنسبة لايطاليا ·وألمانيا.

- لمنافسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي ورهان شركات النفط الأمريكية على السوق الليبية رغم القيود السياسية التي فرضتها الإدارة الأمريكية قبل رفع الحصار على ليبيا، ولكن مع آفاق ما بعد رفع الحظر على ليبيا يبقى الأوروبيون حريصون على استغلال" سوابق التوتر الأمريكي الليبي " للظفر بالجزء الأكبر من هذه السوق.

- المنافسة" الخفية "بين الدول الأوروبية على السوق الليبية، لاسيما بين ايطاليا، فرنسا، ألمانيا وبريطانيا مما يفسر "سباق "هذه الدول نحو التطبيع السياسي مع بروز مؤشرات رفع الحظر الدولي على ليبيا.ويؤكد هذا الاتجاه حرص فرنسا على استدراك تأخرها في السوق الليبية مقارنة بالإيطاليين (17٪)، البريطانيين (7٪)، والألمانيين (7٪) من خلال السعي إلى إيجاد صيغة مرضية للتطبيع السياسي والدبلوماسي مع ليبيا.

- غياب ليبيا - بمواردها النفطية الكبيرة وساحلها الممتد على طول البحر المتوسط بمسافة 1000كلم - من شأنه أن يترك فراغا في الإطار الشراكي المتوسطي للاتحاد الأوروبي، وثغرة كبيرة بين مجموعتي شرق وغرب حوض المتوسط : المغرب العربي ودول جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط.

- حرص الأوروبيين للتعامل المباشر والايجابي مع ليبيا بهدف تحييدها من أي خطر قد يتهدد دول جنوب أوروبا ، لاسيما ف يما يتعلق بإمكانية دعم ليبيا لحركات قادرة على تهديد استقرار المنطقة،وهي المخاوف التي تلاشت مع التحولات الأخيرة للسياسة الليبية.

المبحث الثاني
البُعد العربي والإفريقي في السياسة الخارجية الليبية
بعد الحرب الباردة

اتجه النظام السياسي الليبي بعد تسويته لجميع الملفات التي كانت عالقة مع الغرب والتي مثلت تراكمات لتفاعلات سياستها مع متطلبات المنظومة الدولية أثناء الحرب الباردة على رأسها قضية لوكربي لإعادة ترتيب أولوياته وخاصة في المنطقة العربية من خلال التوجه لتبني سياسات واستراتيجيات تفضي في نهاية المطاف للعب دور إقليمي مهم ومن ثم إكساب شرعية أخرى للنظام بعد الشرعية الثورية على المستويين الداخلي والخارجي، حيث سنتناول خلال هذا المبحث دراسة أهم التحولات التي شهدها السلوك الخارجي لليبيا مع المحيط العربي ودورها في إفريقيا.

المطلب الأول
مُنطلقات السِياسة الخارجية الليبية
تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة

ترجع جذور اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالقارة الأفريقية إلى بداية قيام ثورة سبتمبر 1969، الذي أخذ بعدين: الأول عن طريق التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وما انْبثق عنها من مؤسسات ، أما البعد الثاني فتمثل في التعاون وتطوير العلاقات الثنائية مع دول القارة. حيث - كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا- فان توجه السياسة الخارجية الليبية أثناء الثنائية القطبية

نحـو القـارة الأفريقيـة كـان بـدعمها لحركـات التحـرر، ومقاومـة التمييز العنصري، والدعوة إلى استقلالية القارة وعدم الاعتماد على القوى الأجنبية في القيام بعملية التنمية.

إلا أن ليبيا سعت مع بداية التسعينات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء توجهها نحو إفريقيا، **يمكن تلخيصها في النقاط التالية:**

1- تحسين الصورة الذهنية عنها لدى الأفارقة، من خلال ربط ليبيا بدعم الإرهاب بعد حادثة لوكربي.

2- الرغبة في إيجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي والعسكري والمعنوي لها في مواجهة أي خطر محتمل في ظل المواجهة التي حدثت بينها وبين الدول الكبرى بعد حادثة لوكربي.

3- فشل القذافي في تحقيق الوحدة العربية وضعف المساندة العربية لليبيا خلال الحصار الدولي الذي فرض عليها سنة 1992.

4- الدعم الإفريقي لليبيا في أزمتها مع الغرب، الذي برز بشكل واضح خلال قمة واجادوجو سنة 1998 أين اتخذ قادة الدول الإفريقية قرار يقضي بمنح الدول الغربية مهلة ثلاث أشهر لإنهاء الحصار الجوي على ليبيا حيث قام رؤساء بعض الدول الإفريقية بخرق الحصار الجوي بطائراتهم وزيارة ليبيا.

5- رغبة القذافي إلى إيجاد تكتلات سياسية واقتصادية قوية في إفريقيا يتم من خلالها لعب دور إقليمي.[1]

كما يرى الكثير من الدارسين للشأن الليبي أن السياسة الليبية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة تأثرت بعوامل كثيرة تمثلت في:

1- طبيعة العلاقة بين النظام السياسي الليبي والنظم العربية أين شكل عدم مساندتها لليبيا أثناء الحصار الدولي سببا رئيسيا في التوجه نحو إفريقيا.

2- طبيعة النظام الدولي السائد وعلاقته بالنظام الليبي وخاصة في ظل تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمات الدولية ما شكل ورقة ضغط على ليبيا.

3- موقف النظم السياسية الإفريقية وعلاقتها بصناع القرار في ليبيا ومشروعاتها المختلفة وهذا ما برز جليا من خلال قضية لوكربي.[1]

وإن كانت هذه العوامل قد أثرت بشكل كبير على اتجاه ليبيا صراحة نحو إفريقيا فذلك بدوره أثر على الأدوات التي استخدمتها السياسة الليبية في دعم علاقتها مع دول القارة والتي

---

(1) بدر حسن شافعي، "سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، أفريل 2000، ص:109.

(2) محمد عاشور مهدي، مرجع سابق.

طرأ عليها بعض التحول وتمثلت أساسا في الوسائل العسكرية، الدينية والاقتصادية:

أ ـ الأدوات العسكرية:

أعلنت ليبيا تخليها عن الأدوات العسكرية كسبيل لإدارة السياسة الخارجية مع دول القارة وأنظمتها، وذلك لاعتبارات تتعلق بالموقف الغربي الذي اتهم النظام الليبي بالإرهاب، واعتبارات إقليمية تتصل باستقلال كافة الدول الإفريقية عن الاستعمار.

ب ـ الأدوات الدينية:

على الرغم من وجود تصور لدى صناع القرار في ليبيا على قدرة الدين على تجاوزات القوميات واعتباره مدخلا مهما في مشروع الوحدة الذي تبناه القذافي إلا أن اختلاف المعتقدات على الساحة الإفريقية ناهيك عن ربط الإسلام بالإرهاب وخاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 جعل النظام الليبي يتراجع عن جميع مواقفه في هذا الإطار.

ج ـ الأدوات الاقتصادية:

يُجمع المتابعون للشأن الليبي أن ما ساعد ليبيا في بناء علاقات اقتصادية قوية مع إفريقيا هو امتلاكها لأداة اقتصادية إستراتيجية ألا وهي النفط، حيث شملت هذه العلاقات المساعدات وإقامة اتفاقيات استثمار مشتركة.

ففي مجال المساعدات - وعلى سبيل المثال لا الحصر- قامت ليبيا بتاريخ 1999/9/6، بدفع مبلغ أربعة ملايين وخمسمائة

وواحد وعشرين ألف دولار لمنظمة الوحدة الأفريقية، وهى عبارة عن مُستحقات متأخرة لبعض الدول الأفريقية، تجنباً لحرمانها من التصويت في المنظمة، وهي أفريقيا الوسطى، وجزر القُمُر وغينيا وليبيريا، والنيجر، وساوتومى، وجزر سيشل، كما قامت ليبيا بمنح قروض استفادت منها 27 دولة أفريقية منها أنغولا بمبلغ قدره 150 مليون دولار والنيجر 95 مليون دولار لتمويل مشروع ري زراعي.

أما فيما يخص الاتفاقيات الثنائية التي تمت بين ليبيا وبعض الدول الإفريقية حيث عقدت اتفاقا مع الزائير لتمويل مشاريع مختلفة كإنشاء الطرقات بلغت ميزانيته حوالي 100 مليون دولار، كما تم إنشاء مؤسسة مختلطة أثيوبية- ليبية لاستغلال مناجم النحاس بأثيوبيا تساهم ليبيا في أكثر من النصف في رأسمالها.[1]

أما الدبلوماسية فلقد سعت ليبيا من خلالها في كسب إجماع الدول الإفريقية في تبنيها لسياساتها وخاصة تلك التي تتمحور حول دول المنطقة وبالتالي محاولة لعب دور إقليمي من خلال طرحها لمبادرات ومشاريع مختلفة وتبنيها لحل بعض نزاعات القارة حيث يُمكن دراستها وفقا لما يلي:

تجمع دول الساحل والصحراء:

وهو التجمع الذي دعت إلى تأسيسه ليبيا في فيفري 1998 بليبيا أين أُعلن عن قيامه، وتم اختيار القذافي رئيسا لهذا التجمع، **حيث لم يقتصر الدور الليبي في المساهمة في تأسيسه بل امتد دورها**

---

(1) فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص:229.

حتى بعد ذلك حيث بَرز هذا الدور من خلال العديد من المؤشرات لعلَ أهمها ما يلي:

- سعي الدبلوماسية الليبية إلى تحويل تجمع دول الساحل والصحراء من تجمع يغلب عليه الجانب الاقتصادي بالأساس، إلى تجمع شامل يهتم بالنواحي السياسية والأمنية .
- تركّز المؤسسات الرئيسية للتجمع في ليبيا ، فالأمانة العامة مقرها طرابلس، وكذلك لجنة السفراء المعتمدين لدى دولة المقرّ، والمصرف الأفريقي للتجارة والتنمية ورئيس مجلس إدارته، والذي يعتبر أداة التمويل الرئيسية للتجمع، كما إن منصب الأمين العام للتجمع منذ إنشاءه إلى غاية اليوم اقتصر على الجانب الليبي.
- انشغال التجمع منذ تأسيسه بقضية لوكربى وأهمية رفع العقوبات عن ليبيا. [1]

أهداف التجمع: للتجمع أهداف كثيرة من أهمها :

1- استثمار الإمكانات الاقتصادية التي تتوفر عليها دول المنطقة.

2- الاندماج والتكتل بين دول المنطقة.

---

(1) بدر حسن شافعي ، "الساحل والصحراء والدور الليبي في أفريقيا" ، متحصل عليه من الموقع:
www.islamonline.net/arabic/politics/article42.shtml

3- التخفيف من حدة التدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية وخاصة في جوانبها الاقتصادية مثل الاستثمارات والتركيز على الاستثمارات البينية أي بين الدول الإفريقية.

- **الاتحاد الافريقي:**

مثّل الدعم الذي قدّمه تجمع دول الساحل والصحراء إلى طرح ليبيا لفكرة إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والسماح بتنقل الجماعات العرقية عبر الحدود ، وأن تصبح الدول الأفريقية مجرد ولايات داخل هذا الاتحاد، وإقامة الجيش الأفريقي الموحّد، إلا أن تخوف القادة الأفارقة من أن يؤدي ذلك إلى انتهاك سيادة الدول، وحدوث نزاعات عرقية لا يمكن السيطرة عليها، أدّى إلى تبنّى فكرة قيام الاتحاد الأفريقي على شاكلة الاتحاد الأوربي.[1]

حيث أعلن عن قيام الاتحاد الافريقي في 06سبتمبر 1999 في اجتماع القمة الافريقي الاستثنائي بمدينة سرت بليبيا حيث بدأ التجمع بخمس دول أفريقية وهي ليبيا ، تشاد ، مالي ، النيجر، بوركينا فاسو، وصلت إلى ثماني دول أفريقية في القمة الأولى بعد انضمام إرتريا، والسودان، وأفريقيا الوسطى، ثم ارتفع العدد إلى إحدى عشرة بانضمام السنغال، وجيبوتي، وزامبيا، وفي قمة الخرطوم انضمت خمس دول أخرى وهى مصر، وتونس، والمغرب، نيجيريا، والصومال، ليصبح عدد دول التجمع ست عشرة دولة.

---

(1) نفس المرجع.

أهداف الاتحاد الافريقي:

- تم إنشاء الاتحاد الإفريقي لبلورة أهداف عديدة من بينها:

• الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

• تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

• تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

• التنسيق مع بعض الدول للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة في القارة. (1)

إلا أن أهداف تجمع دول الساحل والصحراء أو الاتحاد الافريقي تتسم بمثالية التطبيق نظرا لصعوبة الواقع الافريقي أهمها تنفيذ خطط التنمية، بما تتضمنه من القضاء على الفقر بتخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015، ومحاربة الجهل والمرض، وتنشيط الاستثمارات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي إلى7٪، وزيادة فرص التعليم، والحصول على الخدمات الصحية، والنهوض بقطاع الاتصالات، والإسراع بتخفيض الديون لدى المجتمع الدولي، وتوفير المساعدات التنموية من الدول الغنية، وتنشيط حماية الديمقراطية والرقابة البرلمانية، والخدمة العامة، والإصلاحات القضائية، وحقوق الإنسان، وتعزيز آليات منع النزاعات وطرق حلّها، واستخدام القوة إذا لزم الأمر لفرض السلام

---

(1) فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص ص:240- 241.

وحفظه، كما تفرض التحديات مواجهة جماعية لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز، والأمراض الفتاكة، وتنمية النقل والسياحة الإقليمية، ومنع تدهور البيئة، واستغلال القوى المائية لأحواض الأنهار.[1]

المبادرة الليبية بشأن السودان:

تقدمت ليبيا بالتنسيق مع مصر بمبادرة لحل أزمة جنوب السودان والتي تضمنت البنود التالية:

- الوقف الفوري للعمليات العسكرية وجميع الحملات الإعلامية.
- الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى للحوار الوطني لإيجاد حل سلمي شامل.
- تشكيل لجنة تحضيرية من كل الفرقاء للإعداد للحوار بين كل من الحكومة والمعارضة، وتقوم بتحديد تاريخ ومكان الانعقاد، وجدول أعمال مؤتمر الحوار الوطني، على أن يتم كل ذلك بهدف الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية.[1]

فهذه المبادرة هدفت إلى حل أزمة السودان من منظور الحفاظ على وحدته وهذا ما تعارض مع رؤية "جارانغ" زعيم المعارضة الذي

---

(1) سيدي أحمد بن أحمد سالم، "الاتحاد الأفريقي"، متحصل عليه من الموقع:
www.aljazeera net/in-depth/African-union/2002/7/17-10-5.htm
(2) بدر حسن شافعي، "سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات"، مرجع سابق، ص: 110.

رفض هذه المبادرة كونه ينادي باستقلال الجنوب ومن ثم الحُصول على حق تقرير المصير.

أما بالنسبة لأزمة دارفور فقد أكد معمر القذافي على رفض أي تدخل من خارج إفريقيا في دارفور خاصة في تصاعد الضغوط الأميركية والغربية على الحكومة السودانية على اعتبار أن ذلك سيزيد من تفاقم الأزمة، مؤكدا أن إفريقيا قادرة على التصدي لمشاكلها.

وقال إن "**التهديدات بالتدخل من الخارج تثير احتمالات وقوع حرب أهلية في المنطقة. وشدد الزعيم الليبي على ضرورة الحزم في معارضة كل أشكال التدخل الأجنبي الرامية لحل مشاكل القارة الأفريقية.**"[1]

المبادرة الليبية بشأن الكونغو:

أما بالنسبة للأزمة في الكونغو فقد تم إقرار خطة سلام بوساطة ليبية وذلك خلال قمة سرت في 16 أفريل 1999 والتي ضمت خمس دول هي ليبيا، الكونغو، أوغندا، أرتيريا، تشاد، أهم ما جاء فيه:

- الوقف العاجل لإطلاق النار.
- نشر قوات افريقية مُحايدة لمراقبة إطلاق النار.

---

(1) واشنطن تضغط و القذافي يعارض التدخل الأجنبي بدارفور"، محصل عليه من الموقع:
www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1030565

- ضمان سلامة وحدود الدول المجاورة.
- انسحاب كافة القوات الإفريقية من منطقة النزاع.

إلا أن صعوبة تحقيق شرط الانسحاب للقوات الإفريقية على الرغم من عدم حضور المعارضين الرونديون قامت ليبيا باستضافة قمة أخرى في 16 ماي 1999 حيث كان من أهم نقاطها موافقة المتمردين الروانديين على المشاركة في اتفاق السلام.

تحديات السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا:

واجهت السياسة الخارجية الليبية صعوبات كثيرة في تبنيها لمختلف المشاريع على مُستوى إفريقيا منها ما هو **داخلي** يتعلق بالبيئة المحيطة أي على مستوى القارة الإفريقية ومنها ما هو **خارجي** يتعلق بالبيئة الدولية:

التحديات الداخلية:

1. مثالية الأطروحات الخاصة بالوحدة الإفريقية في ظل وجود نزاعات حدودية بين الدول الإفريقية لم يتم حسمها.
2. وجود اختلافات في الولاء للدول الكبرى.
3. مشكل التمويل بوجود دول عاجزة عن سداد ديونها لدى منظمة الوحدة الإفريقية.[1]

---

(1) بدر حسن شافعي، "سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات"، مرجع سابق، ص: 111.

التحديات الخارجية:

- رفض الدول الغربية للمبادرات الليبية التي تتعارض مع مصالحها وخاصة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية.

- عبر بيل كلنتون خلال زيارته لإفريقيا بعد شهر واحد من تأسيس تجمع الساحل والصحراء وإعلانه عن اجتماع ضَم ست دول افريقية هي أثيوبيا، زيمبابوي، أوغندا، رواندا، الكونغو، كينيا، عن خطورة الوضع في جنوب الصحراء بعد الاقتناع بفكر العقيد القذافي في دول غرب ووسط القارة كالنيجر ونيجيريا مع تأكيده على أنه يهدف إلى الوقوف بحزم في مواجهة المخططات الليبية والتي من شانها الإضرار بمصالح أمريكا في إفريقيا جنوب الصحراء.[1]

المطلب الثاني
السياسة الخارجية الليبية تُجاه الدول العربية

يشير كثير من المتابعين أن تحول ليبيا للاهتمام بالقضايا الإفريقية بصورة أكبر بالمقارنة مع القضايا العربية يعود إلى الإحباط الليبي من المواقف العربية إزاء الحصار الذي فُرض عليها، حيث لم تستطع الدول العربية من خلال الجامعة العربية اتخاذ خطوات دعم قوية في مواجهة فرض العقوبات بل كانت أُولى الدول في تطبيقها، ولهذا دأب صُنّاع القرار في السياسة الخارجية في ليبيا

---

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

خلال التسعينيات وما بعدها على التلويح أكثر من مرة بالانسحاب من جامعة الدول العربية، وإنها ليست سوى منبر للخطابة وتبادل الاتهامات، و كثيراً ما كان يتم التراجع عنه بسبب التدخلات الشخصية للقيادات العربية خاصة "مصر، تونس".[1]

أ ـ الموقف الليبي تجاه الجامعة العربية:

ينطلق موقف السياسة الخارجية الليبية تجاه الجامعة العربية من ضعف دور هذه الأخيرة و عدم فاعليتها في حل أهم القضايا العربية، حيث تقدمت ليبيا بطلب لمجلس الجامعة العربية بتعديل ميثاق الجامعة وذلك بالتنسيق مع دول عربية أخرى كقطر، والتي تم عرض مقترحاتها في دورتها العادية سنة 1997 إلا أنه تم تأجيل مشروع تعديل الجامعة لدورات أخرى.

وبغض النظر عن طبيعة المواقف التي تتبناها الجامعة في مختلف القضايا العربية إلا أن حادثة لوكربي ألقت بظلالها على مجريات عمل الجامعة العربية حيث شكلت اتفاقية الدفاع المشترك التي تم عقدها في 1950/6/17 أحد أوجه نقد ليبيا لدور الجامعة باعتبارها دولة عضوة حيث تنص هذه المعاهدة في أحد بنودها أن "**كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة من الدول المتعاقدة أو أكثر منها أو على قواتها هو اعتداء عليها جميعا**"[2]. وهو ما لم يتحقق لليبيا أثناء الهجوم الأمريكي البريطاني عليها أو الحصار الدولي الذي فرض على خلفية حادثة لوكربي.

---

(1) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص:07.

(2) فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص: 252.

كما أكد الرئيس القذافي أن اتجاه ليبيا لنقد عمل الجامعة العربية مرده الدوافع التالية:

1- من حق ليبيا أن تنتقد جامعة الدول العربية في تخاذلها تجاه قضايا الأمة العربية بشكل عام، وتجاه ليبيا كحالة خاصة عاشت مرحلة عصيبة من جراء الحظر الجوي والاقتصادي من قبل الغرب، وللأسف لم يكن هناك أي دور أو موقف رافض من قبل الجامعة ضد الحصار المطبق على ليبيا.

2- أن ليبيا عندما تنتقد الجامعة كمؤسسة، ليس الهدف الحقيقي هو المؤسسة بعينها، لأن ليبيا تعي مسبقا بأن الجامعة ما هي إلا مؤسسة مغلوب على أمرها فهي مكبلة بخيوط ميثاق يحتاج إلى التغيير ورغبة أنظمة سياسية عربية ترفض الإصلاح والتجديد ومتغيرات دولية تضرب بآثارها على جناحي الجامعة لتشل حركتها سواء على الصعيد العربي أو العالمي.

3- أن الدعوة الليبية المتكررة بالانسحاب من جامعة الدول العربية ليست دعوة اعتباطية وليست دعوة ضد الجامعة كمؤسسة وليست ضد الجامعة كأمانة عامة وإداريين وهيئات بل هي محاولة للوقوف على تغيير الدور المحدود للجامعة الذي لا يجد فيه أعضائها أبسط أنواع الحماية والانتماء.[1]

---

(1) معمر القذافي، الوحدة العربية: دراسات عصرية من مكتبة القذافي السياسية. نقلا عن: فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص: 253.

فصناع القرار في ليبيا يعتقدون أن الجامعة العربية من أكثر المنظمات الإقليمية تعرضا لتأثيرات البيئة الدولية وتدخلاتها المستمرة بسبب عقيدة النظام الذي تنتمي إليه في نفس السياق يعتقد الباحث محمد السيد سعيد أن الجامعة العربية منظمة إقليمية تتعرض منذ نشأتها لتصارع ثلاث إرادات **وهي:**

1- إرادة الفكر القومي.

2- إرادة الأقطار الأعضاء.

3- إرادة البيئة الدولية. [1]

ب-الموقف الليبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي:

عرف الموقف الليبي تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي تحولا جذريا، فبعد أن كانت ترى ليبيا أن تحل هذا الصراع يتم من خلال العمل العسكري المباشر وتحرير كامل الأراضي الفلسطينية، طرحت رؤية سلمية سنة 1998 من خلال اجتماع المؤتمرات الشعبية الأساسية في سبتمبر 1998 حيث أدان المؤتمر "**ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من حرب إبادة جماعية على أيدي الصهاينة الذين يرتكبون أبشع جرائم شهدها التاريخ، ترفضها وتدينها الشرائع...حيث يرى المؤتمر أن القضية الفلسطينية لا تحل إلا بعودة جميع الفلسطيني إلى ديارهم التي طردوا منها، وقيام دولة ديمقراطية غير عنصرية يتساوى فيها جميع المواطنين بغض النظر**

---

(1) جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط6، سبتمبر 1999، ص176.

عن ديانتهم وأعرافهم على غرار ما أنجز في جمهورية جنوب إفريقيا، وبما يحقق السلام الشامل والعادل في المنطقة.."[1]، حيث عرفت المبادرة الليبية لحل القضية الفلسطينية بالكتاب الأبيض. الذي تضمن إقامة دولة "اسراطين" التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون معاً، وتكون لهذه الدولة انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، ويتم نزع أسلحة الدمار الشامل منها، كما يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم، ويتم تدويل مدينة القدس لتكون لكل الأديان، عندها يتم انضمام هذه الدولة الجديدة إلى جامعة الدول العربية. واستند الكتاب الأبيض في طرح هذه المقترحات إلي قرارات هيئة الأمم المتحدة، فمسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين تعتمد على قرار مجلس الأمن رقم 191 الذي يضمن حق العودة للفلسطينيين الذين طردوا بعد أحداث حرب 1948، كما أن مسألة تدويل مدينة القدس أكّده القرار 242 الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، والذي ينص على إقامة دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية حسب حدود التقسيم سنة 1967، أما نزع أسلحة الدمار الشامل فهي تتوافق مع الاتفاقيات الدولية بخصوص منع إجراء التجارب النووية، وحضر انتشار أسلحة التدمير الشامل التي لم توقع عليها إسرائيل.[2]

---

(1) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام في دورته التكميلية في الفترة من 25أوت إلى 01 سبتمبر 1998، نقلا عن: فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص: 184.

(2) معمر القذافي، الكتاب الأبيض، منشورات المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، محصل عليه من الموقع:

http://www.libyaforum.org/index.php?option=com-pdf

أما سياسة ليبيا تجاه إسرائيل فقد عرفت هي الأخرى تحولا كبيرا فانتقل التعامل مع ليبيا لإسرائيل لا على أساس أنها الدولة الإرهابية والمحتلة إلى بل كونها الدولة المسالمة التي لا تريد إلا السلام في الشرق الأوسط حيث صرح نجل الرئيس القذافي سيف الإسلام أن" **ليبيا لم تعد ترى في وجود إسرائيل كدولة تهديدا لأمنها وأنها لم تعد تعتبر نفسها في مواجهة إسرائيل، حتى أن الفلسطينيين أنفسهم لا يريدون الخيار العسكري مع إسرائيل..**"[1]

---

(1) خالد حنفي علي، "السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية"، مرجع سابق، ص:118.

خلاصة الفصل الثالث

سيطرت قضية لوكربي على مجريات الحوار بين ليبيا والدول الغربية طيلة عقد التسعينيات، إلا أن التحول في سياسات ليبيا تجاه الغرب من خلال التحرك عبر القنوات الدبلوماسية مثل نقطة انطلاق لبداية التحول في السياسة الخارجية الليبية.

- إن توجيه الاتهام إلى ليبيا في تفجير طائرة البانام الأمريكية فوق مدينة لوكربى سنة 1988 ، وحادث تفجير الطائرة الفرنسية فوق صحراء النيجر سنة 1989 ، و مطالبة ليبيا بتسليم مواطنيها إلى القضاء الأمريكي أو البريطاني، رفض ليبيا لهذه المطالب، جعل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تقوما بتصعيد المواجهة بعرض القضية على مجلس الأمن الذي أصدر القرارات رقم: 731 ، 748 ، 883، والتي تضمّنت ضرورة امتثال ليبيا للمطالب الغربية، بنبذ الإرهاب، والكشف عمّا يتوفر لدى ليبيا من معلومات، والسماح بالحرية الكاملة للوصول إلى الشهود والوثائق، بالإضافة إلى دفع التعويضات المناسبة، وتضمّنت هذه القرارات فرض عقوبات على ليبيا، أهمها: حظر جوي على الطائرات، وتقليص عدد ومستوى البعثات الدبلوماسية في الخارج، وتجميد الأرصدة الليبية .

- كانت تحركات الدبلوماسية الليبية عبر العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجمعية العامة بالأمم المتحدة، والتي أبدت من

خلالها الاستعداد لمحاكمة المتهمين في دولة محايدة يحددها مجلس الأمن، أو أي جهة دولية أخرى.

- لم يحدث آي تغيّر في مواقف أطراف النزاع طيلة السنوات من 1991، وحتى 1998، حيث تمسّكت الولايات المتحدة وبريطانيا بضرورة محاكمة المشتبه بهما في إحدى دولتيهما، بينما تمسّكت ليبيا بأن النزاع قانوني وان محكمة العدل الدولية هي المُخوّلة بالنظر فيه.

بنهاية سنة 1998 قبلت الولايات المتحدة وبريطانيا بمحاكمة المتهمين في هولندا وأمام القضاء الاسكتلندي، وبتدخلٍ من قبل الأمم المتحدة، تم التوصل إلى اتفاق والذي تمَّ بموجبهِ تسليم المُتهمين في 1999/4/6.

- كان التحول في مواقف الدول الغربية نتيجة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية، أمّا العوامل الخارجية فأهمها القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بحقها في النظر في الطلب الليبي، وان مجلس الأمن ليس من صلاحيته النظر في قضايا يكون النزاع بشأنها قانونياً، أمّا العوامل الداخلية التي تختصّ بالوضع الاقتصادي لليبيا فإن أهمّها الاستثمارات النفطية المتوقعة في ليبيا، والتي تتزامن مع الاحتياطات النفطية الكبيرة المتوقع وجودها في الأراضي الليبية التي لم تُستكشف بعد ، والفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى .

- أمّا دوافع التحول في السياسات الليبية، فإن أهمها اقتناع صُنّاع القرار في السياسة الخارجية الليبية إن آلية عمل النظام الدولي قد تغيّرت بانهيار الاتحاد السوفييتي، وأن الولايات المتحدة والدول الغربية أصبحت الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام.

- كما أُعلن عن صيغة التعويضات لضحايا طائرة لوكربي، والطائرة الفرنسية، ودفع التعويضات للمتضررين من أحداث ملهى لابيل بألمانيا ، وتحمل ليبيا المسؤولية المدنية دون الجنائية عن هذه الحوادث ، كما أعلنت ليبيا عن تخليها عن تطوير برامج أسلحة الدمار الشامل، وتُوّج ذلك بزيارة المدير العام للوكالة الدولية إلى طرابلس ، مما رسّخ القناعة لدى الدول الغربية والمجتمع الدولي بأن ليبيا جادّة في تطوير علاقاتها على كافة المستويات.

- كما تميّزت السياسة الخارجية الليبية خلال فترة التسعينيات بالتوجه نحو القارة الأفريقية، نظرا للدعم الذي قدمّته في قضية لوكربى، مدعمتا بقوة العامل الاقتصادي، مما تمخّضَ عنه إعلان قيام تجمع دول الساحل والصحراء وقيام الاتحاد الأفريقي .

ورغم النجاح في زيادة عدد أعضاء دول التجمع، و إعلان الاتحاد الإفريقي، إلا أنه هناك العديد من التحديات التي تواجه القارة الأفريقية والتي أهمها تحقيق التنمية، وتخفيض الديون، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وحلّ النزاعات العرقية والقبلية،

والحروب الأهلية، والتي سيكون نجاح أو فشل الاتحاد والتجمع، رهن بمواجهة هذه التحديات، بالتركيز على الجوانب الاقتصادية.

- أمّا على مستوى العلاقات الليبية ـ العربية وبعد أن كانت توجهاتها تتميز بقوة الالتزام بقضية الوحدة العربية، أصبح التركيز على العلاقات الثنائية وخاصة مع دول الجوار مصر وتونس، وقدّمت حلا للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك بطرح الكتاب الأبيض والذي يدعو إلى قيام دولة إ"سراطين" التي يتعايش فيها اليهود والفلسطينيون معاً، وتجري بها انتخابات حّرة تحت إشراف الأمم المتحدة ويتم نزع أسلحة الدمار الشامل منها.

الخاتمة

لقد انطلقت الدراسة من فرضية محددة وهي أن التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة الذي تَكون بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والذي أعطى أهمية بالغة للمبادلات الاقتصادية، مستفيدة من الأهمية الجيواقتصادية لليبيا في المنطقة، وضمن توجهات عملية المنافسة ما بين الكتل الاقتصادية على المناطق الغنية التي يكون لها أهمية متزايدة في ضوء الأحادية القطبية انعكس على السياسة الخارجية الليبية، مما أدّى إلى إعادة ترتيب أولوياتها، حيث ومن خلال دراسة السياسة الخارجية الليبية بعد الحرب الباردة من خلال المستويات السابقة توصلنا لمجموعة من النتائج النظرية والعملية ساهمت بشكل أو بآخر في تحديد معالم موضوع الدراسة:

النتائج النظرية:

1. إن دراسة و تحليل السياسة الخارجية للدول من منظور العوامل المؤثرة فيها، يتطلب تفكيك عملية السياسة الخارجية إلى مجموعة من المتغيرات منها المتعلق بالبيئة الداخلية (عوامل اقتصادية، جغرافية ،نفسية، مؤسساتية ...)، و أخرى تتعلق بالبيئة الدولية المحيطة بالدولة محل الدراسة سواء ما تعلق منها بالنظام الدولي من حيث الوحدات أو من حيث طبيعة التفاعلات القائمة بينها.

2. لعل دراسة السياسات الخارجية لدولة من دول العالم الثالث أين يسود منطق شخصانية صناعة القرار السياسي بهذه الدول، يؤكد على فرضية أن أهم مقترب نظري يمكن الباحث من

تحليل السياسة الخارجية تحليلا دقيقا هو المقترب النفسي و الذي يسلط الضوء على البيئة النفسية لصناع القرار بهذه الدول، خصوصا في ظل تضخم الجهاز التنفيذي بهذه الدول.

3. إلا انه بالمقابل لا يمكن إهمال القدرة التفسيرية الكبيرة لمقتربات التحليل الكلاني للسياسة الخارجية، و التي تركز على دور و تأثير العوامل الدولية المحيطة بالدول خصوصا منها الدول الصغرى، هذه الأخيرة التي تحاول دائما تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية و المتمحورة أساسا حول محاولة الحفاظ على الوضع القائم أو بالتحديد المحافظة على بقاء الدولة في المسرح الدولي مهما كانت درجة تأثيرها و حركيتها.

4. إن تغير النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطب، يفرض حتما على الدول الصغيرة ضرورة التغيير و التكيف مع مقتضيات الحقبة الدولية الجديدة و التي تشهد سيطرة دولة واحدة على العالم اقتصاديا و سياسيا و خصوصا عسكريا. هذه الظروف تحد حتما من حرية المناورة التي كانت متاحة لمثل هذه الدول- دول صغيرة- في ظل نظام ثنائي القطبية، الأمر الذي يزيد من أهمية و درجة تأثير المتغير الدولي على السياسة الخارجية.

5. مكانة الدولة في سلم النظام الدولي قد تساعد الباحث في ميدان السياسة الخارجية من تحديد أي العوامل الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية للدولة، فمن منظور النظام الدولي(البيئة

الدولية)، كون الدولة محل الدراسة دولة كبرى أو دولة صغرى قد تكون العامل الحاسم في تحديد كون دور الدولة دورا مؤثرا في البيئة الدولية (الدول الكبرى)، أو دورا متأثرا بحيثيات المسرح الدولي في ظل مسعاها للتكيف مع الوضع القائم و المحافظة على البقاء كما ذكرنا سابقا. الأمر الذي سيزيد أو ينقص من أهمية تأثير العامل الدولي على السياسات الخارجية لهذه الدول.

6. تشير أدبيات دراسة السياسة الخارجية الحديثة إلى أنها امتداد للسياسة الداخلية وانعكاس لها، ويبرز ذلك من خلال القضايا المطروحة حالياً على النظام الدولي مثل الإرهاب، حقوق الإنسان، الديمقراطية، الحدّ من انتشار أسلحة التدمير الشامل، والتي أصبحت قضايا عالمية أكثر منها قطرية.

النتائج العملية:

1. إن التغيرات الهيكلية والقيمية التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة أثر بشكل بارز على طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية من خلال تحولها نحو تبني الديمقراطية الليبرالية الذي أفضى بدوره إلى إحداث تغيرات عميقة في اقتصادياتها نظرا لارتباطها باقتصاديات الدول الغربية ناهيك عن فرض المؤسسات المالية سياسات عليها تدعو إلى تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية مقابل تقديم المساعدة لها.

2. اتجهت الدول المغاربية للاستفادة من الفرص التي فرضتها المتطلبات الدولية الجديدة من نحو الفضاءات الجديدة خصوصا في ظل المنافسة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وذلك ببناء علاقات اقتصادية وسياسية وعقد اتفاقيات أمنية.

3. مقابل هذا التوجه نحو هذه الفضاءات كانت محاولات الدول المغاربية متواضعة نحو توطيد وتطوير العلاقات البينية على خلفية تجميد آليات عمل الاتحاد المغاربي منذ سنة 1994.

4. لقد أثبتت قضية لوكربي إن الهاجس الأمني كان مسيطراً على تفاعلات ليبيا الخارجية بصفة عامة، والأمن المقصود هنا هو أمن النظام السياسي كما يراه صناع القرار في ليبيا.

5. لقد كان للتغيرات الهيكلية التي تتم بين وقت وآخر بأمانة الجنة الشعبية للاتصال الخارجي، أثر سلبي في الحدّ من فاعليتها وقيامها بأداء دورها ، فبعد قيام الثورة مباشرة سُميت وزارة الوحدة والخارجية، ثم أمانة الخارجية، ثم المكتب الشعبي للاتصال الخارجي ، ثم أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، وفي فترات تم فصل الدائرة العربية لتصبح مؤسسة قائمة بذاتها تحت اسم أمانة الوحدة، وفى فترات تم فصل الدائرة الأفريقية لتصبح أمانة الوحدة الأفريقية، و أخيراً تم ضم جميع هذه الأمانات إلى أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي.

6. رغم أن عملية اتخاذ القرار تقوم به المؤتمرات الشعبية الأساسية، ومؤتمر الشعب العام، إلا أن هناك دور كبير للرئيس القذافي في صناعة القرار الخارجي أي أنها لا تصبح نافذة ما لم يوافق عليها القذافي.

7. إن الأوضاع العالمية الجديدة تتضمن مرحلة انتقال هائلة بما يرافقها من غموض، الأمر الذي يفرض على السياسة الخارجية إدراك الخصائص التي تميّز هذه المرحلة وحدودها وما تقدمه من فرص وتحديات، ومثل هذا الوضع يضع السياسة الخارجية أمام أمر صعب، جوهره مدى القدرة على التكيّف الذي يعني إعادة ترتيب الأولويات .

8. على المستوى العربي الأفريقي فإن الدعوة التي تبنتها ليبيا بإقامة فضاء عربي أفريقي استندت إلى محاولة النظام الليبي للعب دور إقليمي في المنطقة من خلال استثمار النفط كآلية في تنفيذ توجهاتها التي تعتبر المشاريع في إفريقيا أهم صورها.

قائمة المراجع

I-باللغة العربية

1/الكتب:

1. أحمد عثمان (كميلة) ، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990- 1998. بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2005.

2. براهيمي (الحميد) ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

3. حسين الطعان (الرضا) ، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة: الإعلان الدستوري الليبي . بنغازي :منشورات جامعة قاريونس ، 1995.

4. حمدان (جمال)، الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا السياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996

5. زرتمان (وليام) ، "السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة"، من مؤلف :بهجت قرني، علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، (تر:جابر سعيد معوض).القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002

6. السيد سليم (محمد)، تحليل السياسة الخارجية، ط02.القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998.

7. ــــــ ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين . القاهرة: منشورات جامعة القاهرة ، 2002.

8. عاشور أحمد (محمد)، سالم (علي)، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: جامعة القاهرة، 2005

9. عبيد الله مصباح (زايد)، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق. بيروت: دار الرواد، 2002.

10. عبد الحي (وليد) ، تحول المسلمات في العلاقات الدولية. الجزائر: مؤسسة الشرق للإعلام والنشر، 1994

11. عوض عثمان (السيد)، العلاقات الليبية الأمريكية 1940- 1992 . مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، 1994

12. مطر (جميل) ، على الدين هلال وآخرون ، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986.

13. مطر (جميل)، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ط6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1999.

14. معتوق أمحمد (فتحي) ، المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990- 2003. الجماهيرية الليبية: مجلس الثقافة العام، 2008.

15. المهذبي(ميلود)، قضية لوكربي و أحكام القانون الدولي جدلية المشروعية والشرعية . سرت :الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان

16. مويسي(محمد)، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج:1.بيروت:دار البيارق، 1993

17. ميرل (مارسيل)، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (تر:حسن نافعة). القاهرة:دار المستقبل العربي، 1986

18. ناصيف حتي (يوسف)، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985

19. نبلوك (تيم)، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط- العراق- ليبيا- السودان . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001

20. هلال (علي الدين) و آخرون ، معجم المصطلحات السياسية . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، 1994.

21. هنتغنتون (صمويل) ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، (تر:مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلف). الجماهيرية العربية الليبية: الدار الجماهيرية.(د.ت.ن).

2- الدوريات:

22. أبو زكريا(يحي) ، "المغرب بعد الحسن الثاني"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 187، سبتمبر1999.

23. بخوش (مصطفى) ، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 03، بسكرة: جامعة محمد خيضر، أكتوبر 2002.

24. توق (محي الدين)، "الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي"، مجلة شؤون دولية، العدد 3، 2008.

25. حسن المصدق."شركاء لا أتباع: الاتحاد المتوسطي: كولونيالية جديدة أم شراكة حقيقية؟"، مجلة العرب ، العدد:2008،09.

26. خالد حنفي (علي)، "السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، أفريل 2004.

27. الزين(سمير)، "مآزق العمل الجماعي العربي: التجمعات الإقليمية نموذجا"، مجلة شؤون الأوسط، العدد77 ،نوفمبر1998.

28. سلامة (غسان) ، "لتحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 288، 2003.

29. شافعي (بدر حسن) ، " سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، أفريل2000.

30. شكري (عز الدين)، "المغرب العربي الكبير: آليات الوحدة والتجزئة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، جويلية 1988.

31. الشميطلي (هاني)، "أوربا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط".المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد: 19 ، 2008.

32. عبد الخالق (عبد الله) ، "النظام العالمي الحقائق والأرقام" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 191 ، 1992.

33. عبد الله (صالح)، "قضية لوكربى وتحول المواقف الغربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998.

34. عصام الدين (جلال)، "قضايا الدين والنظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد110، 1992.

علي (أحمد)، الطراح، غسان منير حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، ماي 2003.

35. غسان(سلامة) ، "التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية" ، مجلة المستقبل العربي، العدد 288 ، 2003.

36. نازلي معوض (أحمد)، "السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوربية".مجلة السياسة الدولية.العدد:73.أكتوبر 1983.

37. ولد السالك (ديدي) ، "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، المستقبل العربي، العدد 312، فبراير 2005.

38. يحى أبو زكريا ، "المغرب بعد الحسن الثاني"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 187، سبتمبر1999.

3- الدراسات غير المنشورة:

39. برقوق (أمحند) ، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، النظم السياسية المقارنة (محاضرات ألقيت على طلبة العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009/2008).

40. ـــــ ، "التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني"، (محاضرات، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر.)

41. تيقمومين (ابراهيم) ، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي أنموذجا"، رسالة ماجستير.(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2005.

42. دمدوم (رضا) ، "تأثيرات التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني"، رسالة ماجستير.(جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 1999.2000).

43. الصالحين الهوني (مصطفى) ،" كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي ؟ الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي"، مداخلة:" المغرب العربي في مفترق الشراكات"، مركز جامعة الدول العربية – تونس، 31 ماي 2007.

44. عليلي (موني)، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة".مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية

العلـــوم السياســـية والإعـــلام، قســـم العلـــوم السياســـية، 2002/2001.

4- الانترنت:

45. أحمد المصراتي (عبد الله) ،"العولمة: المفهوم والعلاقة بالمفاهيم الاجتماعية في ظل التطور التاريخي"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.minshawi.com/other/globalization.htm

46. أبو زيتون (أيمن) ،" أسباب وتداعيات التحول السياسي الليبي"، متحصل عليه من الموقع:

www.midlleast.com/articles3822

47. بسـيكري (السنوسـي) ، "قـراءة في تطـور العلاقـات الليبيـة الغربية"، متحصل عليه من الموقع:

www.aqlamoonline.htm

48. ـــــــ، "اعتـذار إيطاليـا لليبيـا.. انتصـار سياسـي أم عـودة للاستعمار"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.eslaah.net/le3.php?kesm=75&baab=9&id =1371

49. بن أحمد سـالم (سيدي أحمد) ،"الاتحاد الأفريقي"، متحصل عليه من الموقع:

www.aljazeera net/in-depth/African-union/2002/7/17-10-5.htm

50. ـــــــ ، "واشنطن تضغط و القذافي يعارض - التدخل الأجنبي بدارفور"، محصل عليه من الموقع:

www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1030565

51. بن عنتر (عبد النور) ، "الاتحاد المغاربي..بين الافتراض والواقع"، متحصل عليه من:

www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/8/8-14-9htm

52. التقرير الاستراتيجي العربي، قضايا مغاربية، متحصل عليه من:

http : acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.htm

53. التلاوي (أحمد) ،"لماذا حصلت ليبيا على المكافأة الأمريكية؟،متحصل عليه من الموقع:

www.almanaralink.com/new/index.php.scid=1406

54. حسن عبد الوهاب (مصطفى)، "النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد على إقليم أوزو"، مُتحصل عليه من الموقع:

http://www.ac.ly /showthread.php?p=3475

55. حسن شافعي (بدر)، "الساحل والصحراء والدور الليبي في أفريقيا" ، متحصل عليه من الموقع:

www.islamonline.net/arabic/politics/article42.shtml

56. خالد حنفي (علي)، "لماذا تخلت ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل؟"، متحصل عليه من الموقع:

www.ahram.org.eg/acpss

57. أمحمد الداسر، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" متحصل عليه من موقع:

Http //al-mostapha.info/data/arabic/depot3/gap.phpfile=006820.pdf

58. الفاضلي(فتحي) ، "حرب تشاد الكارثة"، متحصل عليه من الموقع: **http ://www.ossanlibya.com/?/ 4389**

59. فيوليت داغر، " محصلة الشراكات بعد عشر سنوات". متحصل عليه من موقع:

http://www.nufooz.com/ar/article/content/miscellaneous-news

60. القذافي (معمر)، الكتاب الأبيض، منشورات المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، محصل عليه من الموقع:

http://www.libyaforum.org/index.php?option=com-pdf

61. صبح (سمير)، "هل نحن أمام مغرب عربي أمريكي؟"، متحصل عليه من الموقع:

www.diva-portalOrg/diva/getdocumenturn_fulltext.pdf

62. "مبادرة الحكم الذاتي وآفاق الحل في الصحراء" ، متحصل عليه من الموقع:

www.almoustakbel.info/spip.php?article165

63. المدينى (توفيق)، "الجماهيرية الليبية تدخل رسميا العصر الأمريكي"، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006، متحصل عليه من الموقع:

www.Awu-dam.org

64. ـــــ، "اعتذار ايطاليا عن الاستعمار...يعزز العلاقات الأوروبية - الليبية"، متحصل عليه من الموقع:

www.awan.com/pages/oped/11078

65. محمد عاشور (مهدي)، "بعث الاتحاد المغاربي...هل تتنكر ليبيا لإفريقيا؟، متحصل عليه من الموقع:

www.islamonline.net/arabic/politics/200201/article27.shtml

66. مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية، "الأمن وتحديات الاندماج الإقليمي في دول المغرب العربي"، تحصل عليه من:

www.dctcrs.org/55041htm

67. العدبه (علي) ، "العولمة والتكتلات الاقتصادية"،متحصل عليه من الموقع:

Http: awu.dam.org/politic/9-10/fk019.htm

68. علمو (عمار)، "ارتياح لإنهاء أزمة الممرضات البلغار" ، متحصل عليه من الموقع:

www.algazeera.net/news/47008.htm

69. "علاقـة الجزائـر بمسـار الشـراكة مـع الاتحـاد الأوروبـي"، متحصل عليه من الموقع:**http://www.dz-eudel.com**

70. "علاقة المغرب بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوربي"،متحصل عليه من الموقع: **http://www.delmar,cec.eu.in**

71. "علاقة تونس بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، محصل عليه من الموقع:**http://www.ce.intl.tn**

72. العياشي عنصر، " التجربة الديمقراطية في الجزائر"، متحصل عليه من الموقع:

Alayachi -hu.tripod.com/ Alayachi 2.doc

73. غالب عبد المجيد، " التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.cmes-maroc.com/ar/index.php

II.المراجع باللغة الأجنبية:

74. Gideon (Rose).Neoclassical realism and theories of foreign policy. World politics. Vol:51.n 1.october 1998

75. Modelski George) ,A theory of foreign policy, New York :praeger.1962.

76. Rittberger (Volker), Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories.From internet site:

www.bepress.com/cgi/view content .cgi context forum & /pdf

77. Smith (Steve), theories of foreign policy: historical overview .international studies. Vol: 12.decembre 1986

78. Us department of state," Middle East partnership initiative" From internet site: **http://mepi.state.gov**

79. W.bruck. Burton sapin.Decision making as an approach to the study of international politics in Ed: Stanley Holfman, Contemporary theory in international relation. Ed: 5.U.S.A: Prentice Hill. 1965.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

تأثير التحولات الدولية

لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية



إعداد
باهى سمير